



مجلة

اقرأ

Journal of Iqraa University

العدد (صفر) - يونيو 2021

مجلة جامعة اقرأ

للعلوم والتكنولوجيا

مجلة علمية، دورية، محكمة،
تصدر عن جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا
العدد (صفر) - يونيو - 2021



رئيس التحرير

أ.د / أشرف علي الكبسي

مدير التحرير

د / عبد الله عبد الله الحوثي

هيئة التحرير

د/عبد الرحمن محمد الكحلاني
د / عبد الحفيظ عبد الله الرميمة
د / عادل عبد الحميد محمد غنيمة
أ.د / محمد محمد حزام القطيبي
د / مطهر علي علي عقيدته
د / نبيل محمد علي العاضي
د / بشرى عبد الكريم حمود راوية
د / علي بن محمد الأشموري
د / خالد طاهر محمد الحسيني

الهيئة الاستشارية

أ.د/ يحيى يحيى المتوكل
أ.د / محمد حسين علي الشامي
أ.د / عبد المؤمن عبد القادر شجاع الدين
أ.د / خليل سعيد محمد الوجيه
أ.د / أحمد مطهر يحيى عقبات
أ.د / حمود أحمد أحمد الظفيري
أ.د / عبد الله أحمد النهاري
أ.د / محمد يحيى يحيى الرفيق
أ.د / محمد علي علي نعيم
أ.د / لطاف إسماعيل الشامي

المراجعة اللغوية

أ / عقيل زيد علي الشامي
(لغة عربية)
د / رضوان قاسم إبراهيم الشارف
(لغة إنجليزية)

سكرتير التحرير

أ / عبد الله علي يحيى النعمي

العلاقات العامة

أ / عبد الخالق ناجي محمد الجعوري

- عدم تعارض المادة العلمية المقدمة للنشر مع قيم ومعتقدات وأعراف المجتمع اليمني والعربي.
- يقدم الباحث للمجلة إقراراً خطياً يفيد أن بحثه عمل أصيل له، ولم يسبق نشره، ولن يقدم لغرض التشريف أية جهة علمية أخرى قبل انتهاء إجراءات التحكيم.
- تنشر المجلة الأبحاث الأصلية التي تناقش القضايا والموضوعات العلمية المختلفة.
- أن تعتمد الأصول العلمية المتبعة في قواعد النشر العلمية العالمية المتعارف عليها في إعداد الأبحاث.
- تلتزم المجلة بتقديم ما يفيد استلامها للبحث وتسجيله فور وصوله، وبعد اجتياز البحث المقدم للنشر لمرحلة المراجعة المبدئية، والتحكيم من قبل هيئة التحكيم، تقوم إدارة المجلة بإخطار الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه، خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ تسليم نسخة أصلية رقمية من البحث إلى إدارة تحرير المجلة.
- في حال احتياج البحث إلى بعض التعديلات الشكلية أو الجوهرية، تقوم إدارة المجلة بإرسال البحث إلكترونياً مع ملاحظات المحكمين إلى الباحث ليتم التعديل.
- في حال عدم قبول البحث للنشر من قبل هيئة التحكيم، ترسل إدارة المجلة اعتذاراً عن عدم النشر، علماً بأن الأبحاث التي ترسل للمجلة لا تعاد أو ترد إلى أصحابها، سواء نشرت أم لم تنشر.
- تعرض الأبحاث والدراسات للتحكيم العلمي على نحو سري، ولضمان السرية الكاملة، يجب عدم ذكر اسم الباحث في أية صفحة من صفحات البحث، وعدم وجود أية إشارة تكشف عن هوية الباحث.
- يكتب في ورقة مستقلة، باللغتين العربية والإنجليزية، عنوان البحث، واسم الباحث، وصفته العلمية، وجهة عمله وعنوانه، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد)، والبريد الإلكتروني.
- الأبحاث التي لا تعد وفق قواعد النشر وشروطه، لا ينظر فيها ولا تعاد إلى أصحابها.
- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً الضبط ودقة الرسوم والأشكال حسب معايير المجلة وبشكل رقمي، ومطبوعاً ببنط (14) ثلثين، و(16 عريض) للعناوين الفرعية، و(18 عريض) للعناوين الرئيسية، و (12) للحواشي، وبخط Simple Arabic للنص العربي، و Time New Romans للنص الإنجليزي.
- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة.
- أن يكون البحث ملتزماً بدقة التوثيق، وحسن استخدام المصادر والمراجع، وتثبيتها في نهاية البحث، ويتم التوثيق وفق إحدى الطرق المعتمدة في التوثيق وبحسب التخصص العلمي.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في إخراج البحث وإبراز عناوينه بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
- ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها واجازتها في حقول العلوم والمعارف، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ثانياً - طلب النشر في المجلة :

ترسل الطلبات إلى بريد المجلة الإلكتروني، على أن يحتوي الطلب على الآتي:

- طلب النشر في المجلة .
- سيرة ذاتية مختصرة للباحث / الباحثين .
- ملخص باللغة العربية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة، ولا يزيد عن 150 كلمة .
- ملخص باللغة الإنجليزية للبحث لا يتعدى صفحة واحدة، ولا يزيد عن 150 كلمة .
- كلمات مفتاحية أسفل صفحة المختصر أو الموجز .

ثالثاً - إجراءات النشر:

ترسل الأبحاث والدراسات، وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة، إلى مجلة جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا على العنوان الآتي:

الجمهورية اليمنية

صنعاء- جامعة اقرأ - مجلة جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا

هاتف: (775470000 - +976)

البريد الإلكتروني الخاص بالمجلة

iqraaye@gmail.com

رابعاً - رسوم النشر:

تتقاضى المجلة مقابل نشر الأبحاث المحكمة والمقبولة الرسوم الآتية :

- المرسلّة من خارج الجمهورية اليمنية (100\$) مائة دولار أمريكي.
- المرسلّة من داخل الجمهورية اليمنية (10.000) عشرة آلاف ريال يمني للتحكيم، ومبلغ (5.000) خمسة آلاف ريال يمني رسوم نشر.
- الأبحاث المقدمة من باحثي جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا معضبة من الرسوم.
- رسوم التحكيم غير قابلة للإرجاع سواء تم قبول البحث للنشر أم لم يتم.

خامساً - رسوم الاشتراك:

- للأفراد في اليمن، مبلغ وقدره (5.000) خمسة آلاف ريال يمني.
- الاشتراك السنوي للمؤسسات في اليمن، مبلغ وقدره (10.000) عشرة آلاف ريال يمني.

أن تكون المجلة إحدى المنابر العلمية الرائدة في اليمن، في نشر الإنتاج المعرفي، بحيث تصبح مرجعاً معماً للنشر والاستشهاد للباحثين في شتى الاختصاصات العلمية، وبما يحقق رؤية الجامعة.

رسالة المجلة

الإسهام في تحقيق رسالة الجامعة، من خلال النشر البحثي، ضمن مستوى علمي رفيع من التحكيم، وبما يشكل مرجعاً متميزاً للبحوث والدراسات ومخلصات الرسائل العلمية وتقارير الندوات والمؤتمرات، ووفقاً لقواعد علمية معتبرة.

أهداف المجلة

- 1 - نشر الدراسات والأبحاث التي لم يسبق نشرها، وهي من إنتاج أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن غيرها.
- 2 - ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير- الدكتوراه)، التي تم إجازتها سواء في نطاق الجامعة أو ما سواه من الجامعات اليمنية أو الإقليمية.
- 3 - عرض التقارير العلمية المتعلقة بالندوات والمؤتمرات التي تتصل بموضوعاتها بواحد أو أكثر من مجالات اهتمام المجلة والجامعة بشكل عام.
- 4 - المراجعات التقييمية للكتب حديثة النشر، والتي يخص أي حقل من حقول كليات الجامعة، وأيضاً كل قسم من أقسام كلياتها.
- 5 - مواكبة التطورات الحديثة في نشر الإنتاج المعرفي في مختلف التخصصات المعرفية، وبما يؤدي إلى تلبية احتياجات المجتمع المعرفي على المستوى الداخلي والإقليمي.

جميع الحقوق محفوظة

رقم الإيداع (1551) لعام 2020م

المحتويات

الأبحاث العربية :

إدارة الأزمة: كيف واجه الإعلام الأفريقي جائحة كورونا

7 / د / رشا السيد عشري

دور العالم الأندلسي أبي القاسم الزهراوي في تطور جراحة الفم وطب الأسنان

31 / د / الهام معتصم البشير بانقا

مدى جواز إلزام الزوجة بالتلفظ بفسخ عقد زواجها

53 / د / عبد المؤمن بن عبد القادر شجاع الدين

أهمية الحكم الرشيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

69 / د / عبدالغني عبد الله جفمان

الأبحاث الإنجليزية :

Voice Pathology Detection and Classification on Different Frequency Bands

Dr. Ahmed Alnasheri 118

The Effect of External Auditor's Report on the Credit Decision for Yemeni Banks

Dr. Saleem Hussein Al-Akari 132

Post-Conflict Reconstruction Requirements in Yemen

Dr. AbdulGhani Gaghman. 156

تدشن جامعة اقرأ للعلوم والتكنولوجيا العدد صفر من مجلتها العلمية المحكمة إيماناً منها برؤيتها وتحقيقها لرسالتها وأهدافها، وترجمتها إلى مشاريع فعلية في سياق سعيها الدؤوب وخطواتها المتسارعة لاستكمال وتطوير بنيتها ومكوناتها البحثية، بما يُمكن منتسبها والباحثين من خارجها من إعداد ونشر دراساتهم وبحوثهم وفق أسس منهجية علمية، وقواعد تحكيم ونشر رصينة ومعتبرة، تسهم في الارتقاء بالمستوى والمخرجات، وبما يتناسب، في سياساتها، مع الأولويات في تقديم الرؤى والحلول لمشكلات قائمة في واقع معاش ما أمكن.

ولأننا، في رئاسة هيئة التحرير، ومع كل الطموح لا نغفل عن واقع لا يخلو من صعوبات وعراقيل، في ظروف وطنية استثنائية أَلقت بظلالها القاتمة على كل مناحي الحياة، وحدت من رغبة وإمكانات الباحثين في الكتابة والنشر. لذلك كله، ولأن قيمة الإنجاز تتناسب مع حجم التحدي، كان لزاماً علينا تقديم خالص الشكر والتقدير لكل من أسهم وشارك في إنشاء وتأسيس المجلة، وإخراج عددها صفر إلى حيز النور، مع ترحيبنا الأكيد والدائم بكل نقد في الشكل أو المضمون يجعل من كل عدد تال للمجلة تجربة أفضل.

يضم العدد صفر من المجلة، الصادر بشهر يونيو 2021م، أبحاثاً قيمة ومتنوعة في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية، مع التأكيد على السعي المستقبلي لتخصيص إصدارات مستقلة للمعارف الإنسانية وأخرى للعلوم التطبيقية، بما يتفق ومتطلبات الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي.

نأمل، مع دوام العمل، أن تشكل مجلتنا الدورية، بأعدادها المتلاحقة، إضافة نوعية، ومرجعية علمية، تثري المكتبات البحثية الجامعية، ومراكز الدراسات المحلية والعربية.

رئيس تحرير المجلة

أ.د/ أشرف علي الكبسي

إدارة الأزمة : كيف واجه الإعلام الأفريقي جائحة كورونا

د / رشا السيد عشري

استاذ مساعد بجامعة منيسوتا الأمريكية- فرع السنغال

باحثة في شؤون الإرهاب والعلاقات الدولية والشأن الأفريقي

rasha_elashry2016@feps.edu.eg

الملخص

يقدم البحث إطارًا تحليليًا حول دور الإعلام الأفريقي في مواجهة جائحة كوفيد 19، وذلك من خلال عرض العديد من الأفكار الرئيسية التي تناولت الدور الإعلامي في مواجهة الأزمة، وتعاطي الشعوب الأفريقية معها، والتي تمثلت في تعاطي الإعلام العالمي مع الجائحة، ثم تخصص البحث حول تعاطي الإعلام الأفريقي مع الجائحة، ورصد محددات التغطية الإعلامية الأفريقية، ثم ذكر التحديات التي واجهت الإعلام الأفريقي، لينتهي البحث بالتركيز على الإعلام المصري كأحد النماذج الأفريقية في مواجهة الجائحة.

Summary

The research provides an analytical framework on the role of African media in facing the Covid-19 pandemic, by presenting many of the main ideas that dealt with the media role in facing the crisis and the way African people deal with it. Which was represented in the international media's handling of the pandemic, then research was devoted to the African media's handling of the pandemic, monitoring the determinants of African media coverage, then mentioning the challenges that faced the African media, to conclude the research by focusing on the Egyptian media as one of the African models in facing the pandemic.

مقدمة :

يعتبر الدور الإعلامي أحد أهم السبل في ربط الشعوب بالأحداث والقضايا المتغيرة، بل ويعتبر حلقة الوصل بين تلك القضايا وتأثر الأشخاص بها سواء إيجاباً أو سلباً، لذلك تلعب وسائل الإعلام دوراً مؤثراً وهاماً ومحورياً في تعاطي الشعوب مع الأزمات المختلفة عبر الأزمنة، وذلك من خلال لغة الخطاب المتعددة التي تؤثر بها في المتلقي سواء أكانت تهديدية أو تحذيرية أو تشجيعية أو توعوية أو غيرها من اللغات حسب نوع التأثير، وذلك باستخدام طرق وسبل مختلفة سواء من خلال النصوص المكتوبة أو المرئية أو المسموعة أو حتى باستخدام أفراد متمرسين على إلقاء تلك الخطابات.

من ثم تعتبر وسائل الإعلام جزءاً لا يتجزأ من مقومات الدولة في تعاملها مع الأزمات والقضايا المختلفة، لتمثل جائحة كورونا أحد أكبر الأمثلة على الدور الرئيسي الذي قام به الإعلام في مجابهة وتحدي هذا الوباء، بل واعتبره العالم أحد أركان القوة الدفاعية لأمن الدول.

الإطار المنهجي

منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل الظاهرة ومدى تأثيرها على الشعوب سواء بالإيجاب أو السلب.
أهمية الدراسة :

- تستمد الدراسة أهميتها من تسليط الضوء على الدور الإعلامي ومدى تأثيره في توجيه الأزمة.
 - يعتبر الإعلام أحد أهم استراتيجيات الدولة في التأثير في الرأي العام، وكيفية التعامل مع الأزمات لاسيما الأوبئة، لذلك ركزت الدراسة على تحليل كيفية مواجهة الإعلام لمثل هذا النوع من الأزمات.
 - التركيز على دور صناعات القرار والمؤسسات الأخرى في مواجهة أزمة الوباء من خلال الوسائل الإعلامية.
- ### أهداف الدراسة :

- تحليل كيفية تأثير الوباء كأحد أهم الأزمات في تغيير الاستراتيجية الإعلامية.
 - رصد وتحليل مدى استجابة الشعوب لوسائل الإعلام وأهميتها في التأثير في الحياة الاجتماعية.
- ### فروض الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضيتين أساسيتين، هما:

- أثر الإعلام بشكل كبير على توجيه الرأي العام للاستجابة الإيجابية في مواجهة الأزمة.
- استخدام الأنظمة الأفريقية لوسائل الإعلام قد ساعد بشكل كبير على تحدي الوباء.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي تناولت الدور الإعلامي في مواجهة الأزمات لاسيما القضايا المتعلقة بالأوبئة، منها:

1 - دراسة بعنوان ”محددات تغطية الفضائيات الإخبارية لجائحة كورونا في عصر الرقمنة“⁽¹⁾.

ترصد الدراسة محدّدات التغطية الإخبارية لجائحة كورونا، وذلك من خلال رصد العديد من القنوات العالمية للجائحة، من خلال رصد مجموعة من المحددات التي تهدف لإعادة النظر في تقييم الأفراد والمجتمعات والدول في دور الإعلام لاسيما الصحي في مواجهة الأزمات، حيث اعتمد الباحث على منهج نوعي استكشافي يرصد الدور الإعلامي في مواجهة الجائحة.

2 - دراسة بعنوان ”تقييم النخبة العربية لتغطية القنوات الفضائية الإخبارية لأزمة كورونا العالمية - دراسة ميدانية“⁽²⁾.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة تقييم النخبة العربية لتغطية القنوات الفضائية الإخبارية لأزمة كورونا، وقد استخدمت في هذا الإطار المنهج المسحي، حيث توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن غالبية أفراد العينة المبحوثة يتابعون أزمة كورونا عبر القنوات الفضائية الإخبارية بشكل كبير، كما دلّت النتائج على أن أفراد النخبة العربية يفضلون متابعة أزمة كورونا عبر القنوات الفضائية الإخبارية.

إشكالية الدراسة :

يعتبر التعاطي الجماهيري مع القضايا التي تبثها وسائل الإعلام أحد أهم المعضلات الرئيسية التي يواجهها الدور الإعلامي، وذلك بالقياس على مدى التأثير الذي يوليه الخطاب الإعلامي على المتلقي، ومدى استجابة الآخر له والتعويل عليه. لذلك كانت المعضلة الرئيسية حول قدرة الوسائل الإعلامية الأفريقية في التأثير في الشعوب واستجابتها للخطابات المتعددة حول الوباء.

من ثم يمكن القول إن الإشكالية الرئيسية تكمن في مدى التعاطي مع لغات الخطاب الإعلامي في القارة الأفريقية وتأثيرها على المتلقي، والتمحور حول التساؤل الرئيسي، وهو: لماذا اعتبرت وسائل الإعلام أحد الجوانب الدفاعية في مواجهة الفيروس المستجد؟
تعاطي الإعلام العالمي مع الجائحة :

بدأ التعاطي الإعلامي مع أزمة الوباء الجديد عالمياً بنمط يغلب عليه التسارع في نشر المعلومات، في ظل السيول المنجرفة من الأخبار الصحيحة والخاطئة على السواء، نتيجة نقص المعلومات والشفافية في ظل رؤية عالمية موحدة حول التساؤل عن ماهية الوباء، وكيفية ظهوره عالمياً، وذلك بالتوازي مع الأخبار المتعددة التي أحاطت نشأته، والتي أعقبها سرد في العديد من وسائل الإعلام عن تاريخ الأوبئة وأسبابها، والشائعات التي دارت حول الفيروس المستجد لاسيما نظرية المؤامرة، والتي عبرت عن الارتياح الذي واجهه العالم جراء انتشاره المتنامي.

ليتطور التعاطي الإعلامي في توجيه لغة الحذر والتوعية، ثم التعايش مع هذا النمط الجديد من الأزمات، ورصد أثرها في النظام العالمي على كافة الأصعدة، لذلك أدى غياب المعلومات والبيانات في بعض الدول من الجهات الرسمية إلى وجود إعلام قائم على التهويل والخوف من الجائحة، وهو ما أثار بلبلة في بعض الدول، والتعويل على وسائل إعلامية مضللة ما أدى إلى تعقيد الأزمة، وتأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي، بل دفع بعض المحللين لمعارضتها نتيجة التباطؤ في نقل الحقيقة، والتقليل من خطورة الأزمة، بل والتضليل في أحيان أخرى تنفيذاً لسياسات الحكومات، لذلك بدأت وسائل الإعلام بالتعامل مع ذلك التحدي بنمط من الروية، والاعتدال لتفادي أكبر الخسائر على تلك الدول، وكذا على المسيرة الإعلامية.

ما دعى بعض الصحفيين في "مركز بوليتزر"، وهي منظمة غير حكومية أميركية تدعم الصحافة، إلى القول: إنها "ليست مرحلة ملائمة للسبق الصحفي والعمل كالعادة؛ لأننا جميعاً نواجه العدو نفسه، وليس لأجندات سياسية أو لمصالح اقتصادية". لذلك يظل الرهان على كفاءة بعض وسائل الإعلام الأخرى التي تحررت الدقة والحقيقة في نقل الأخبار، ليمثل الإعلام دوراً هاماً، وأحد أهم المنطلقات في مجابهة الأزمات المستجدة.

تعاطي الإعلام الأفريقي مع الجائحة :

انطلاقاً من الدور الإعلامي العالمي إلى الدور الإعلامي على صعيد القارة الأفريقية، حيث اعتبر الإعلام الأفريقي أحد أهم الوسائل التي أثرت بشكل كبير في التعاطي مع أزمة الوباء لدى الشعوب الأفريقية، بل غير مسار التعامل مع هذا التحدي بشكل جذري يفوق التعامل مع الأزمات السابقة لاسيما المتعلقة بالأوبئة؛ حيث استخدمت وسائل الإعلام أكثر من لغة وتوجّه حول نشر أزمة الفيروس، والتي تميزت بالتحذير في بداية الأزمة مع التسارع في نشر الأخبار من العالمي إلى المحلي، لتنتقل من مرحلة التسارع في رصد الأخبار إلى نشر الوعي حول التعامل مع الوباء ومدى خطورته، والتنبيه من خطورة الاستهانة به، ثم اتباع نمط قائم على الموازنة بين لغة الحذر ولغة التهذئة بإبراز دور الدول بكل مؤسساتها في احتواء تلك الأزمة، مع الاستمرار في نشر التعليمات حول كيفية التعامل مع الجائحة.

من ثم أصبح التوجه لوسائل الإعلام لاسيما الرسمية في تلك المرحلة من أهم السبل لكيفية التعاطي مع الأزمات بشكل أكبر من السابق في ظل الانشغال بوسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما أكد عليه المؤرخون أن كون تلك الفترة ذات أهمية لاستعادة الثقة في وسائل الإعلام بعد ضياعها في خضم الثورات والأزمات، التي واجهت العالم أجمع، مما استدعى بذل الجهود من وسائل الإعلام نفسها لتحري الدقة في نشر الأخبار. لاسيما وأن بعض التقارير (دراسة نشرت عام 2018 في جامعة شمال كارولينا) رأت أن "مراكز مراقبة الأمراض والوقاية منها تعتمد على أخبار تنشر في الصحف المحلية لتشكّل نظام إنذار مبكر بالنسبة لها بما يساعد على احتواء الانتشار في ظل عدم الوثوق بوسائل التواصل الاجتماعي"، ما مثّل منطلقاً هاماً لدور وسائل الإعلام الأفريقية في رصد انتشار الأوبئة، وتتبع مسار الأزمة عالمياً، بما ساعد العديد من المراكز الطبية مثل المركز النيجيري لمكافحة الأمراض، وكذا المركز الأفريقي للوقاية والسيطرة على الأمراض التابع للاتحاد الأفريقي وغيره من المراكز الأفريقية التابعة للدول على تتبع مسار الجائحة في القارة الأفريقية بناءً على تفشيه عالمياً.

كما أبرز هذا الدور أهمية الإعلام المرئي والمسموع وكذا الإلكتروني بشكل كبير في التعاطي مع الجائحة في القارة الأفريقية، حيث كانت أبرز الصحف المتمثلة في وكالات الأنباء والقنوات الفضائية لكل دولة أفريقية على حدة، لاسيما القنوات الأفريقية التي رصدت انتشار الوباء على مستوى القارة مثل قنوات (القناة الأولى Africa TV والموجهة لدول إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، قناة أفريقيا السواحيلية Africa TV Sawahili والموجهة لدول شرق أفريقيا، وقناة الهوسا Africa TV Hawsa والموجهة لغرب أفريقيا، وقناة أفريقيا 4 Africa TV والموجهة لعموم أفريقيا)، فضلاً عن الصحف والمواقع الإلكترونية المتعددة الخاصة بكل دولة⁽³⁾.

محددات التغطية الإعلامية الأفريقية :

في هذا الإطار توجد محددات للتغطية الإعلامية سواء القائمة على الفضائيات أو الإلكترونية، يقع على عاتقها مواجهة القضايا بطرق متعددة، وتمثل معبراً أساسياً لتعاطي الجمهور معها، والتأثر بها سواء إيجاباً أو سلباً، والتي اعتمدت على الجانب الكمي والتتقفي في تناول الجائحة، وهي⁽⁴⁾:

1 - التغطية الشاملة والمستمرة للجائحة لاسيما الرسمية باعتبارها تحدياً عالمياً.

رسخ الإعلام الأفريقي لاسيما الرسمي جهوده في تتبع مسار الجائحة، وذلك من خلال نشر التقارير والأخبار التي تصدر من السلطات الرسمية ومؤسسة الصحة حول حالات الإصابة والوفيات وحالات التعافي، وجهود الدول الأفريقية في مواجهة الأزمة، وذلك من خلال فرض الإجراءات الوقائية كتطبيق الحظر الشامل، والتباعد الاجتماعي، وغلق المؤسسات الاقتصادية بما يضمن حماية الدول؛ كما قام الإعلام أيضاً بدور جلي لاعتماده على لغة الحذر والتنبيه من خطر الجائحة على حياة المواطنين، والتركيز على لغة الخطاب الإرشادي ومبادرات التوعية، وذلك من خلال التعليمات والإرشادات حول كيفية التعامل مع الوباء والتقليل من انتشاره، وذلك بالتعاون مع مؤسسات الدولة لاسيما الصحية في تطبيق النظام الصحي لكافة المواطنين.

لذلك حضرت السنغال وكينيا وجنوب أفريقيا وتنزانيا وبوركينا فاسو بالإضافة لدول الشمال الأفريقي، حضرت التجمعات العامة، حيث لعبت وسائل الإعلام لاسيما المرئية والإلكترونية، والتي كانت تبتث أخبار الأزمة على مدار الساعة دورًا هامًا في رفع مستوى الوعي والتأثير في الشعوب للتعامل مع الجائحة، ونقل رسائل السلطات للدول من خلالها للتعاطي الإيجابي معها، حيث نشر الرئيس الرواندي بول كاجامي ورئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد مقطعي فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي وهما يغسلان أيديهما، وذلك في إشارة لضرورة الأخذ بالتعليمات للتعامل مع الفيروس، لتصبح وسائل الإعلام هي النافذة التي يتعاطى الجمهور من خلالها مع إرشادات الدولة.

2 - اعتماد حالة الطوارئ الإعلامية والتي تسخر كل محتوياتها لتغطية

الجائحة وتأثيراتها على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. في هذا الإطار ركزت بعض وسائل الإعلام الأفريقية على العوائق والإشكاليات التي تواجه الدول الأفريقية في أزمة الفيروس المستجد، والتي تمثل الكثير منها في عدم قدرة المنظومة الصحية على مجابهة هذه المعضلة الجديدة في ظل تهالك البنية التحتية، وجهود الدول في مجابهة هذا التحدي، في حين ركزت الموضوعات الإعلامية الأخرى على التداخيات الاقتصادية والسياسية على القارة، وذلك بالتوازي مع التحديات المتمثلة في أزمة العلاقة المتوترة بين الشعوب الأفريقية والأنظمة الحاكمة، وتأثير تلك الجائحة على تصاعد الفجوة بينهم لاسيما الفئات المعارضة منها.

مثال على ذلك، في الكونغو الديمقراطية رصدت بعض وسائل الإعلام لاسيما صحيفة forum desas جهود الدولة في مجابهة الجائحة اقتصاديًا، وذلك من خلال التركيز على الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية وتنمية البنية التحتية، في حين أن صحيفة NEWS 24 الجنوب أفريقية ركزت على الخلل في المنظومة الصحية مع تزايد أعداد الإصابات في ظل تهالك البنية التحتية في بعض المناطق، أما صحيفة STAR الكينية فقد ركزت على جهود الدولة الاقتصادية

لمجابهة فيروس كورونا، وذلك بتوفير الدعم المالي؛ في حين ركزت بعض الصحف الغانية مثل صحيفة DAILY GRAPHIC على البعد السياسي في مواجهة الجائحة، حيث عمدت الدولة إلى استمرار العملية الانتخابية في أواخر شهر يونيو 2020، في حين ركزت الصحف الإثيوبية على دور الدولة الاقتصادي من خلال التركيز على الزراعة لمجابهة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن الفيروس، وكذا جهودها في دعم المنظومة الصحية من خلال توفير المستلزمات الطبية لاسيما التي تم منحها من الدول الكبرى خاصة الصين، حيث اعتبرت منصة تويتر والأخبار المحلية الإثيوبية أحد أهم الوسائل التي عولت عليها الدولة في نقل جهودها لمواجهة الجائحة.

3 - توفير البيانات الرقمية والمعلومات ووضعها كمادة خام للتفسير والتحاور وإدارة الأزمة.

عمدت وسائل الإعلام الأفريقية إلى توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالفيروس، وذلك من خلال العديد من المواقع الإخبارية، ومراكز الوقاية من الأمراض، كالمركز الأفريقي للسيطرة على الأمراض والوقاية منها التابع للاتحاد الأفريقي، والذي يبث يومياً تقارير حول الفيروس وانتشاره في القارة الأفريقية، وطرق الوقاية، وكيفية التعامل معه؛ كما اعتمدت وسائل الإعلام المرئية على إطلاق البرامج ذات الموضوعات المختلفة عن الجائحة، وذلك بالاستعانة بالخبراء والمتخصصين لاسيما في علوم الأوبئة.

أيضاً عمدت وسائل الإعلام لاسيما الرسمية إلى جعل الجائحة في صدارة الأجندة لزيادة حجم التغطية، وذلك بتخصيص القنوات الفضائية الأفريقية حلقات من برامج مختلفة سواء أكانت دينية أو سياسية أو اقتصادية عن الجائحة وتأثيرها على المجتمع، فضلاً عن اقتراح صفحات جديدة في موقع القنوات عبر الويب تضم مستجدات الفيروس، وتصدر الصفحات الأولى لوسائل الإعلام الورقية والإلكترونية لكل ما يتعلق بالفيروس من رصد معدل انتشاره إلى إرشادات عامة للتعامل معه⁽⁵⁾.



4 - استخدام كافة الوسائل الإعلامية للتصدي للشائعات بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي.

حيث تعاونت الدول الأفريقية مع شركات التكنولوجيا العالمية لاسيما فيسبوك وواتساب، وكافة وسائل التواصل الاجتماعي لمجابهة الشائعات والأخبار الكاذبة عن الفيروس، ففي نيجيريا تعاونت وزارة الصحة مع شركات التكنولوجيا لاسيما فيسبوك في توجيه رسائل تتضمن معلومات عن الوباء وكيفية الوقاية منه، أيضاً تعمل منصة تويتر من خلال مبادرة عالمية تتضمن خمس دول أفريقية (نيجيريا وتونس ومصر والجزائر والمغرب) على تعديل خوارزمياتها لنقل المعلومات الطبية من مصادر مسؤولة، بما يعطي رؤية أكثر دقة حول دور الإعلام الأفريقي واحتوائه للجائحة، لذلك قالت تشيكوي إيكويزو من المركز النيجيري لمكافحة الأمراض ”لم يكن هناك وقت أكثر صعوبة من الآن نجأ فيه لمواقع التواصل الاجتماعي لتوجيه الرسالة الصحيحة“، والتصدي لحمات الشائعات والتي كان أبرزها ”أن السود لا يصابون بالفيروس“، وهذا تعويل بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي في مجابهة الشائعات، ونقل المعلومات الصحيحة من مصدرها.

أيضاً اعتمدت جنوب أفريقيا والسنغال وبعض دول غرب أفريقيا على تطبيق الواتساب كأحد الوسائل الاجتماعية في محاربة الشائعات عن الفيروس، حيث قدم قسم الصحة الوطنية بجنوب أفريقيا خدمة دعم عبر الواتساب لتقديم معلومات للمواطنين عن كيفية التعامل مع الوباء والوقاية منه، وضد المعلومات المغلوطة بشأن العلاجات، والتي توقع المستخدمين في خطر، فضلاً عن إصدار تعليمات وتوجيهات من قبل السلطات لكيفية التعامل مع هكذا نوع من الأوبئة.

إلا أن ذلك لم ينفِ بعض السلبيات التي مثلها التطبيق في السنوات السابقة لاسيما في 2014 عند نشر معلومات مغلوطة عن فيروس الإيبولا، لكن التجارب السابقة أعطت رؤية أكثر معرفة وخبرة لوسائل الإعلام الأفريقية على التعامل

مع هذه التقنيات وتحديد صلاحيتها في التعامل؛ لذلك أعلن "فيسبوك" مشروعاً لتقصّي الحقائق في نيجيريا لمعالجة المعلومات المغلوطة بشأن فيروس كورونا، وإصدار الإرشادات من قبل المنظمات الصحية الوطنية والعالمية للتعامل مع الجائحة.

5 - التركيز على الجانب الإنساني لاسيما داخل المنظومة الصحية، والتأثير على الشرائح الاجتماعية والاقتصادية الأخرى.

اهتمت وسائل الإعلام الأفريقية بشكل كبير على دور المنظومة الصحية في مجابهة الجائحة ودور الكوادر الطبية والعاملين في الوقوف أمام تلك الأزمة وتعرضهم للخطر، حيث رصد الإعلام نماذج كثيرة ومشرفة من الكوادر الطبية، التي بذلت جهود مضيئة في التعامل مع هذا الوباء، وأدى إلى وفاة الكثير منهم، والتي وصلت إلى المئات على مستوى القارة الأفريقية، والتأثير نفسياً وصحياً على البعض الآخر، لذلك اهتم الإعلام بإلقاء الضوء على دور المنظومة الصحية وما تجابهه من تحديات.

وبالرغم من تركيز وسائل الإعلام الرسمية على جهود الدول في مجابهة الجائحة، إلا أن الوسائل الأخرى لاسيما المعارضة وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي قد عولت على تأثير الجائحة على المناطق المهمشة والفقيرة، والتأثير السلبي على الوضع الاجتماعي، مثل بعض المناطق في جنوب السودان وأوغندا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وإثيوبيا، وغيرها.

من ناحية أخرى ركز الإعلام الأفريقي على خطاب العنصرية وكرهية الأفارقة والأجانب، حيث توالى الأنباء حول دور الجائحة في تصعيد تحديات جديدة تمثلت في إعادة ممارسات العنصرية تجاه الأفارقة إلى المشهد بعد توتر العلاقات الصينية الأفريقية على خلفية المعاملة السيئة للأفارقة في الصين، واتهامهم بنشر الفيروس، والتي أظهرتها وسائل التواصل الاجتماعي لاسيما تويتر بشكل كبير، فضلاً عن التصريحات الفرنسية العنصرية، والتي أفادت بتجريب لقاحات لفيروس كورونا على الأفارقة كما حدث في الملاريا والإيدز. من

ثم كان للإعلام دور كبير في إظهار تلك القضايا، التي اتخذ المسؤولون على إثرها، سواء داخل القارة أو خارجها، موقفاً مناهضاً ضدها.

6 - الاهتمام بتصريحات المسؤولين والتعامل معها نقدياً من خلال مقابلتها بتصريحات الخبراء والعلماء.

ركز الإعلام الأفريقي على تصريحات المسؤولين في مواجهة الأزمة، والتي اعتمدت على بروز جهود الدول في تحدي الفيروس، لاسيما وأن الإعلام الرسمي لم يتطرق لنقد بعض الأنظمة في تقاعسها عن مجابهة أزمة الوباء العالمية، وهو ما أثار استهجاناً في العديد من وسائل الإعلام المناوئة والمعارضة لها، إلا أنها لم تمثل شريحة كبيرة؛ لذلك لم يتم التعويل عليها من قبل الجمهور داخل المجتمعات الأفريقية، إلا أنها في النهاية تخلق فجوة بين المتلقي وبين السلطات، وكذا في كيفية التعاطي مع الرسائل الحكومية.

خلاصة القول، أظهرت محددات التغطية الإعلامية أدوار متعددة للإعلام الأفريقي لاسيما على الصعيد الاجتماعي والإنساني، والتي كان لها دور كبير في التعاطي من قبل الشعوب الأفريقية معها بالإيجاب تارة والسلب تارة، إلا أن وضوح الرؤية حول الفيروس والأزمات التي ارتبطت به، قد أظهرت مدى التعاطي الإيجابي معها من قبل الشعوب الأفريقية، والتي انعكست على ممارساتهم لمجابهة الأزمة.

رؤية الاتحاد الأفريقي لمواجهة الجائحة ثقافياً وإعلامياً :

على صعيد المنظمات القارية، عمدت وسائل الإعلام الأفريقية إلى تسليط الضوء على دور الاتحاد الأفريقي في مواجهة الجائحة من خلال قطاع الفنون والثقافة والإعلام والتراث، والتي دعت للالتزام بمجموعة من المبادئ تتمثل في الآتي⁽⁶⁾:

◆ الدعوة لاستخدام المنصات الإعلامية والإنترنت لمواصلة إنتاج الفنون والثقافة والندوات الافتراضية لما لها من دور في استمرار الوعي الثقافي، والفنون التي تواجه الجائحة باستمرار الحياة.

◆ دعوة خبراء التراث ومديري مواقع التراث العالمي الأفريقي لمواصلة تعزيز

ونشر المعلومات حول المواقع الأفريقية ذات القيمة العالمية المتميزة، من خلال المنصات الإلكترونية/ الافتراضية، والبرامج التفاعلية.

◆ استخدام الفن والإعلام والثقافة كأداة لنشر الوعي والمعلومات والإرشادات الصادرة من منظمة الصحة العالمية، ووزارات الصحة الأفريقية، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

◆ تخصيص الدعم المالي من قبل بنك الاستيراد والتصدير الأفريقي لدعم قطاع الصناعات الثقافية والإبداعية، ووضعها كأصول أفريقية تجارية استثمارية عالمية.

◆ تطوير السياسات للحد من تأثير الجائحة على القطاعات الثقافية والفنية والإعلامية وغيرها.

يمكن القول أن سياسات الاتحاد الأفريقي نحو تعزيز الدور الثقافي واستخدام المنصات الإعلامية لترويجه، ذات رؤية ناقبة يمكن التعويل عليها في نشر الوعي لدى المجتمعات الأفريقية، كما أنها تعزز أهمية الدور الإعلامي كأحد أهم الاستراتيجيات الفعالة في تغيير مسار الصورة الذهنية العالمية عن القارة الأفريقية، ودورها في تعزيز التنمية بكل جوانبها لاسيما الفكرية، ومحو الأمية الإعلامية والمعلوماتية، ونافذة للفكر والإبداع.

تحديات في مواجهة الإعلام الأفريقي :

1 - إشكالية الوباء

واجه الإعلاميون عوائق وتحديات كبيرة تمثلت في الإجهاد والضغوطات وخطر تعرضهم للوباء لتواجدهم في الأماكن الخطيرة، سواء الموبوءة أو التي تعاني من عدم استقرار أمني ووبائي على السواء، وذلك وفقاً للجنة حماية الصحفيين⁽⁷⁾، فضلاً عن الضغوط النفسية والصحية التي أثرت على الكثير منهم في ظل عدم توافر وسائل الوقاية، حيث أظهرت تقارير القبض على الصحفيين في زيمبابوي ومملكة إيسواتيني (سوازيلاند سابقاً) بسبب انتقاداتهم لحكومات بلادهم في ضعف استجابتها لفيروس كوفيد-19، فضلاً عن تأثير زيادة أعمال العنف المسلحة، والتي تؤثر بدورها على الدور

الإعلامي في تتبع تفشي الفيروس بما يزيد الوضع سوءاً على تلك المناطق لاسيما التي تقع تحت قبضة الحركات المسلحة.

لذلك كانت هناك بعض الإجراءات التي عمدت الوسائل الإعلامية إلى تبنيها للوقاية من خطر الوباء، والتي تمثلت في إجراءات المقابلات عبر الهاتف، والتحذير والتنبه لاستهداف الصحفيين ذوي الجنسيات المختلفة، وعدم فرض أي مهمات أو أعمال صحفية لأصحاب المشاكل الصحية، ناهيك عن ضمان الدعم للأشخاص الذين يتعرضون للخطر والمرض، مع مراعاة سلامة الحالة النفسية والصحية، وذلك مع مراعاة إجراءات الوقاية حتى لا يضر الصحفي نفسه بالآخرين في ظل انتشار الوباء⁽⁸⁾.

من ناحية أخرى واجه الإعلاميون أفريقيًا وعالميًا أثناء تغطية الأزمة خطر التعرض للتهديدات الإلكترونية المعادية وبرامج التجسس على الصحفيين التي تستخدمها بعض الحكومات والشركات، كان من هذه الشركات مجموعة NSO التي طورت برنامج "بيغاسوس"، وهو عبارة عن برنامج تجسس استُخدم لاستهداف صحفيين، فضلا عن القرصنة الإلكترونية التي تستخدمها بعض المواقع مستغلة في ذلك السعي حول معرفة الأخبار عن الفيروس من كافة الوسائل، حيث اعتبر تطبيق (COVID-19 Tracker) من التطبيقات التي تم استخدامها لقرصنة حسابات الأشخاص، وقد أظهرت بعض التقارير اختراق بعض المواقع الأفريقية. هنا كان الدور الإعلامي حاضراً في أخذ الحيطة والحذر لسلامة المهمة الإعلامية والقائمين عليها، ونقل كل ما يتعلق بسلامة الأشخاص من إجراءات⁽⁹⁾.

2 - تعميم الإعلام الغربي

من ناحية أخرى بلغ التعميم الإعلامي الغربي على الدور الإعلامي الأفريقي في مواجهة الجائحة ضمن سلسلة التشويه الإعلامي الغربي على عمليات التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية في كثير من الدول، والذي بلغ ذروته مع انتشار الفيروس وتصدير صورة لدى الغرب بعدم قدرة القارة على مواجهة الأزمة، خاصة وأن الوصف الإعلامي لم يرصد مكاناً أو منطقة بعينها، وإنما يتناول القارة الأفريقية بشكل عام. هذه الرؤية أثرت بشدة على تناول الإعلامي لدور القارة لمواجهة الجائحة،

والذي مثله الإعلام الغربي بعجزه وعدم قدرته على مواجهة الفيروس المستجد، في هذا الإطار نشرت وزارة الخارجية الفرنسية مذكرة تناولت فيها عدم قدرة الدول الأفريقية على حماية مواطنيها من الجائحة.

من ناحية أخرى عملت وسائل الإعلام الغربية أيضاً على تعظيم المخاوف والتهويل من تفشي الفيروس في بداية الأزمة في العديد من الدول العربية والأفريقية، والتي صرحت بتزايد أعداد الإصابات أكثر من المعلنة من قبل السلطات، وعدم كفاءة الأخيرة على احتوائها، مثل وكالة رويترز والغارديان ونيويورك تايمز، وذلك بالرغم من إشادة منظمة الصحة العالمية لجهود بعض تلك الدول في مجابهة الفيروس، ومنهم إثيوبيا ورواندا ومصر، وغيرهم؛ حيث أشادت المنظمة بالجهود المصرية في تفعيل فرق الاستجابة السريعة في كل المحافظات، ومبادرة "100 مليون صحة" التي تم إطلاقها قبل الجائحة وكان لها دور في تنشيط المنظومة الصحية.

الإعلام المصري كأحد النماذج الإعلامية الأفريقية لإدارة الأزمة

اعتمد الإعلام المصري على مجموعة من الاستراتيجيات العملية لمواجهة الأزمة والتي تمثلت في الآتي⁽¹⁰⁾ :

3 - كيفية كسب ثقة الجمهور في وسائل الإعلام

وذلك من خلال تحري الدقة في نقل الأخبار والمعلومات من مصادرها، واتباع تغطية إعلامية (تحليلية) وتفسيرية لما يحدث، ناهيك عن تناول الأبعاد المختلفة التي تأثرت بالأزمة كالأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية. من ثم كان التعويل على وسائل الإعلام في البرامج التلفزيونية والصحف والمواقع الإلكترونية، والرصد والتحليل لحظة بلحظة لكل ما يدور حول الفيروس، وذلك من خلال الاعتماد على كل الوسائل خاصة تحليلات المتخصصين في إدارة الأزمات، وكذلك المؤثرين ذوي الخبرة في نقل الأخبار بكافة اللغات، فضلاً عن تحديد خطة استباقية للسيطرة على الشائعات والتخلص منها، والاستفادة من تجارب الدول الناجحة في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لمواجهة الأزمة وخاصة في البنية التقنية والاتصالية المتقدمة.

4 - تغيير السياسة الإعلامية الموجهة والتأسيس لثقافة التبادل الإعلامي عالمياً

وذلك من خلال الاعتماد على التبادل الثقافي، ونقل المعلومات والأخبار من كافة المصادر المختلفة بناءً على صحتها ودقتها، واتباع سياسة إعلامية تكون على خط التوازي مع سياسة الدولة في مواجهة الأزمة، وذلك من خلال التنسيق المتبادل، والاعتماد على المعلومات الصحيحة من المؤسسات الإعلامية الدولية والإقليمية والمحلية، وكذا من المؤسسات المعنية داخل الدولة.

حيث استعان مركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصرية بالمؤسسات الدولية الرصينة التي تعرض الأفكار المختلفة حول تأثير الجائحة على الأوضاع داخل الدول لاسيما الاقتصادية، وكيفية مواجهتها، وذلك من خلال العديد من الموضوعات العلمية والإعلامية الصادرة من المؤسسات الأكاديمية والإعلامية الدولية مثل جريدة فايننشال بوست، وجريدة فايننشال تايمز، ومجلة الجارديان، وشركة ماكينزي، ومنندي شرق آسيا، ومنظمة العمل الدولية، ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ومعهد الأعمال الأمريكي، ومجلة هارفارد بيزنس ريفيوز، ومركز التقدم الأمريكي، وصحيفة نيويورك تايمز، وغيرها من المؤسسات الإعلامية والأكاديمية التي أثرت على التعاطي الإيجابي مع الجائحة. بما كان له تأثير في نقل الخبرة والمعرفة في مواجهة تأثير الأزمات على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل الدول. كذلك التعاون مع الشبكات الإعلامية العالمية الأخرى، والتركيز على التوجه الإيجابي للإعلام، وذلك من خلال احتواء الأزمة بتحليلها وتفسيرها بالاعتماد على الكوادر ذوي الخبرة في إدارة الأزمات على الصعيد الصحي والأمني والاقتصادي في ظل الاستعانة بوجوه مختلفة غير المعتادة لاسيما التي تنال مصداقية من الجمهور وعرضها على القنوات الفضائية التي تنال مساحة كبيرة من قبول الجماهير⁽¹¹⁾.

فضلاً عن ربط الإعلام المحلي بالإعلام العالمي، وذلك لعمل تغطية شاملة لتأثير الوباء عالمياً وتتبع آثاره محلياً، في هذا الإطار تعاونت الهيئة العامة للاستعلامات التابعة لرئاسة مجلس الوزراء المصري مع وكالة شينخوا الصينية للأخبار، والتي

تتيح للمستخدم بدخوله على موقع الهيئة أن يتتبع الأخبار الصينية من خلال البند الخاص بالوكالة على الموقع؛ فضلاً عن قيام الهيئة باجتماع شهري مع ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية في مصر لتعزيز التعاون، ونقل الرؤية العالمية بشفافية ومصداقية، حول تطورات أزمة الوباء وتأثيرها.

حيث أفرز هذا التعاون مجموعة من المقترحات تبناها المراسلون وارتكزت على أهمية عقد لقاءات دورية مع مسؤولي الصحة لرصد الوباء وتطوره بشكل دوري، وتنظيم زيارات ميدانية لمستشفيات العزل لنقل الصورة الواقعية عن الحالات المختلفة، ودور الكوادر الطبية في مواجهة الجائحة، وكذلك دور الدولة في تعزيز المنظومة الصحية لاستيعاب ومساعدة الحالات الإنسانية. من ثم قامت وسائل الإعلام بدور جلي لاسيما في بداية الأزمة بتسليط الضوء على دور الكوادر الطبية في وقوفهم كحائط صد في مواجهة الوباء، حيث أطلقت عليهم الدولة تقديراً لمجهوداتهم اسم "الجيش الأبيض" لدورهم الجلي في حماية الأمن المجتمعي جنباً إلى جنب مع المنظومة الأمنية التي حافظت على الاستقرار والأمن وقت تفشي الفيروس.

5 - تأسيس المؤسسات الإعلامية للإعلام التنموي، وتسليط الضوء على التأثير الاقتصادي

هنا يقع على عاتق مؤسسة الإعلام تعزيز الانتماء الوطني، وتسليط الضوء على دور الدولة في تحقيق وتعزيز الدور التنموي في مواجهة أزمة الوباء، وذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية تحول دون تصاعد الأزمات الاقتصادية في ظل الحظر، وتوقف العديد من الوظائف؛ وهو ما شرعت به الدولة بالفعل من تبني سياسات تمثلت في صرف إعانات مالية لأصحاب الأجور الضعيفة، مع توافر المستلزمات الغذائية، والاستمرار في صرف المرتبات الوظيفية في مراحل توقف العمل، فضلاً عن مجموعة من الحزم الاقتصادية التي تشرع بها الدولة لمواجهة أزمة تفشي الوباء.

أيضاً رصد الإعلام التأثيرات السلبية الاقتصادية على الحياة نتيجة أزمة الجائحة، حيث سلط الضوء على التحديات التي تواجهها الدول خاصة ارتفاع البطالة، وإغلاق العديد من الوظائف. وبالرغم من تلك التبعات السيئة إلا أن الإعلام حاول

التخفيف من حدتها ووطنيتها على الشعور الاجتماعي، بالتركيز على دور الدولة في إنعاش الوضع الاقتصادي، والذي ركز على مجموعة من الاستراتيجيات تمثلت في تخصيص مائة مليار لمواجهة الجائحة، وخفض أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء، وتخفيض أسعار العائد لدى البنوك، وتأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لمدة 6 أشهر، ودراسة القطاعات الأكثر تأثراً بانتشار فيروس كورونا لتقديم الدعم اللازم لها، وغيرها من الخطط التي شرعت بها مصر لإنقاذ الاقتصاد من تأثير الجائحة بما ساهم في نجاح وتعزيز الخطة الاستراتيجية على مواجهة تداعيات الأزمة.

5 - وضع ميثاق أخلاقي للتعامل مع الجمهور من خلال تحديد المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام.

يقع على عاتق المؤسسة الإعلامية نشر الوعي وتثقيف الجمهور من خلال بث التحليلات والتقارير والأخبار والمعلومات حول الأزمة وكيفية مواجهتها والتعامل معها، ومراعاة الدور الأخلاقي في تعامل الأشخاص مع بعضهم البعض، وفي هذه النقطة تحديداً قام الإعلام مع وسائل التواصل الاجتماعي بتسليط الضوء على العديد من القضايا الأخلاقية التي تبعت الأزمة، وبذل جهداً في تصدير صورة ذهنية عن الدور الأخلاقي بالتوازي مع الدور الديني في مراعاة البعد الإنساني ومواجهة المرض بالتعاون، ونبذ العنصرية التي انتشرت بشكل مجحف مع تفشي الفيروس؛ لذلك كان الهدف الرئيسي لمواجهة الأزمة تشكيل وعي لدى المصريين قادر على مجابهة التحديات بمزيد من العقلانية والتصرف السليم.

يمكن القول، أن وسائل الإعلام اعتبرت جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي التي تم التعويل عليها في مواجهة الأزمة، وقد أضحت الاستراتيجيات التي اعتمدت عليها، لاسيما الميثاق الأخلاقي، والأساس الديني، فضلاً عن ثقافة الاعتماد المتبادل، كانت ذات دور محوري في تحدي الأزمة والوقوف على كل أبعادها، بل ومرتكز أساسي في كيفية مواجهتها بطرق متعددة، وذلك بفضل الخطاب التوعوي لكيفية مجابهة هذا النوع من التحديات.

ختاماً :

أظهرت جائحة كورونا أن وسائل الإعلام أحد أهم الخطوط الدفاعية للدول للحفاظ على أمنها وسلامتها، وذلك من خلال استخدام كافة السبل في نشر الوعي والتحذير من تبعاتها وخطورتها، لذلك مثل الإعلام دوراً في تنمية الوعي لدى الجمهور على المستوى المحلي والدولي في التعامل مع الأزمة بكل تأثيراتها. لكن يظل هناك تحدياً للإعلام في القارة الأفريقية من حيث توفير السلامة والمعلومات الدقيقة، ونشر الأخبار بكل مصداقية وشفافية دون التحيز لجهة أو سلطة معينة، ناهيك عن التحديات التي تواجه وسائل الإعلام والمتمثلة في الصحة النفسية، وتوفير سبل الوقاية للإعلاميين لاسيما المراسلين، وضمان عدم نشر العدوى للآخرين، وغيرها.

إلا أن الإعلام الأفريقي بشكل عام ما زال ينقصه الرؤية حول توجيه الجمهور لكيفية مجابهة الأزمة اقتصادياً من خلال التركيز على الاستعانة بالخبراء الاقتصاديين لزيادة الوعي من خلال برامج التوعية حول كيفية الادخار، ومواجهة الأزمات المالية والاقتصادية لكل طوائف المجتمع.

وهذا لا ينفي أن وسائل الإعلام تلعب دوراً وقائياً حيويًا، ومؤثراً في رفع مستوى الوعي العام حول الأزمات لاسيما الإجراءات الوقائية التي يمكن للناس اتباعها لوقف انتشار الفيروس، وتجنب نشر الشائعات. وهذا يدل على مدى القدرة الإعلامية في التأثير على المتلقي، وتوجيه آرائه واهتماماته بما يتناسب مع سياسات الدول في كثير من الأحيان.

الهوامش

1 - محمد الأمين موسى، محددات تغطية الفضائيات الإخبارية لجائحة كورونا في عصر الرقمنة، مركز الجزيرة للدراسات، 2020/04/09.

<https://drive.google.com/file/d/1nQ9saKy5dPD10VE0SNLynzjSGm3YVmg/view>

2 - أ. عرين عمر الزعبي، «تقييم النخبة العربية لتغطية القنوات الفضائية الإخبارية لأزمة كورونا العالمية - دراسة ميدانية»، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مايو 2020.

3 - صحف القارة الأفريقية

<https://www.newspapersglobal.com/AR/africa/africa.htm>

4 - محمد الأمين موسى، مرجع سبق ذكره، ص 7 - 19.

5 - قراءة في أبرز اهتمامات الصحف الأفريقية، قناة 10، 2020/06/M24TV.

<https://www.youtube.com/watch?v=X79hL6gLnuk>

6 - الاتحاد الأفريقي، بيان المنتدى الافتراضي لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن الفنون والثقافة والإرث حول استجابتهم لجائحة فيروس كورونا المستجد، موقع الاتحاد الأفريقي، 27 مايو 2020

<https://au.int/ar/pressreleases/20200527/communique-au-ministers-arts-culture-and-heritage-their-responses-covid-19>

7 - دويتشه فيله، حين تصبغ وسائل الإعلام ضحية جديدة لأزمة كورونا، دويتشه فيله، أبريل 2020.

<https://www.dw.com>

8 - لجنة حماية الصحفيين cpj، تنبيه بشأن السلامة: التغطية الإعلامية لتفشي فيروس كورونا، 12 مارس 2020.

<https://cpj.org/ar/2020/03/post-554/>

9 - دويتشه فيله، جائحة كورونا تشكل تحدياً لوسائل الإعلام في العالم، دويتشه فيله، 28 مارس 2020.

<https://www.dw.com>

10 - ميرال صبري، تحديات الإعلام المصري خلال أزمة كورونا: منطلقات أساسية واستراتيجيات عملية، المرصد العربي للصحافة AJO، أبريل 2020.

<https://ajo-ar.org>

11 - أ. عرين عمر الزعبي، مرجع سبق ذكره، ص 524 - 534.

المراجع

- ◆ الاتحاد الأفريقي، بيان المنتدى الافتراضي لوزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن الفنون والثقافة والإرث حول استجابتهم لجائحة فيروس كورونا المستجد، موقع الاتحاد الأفريقي، 27 مايو 2020
<https://au.int/ar/pressreleases/20200527/communique-au-ministers-arts-culture-and-heritage-their-responses-covid-19>
- ◆ دويتشه فيله، حين تصبح وسائل الإعلام ضحية جديدة لأزمة كورونا، دويتشه فيله، أبريل 2020.
<https://www.dw.com/ar>
- ◆ دويتشه فيله، جائحة كورونا تشكل تحدياً لوسائل الإعلام في العالم، دويتشه فيله، 28 مارس 2020.
<https://www.dw.com/ar>
- ◆ صحف القارة الأفريقية
<https://www.newspapersglobal.com/AR/africa/africa.htm>
- ◆ أ.عربن عمر الزعبي، ”تقييم النخبة العربية لتغطية القنوات الفضائية الإخبارية لأزمة كورونا العالمية - دراسة ميدانية“، مجلة الدراسات الإعلامية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، مايو 2020.
- ◆ قراءة في أبرز اهتمامات الصحف الأفريقية، قناة M24TV، 10/06/2020.
<https://www.youtube.com/watch?v=X79hL6gLnuk>
- ◆ لجنة حماية الصحفيين cpj، تنبيه بشأن السلامة: التغطية الإعلامية لتفشي فيروس كورونا، 12 مارس 2020.
<https://cpj.org/ar/2020/03/post-554/>
- ◆ محمد الأمين موسى، محددات تغطية الفضائيات الإخبارية لجائحة كورونا في عصر الرقمنة، مركز الجزيرة للدراسات، 09/04/2020.
https://drive.google.com/file/d/1nQ9saKy5dPD10VE0SNLynzjS_Gm3YVmg/view

◆ ميرال صبري، تحديات الإعلام المصري خلال أزمة كورونا: منطلقات أساسية واستراتيجيات عملية، المرصد العربي للصحافة AJO، أبريل 2020.
<https://ajo-ar.org>



دور العالم الأندلسي أبي القاسم الزهراوي في تطور جراحة الفم وطب الأسنان

د / الهام معتصم البشير بانقا

كلية الآداب - جامعة الخرطوم

أستاذ مساعد مركز الدراسات الدبلوماسية

elhamabashir@gmail.com

الملخص

برز في تاريخ الحضارة الإسلامية علماء عظماء برعوا في شتى العلوم التطبيقية والعلمية حتى غدوا نجومًا ساطعة في سماء العلم والمعرفة، وكان من بينهم أبو القاسم الزهراوي الذي يعد من أعظم الجراحين الذين أنجبتهم البشرية، وذلك من خلال تأسيسه لجراحة الفم وطب الأسنان، فقد ظهر في القرن (الرابع الهجري - العاشر الميلادي)، وكان رائدًا في علم الجراحة وأستاذًا معروفًا في الغرب (Abulca-sis)، وذلك من خلال تأسيسه لعلم الجراحة في المقالة الثلاثين من كتاب "التصريف لمن عجز عن التأليف"، فقد أسس القوانين الأولى لجراحة الفك والأسنان، لذا جاءت هذه الدراسة للتعريف بأبي القاسم الزهراوي، ودوره في تطور جراحة الفم وطب الأسنان، وتوضيح أثره على أوروبا والعالم.

أثر الزهراوي في مجال الطب وجراحة الفك والأسنان بشكل عميق حيث ابتكر الآلات الجراحية التي كان يستخدمها في عملياته، كما كان له دور في الصيدلة واستبدال الأسنان التالفة بأسنان صناعية، والتعقيم.

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي القائم على تحليل المعلومات التاريخية وربطها بأهداف الدراسة، وتوصي الدراسة بوجود أن تُفرد مساحة أكبر لدراسة هذا العالم (أبي القاسم الزهراوي).

الكلمات المفتاحية: التصريف، الأندلس، الطب، الزهراوي، الأسنان.

Abstract

In the history of the Islamic civilization, there have been outstanding scholars, who have excelled in the various sciences until they were bright stars in the skies of science and knowledge. The pioneer of modern surgery, known in the West as «Abulcasis», Abu al-Qasim Al-Zahrawi 4th / 10th century and he was surgical and teeth ; he was also a great teacher , whose medical texts had shaped. the European surgical procedures up until the Renaissance and later ,This study aims at Abu al-Qasim Al-Zahrawi-,Al-Taṣrīf li-man ‘ajaz ‘an al-tāālīf, which was divided into 30 volumes each dealing with a different aspect of medicine, such as ophthalmology, pharmacology, nutrition, and more. In the field of pharmacology , He also developed the technique of replacing defective teeth by artificial ones. There is no doubt that Al-Zahrawi influenced the field of medicine and surgery very deeply,and He devised several dental devices, and artificial teeth, and the principles he laid down were recognized as authentic in medical science, and these continue to influence the medical world until now,The study uses both descriptive approach to analyze historical data.

Keywords, Tardif, Al-Zahrawi, Medicine, teeth , Andalusia.

المقدمة :

زخر التراث الإسلامي بالكثير من عناصر الابتكار والإبداع مما جعل الكتابة عن الاكتشافات العلمية العربية، ومساهماتها في بناء الحضارة الإنسانية وتطوير العلوم البشرية أمراً ذا أهمية كبيرة، فقد شهد القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي، وهو قرن ازدهار الحضارة الإسلامية، اهتماماً واسع النطاق بالعلوم الطبية، فقد برز علماء أجلاء كان لهم الفضل في تقدمها وتطورها، حيث برعوا في شتى العلوم حتى غدوا نجوماً ساطعة في سماء العلم والمعرفة، لذا جاءت هذه الدراسة للتعريف بأحد علماء المسلمين الذين أسهموا في تاريخ البشرية في مجال جراحة الفم وطب الأسنان، ألا وهو العالم العربي الأندلسي أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي⁽¹⁾، الذي أحدث نقلة عظيمة في تاريخ البشرية في مجال جراحة الفم وطب الأسنان، وقد أشار الحميدي إلى أن علمه سبق علم الطب⁽²⁾، وذلك من خلال تأسيسه لمدرسة طبية متفردة أعجزت العالم في فترة العصر الوسيط لما فيها من تجديد لعلم جراحة الفم وطب الأسنان، كما وضح هذا في المقالة الثلاثين من كتاب "التصريف لمن عجز عن التأليف"⁽³⁾.

تعتبر المقالة الثلاثين من كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف» موسوعة علمية غير مسبوقة استمر تأليفها لمدة ستين عاماً، قدم فيها إضافات مهمة في طب الأسنان وجراحة الفك، ووضع مبادئ جراحة الأسنان وكيفية مداولتها، واستعمال الآلات الجراحية⁽⁴⁾، حيث احتوت عملياته على صور توضيحية لآلات جراحة الفك والأسنان التي كان يستخدمها، وعلى طريقة المداوي بالأدوية إضافة إلى الجراحة، ثم طباعة اسم الدواء وكيفية استخدامه⁽⁵⁾.

تكمن أهمية هذا المقال في إبراز دور أبي القاسم الزهراوي في تطور جراحة الفم وطب الأسنان، وكيفية استفادة أوروبا منه فيما بعد باعتباره أعظم جراح عالمي، وصاحب فكر جديد، وصانعاً لإدوات طبية حديثة، ومبتكر نظريات طبية وعمليات جراحية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التاريخي الذي يقوم على السرد التاريخي، وتحليل المعلومات، ثم الوصول إلى نتائج وتوصيات.

تعتبر الحضارة الإسلامية في مناطق المغرب العربي امتداداً للحضارة العربية في المشرق الإسلامي، وذلك بفضل جهود علماء المسلمين الذين خطوا خطوات واسعة في مجال العلم والمعرفة، حيث عقدوا العزم على مواصلة التطور، ولم يقفوا عند حدود النقل والرواية، بل واصلوا العطاء والإبداع في مختلف المجالات حتى أصبحت الأندلس شعلة مضيئة في التاريخ العلمي الإسلامي⁽⁶⁾.

لذا كان للعلماء المسلمين في بلاد الأندلس إسهامات مميزة في جميع ميادين العلوم والمعرفة، ومنها علم الجراحة، وجراحة الفم وطب الأسنان، وقد تميزت تلك الإسهامات بالشمول والإبداع والابتكار، وذلك عن طريق تأسيس منهج علمي تجريبي أصيل ومنهج انعكست آثاره على كافة جوانب الممارسات الطبية، وقد شهدت بذلك مصنفات الأطباء التي ذاع صيتها، ونالت شهرة عالمية واسعة في العالم، ومن أشهرها تأليفه للمقالة الثلاثين في كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف» في جراحة الفك والأسنان باعتبارها جزءاً من الجهاز الهضمي للطبيب العلامة أبي القاسم خلف بن عباس الزهراوي الذي يعد من الشخصيات العلمية المرموقة التي غفل عن ذكرها تاريخ معظم كتب التراجم والسير⁽⁷⁾.

تتمثل أهمية الدراسة في التعريف بأبي القاسم خلف بن عباس الزهراوي والجوانب العلمية والعملية التي قام بها في مجال طب الأسنان، ومدى استفادة البشرية منها في الطب الحديث.

أهداف الدراسة :

- ◆ التعريف بأبي القاسم الزهراوي باعتباره عالماً من علماء المسلمين العرب، ودوره في مجال جراحة الفك وطب الأسنان، وتوثيق علمه.
- ◆ توضيح التطور والازدهار الذي وصل إليه المسلمون العرب في مجال العلوم الطبية في القرن الرابع الهجري - العاشر الميلادي.
- ◆ مدى النقلة التي أحدثها هذا العالم لطب الأسنان من حيث الجراحة والأدوات والتعقيم.
- ◆ استفادة الطب الحديث من الزهراوي باعتباره القاعدة التي يرتكز عليها.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة. التعريف بالزهراوي

نبدأ بالإشارة إلى ندرة المادة العلمية المتاحة في تراجم ذلك العالم المؤرخ، وإلى تناقل المراجع المتواليه لها دون إضافات حقيقية شافية، ولعل هذا النوع من العلماء الذين غلبت عليهم اهتماماتهم العلمية لم يحظَ بدراسة كافية نسبة للنقص الشديد في المادة العلمية التي حاولنا تجميع شذراتها من بين الكتب.

هو أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي المعروف باللاتينية Abulcasia. ولد عام 325هـ الموافق 937م. ترجع أصوله للمدينة المنورة، حيث توجهت أسرته إلى قرطبة، ثم انتقلت إلى مدينة الزهراء التي لقب أبو القاسم بالزهراوي نسبة إليها، وبفضل نبوغه وعبقريته قرَّبَه الخلفاء في الأندلس (8).

اتسمت شخصيته بالإبداع الفكري، والعلم الغزير رغم قلة المعلومات وندرته، فقد كان طبيباً فاضلاً، خبيراً بالأدوية المفردة والمركبة، جيد العلاج (9)، له كتاب يسمى «التصريف في الأدوية المركبة» (10).

أصبح الزهراوي طبيب الحكام الأندلسيين مما أكسبه خبرة وتجربة في دراساته الطبية التي اعتمد فيها على التجربة العملية، والخبرة العلمية، والمشاهدة والملاحظة، وآمن بأهميتها للطبيب الجراح حيث اكتسب شهرته من خلال العمليات الجراحية الخطيرة التي أجراها، وعلاج تشوهات الفك والأسنان، واستخدام عظام الثيران في صناعة الأسنان البديلة للتعويض عن الطبيعية (11)، لذا فهو أعظم جراح عرفته العصور الوسطى باعتراف المنصفين من الباحثين الغربيين (12)، كما نجد له ذكراً في مقتبس الحميدي بأنه من أهل الفضل والدين والعلم، وأنه سبق بعلمه علم الطب، وأصبح نجم الجراحة العربية الساطع في قصر الحكم الثاني في قرطبة (13).

كانت للزهراوي تصانيف مشهورة في صناعة الطب، وأفضلها كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف»، الذي ترجم إلى اللاتينية، فهو كتاب شامل كثير الفائدة لكل تجاربه الخاصة، وقد مثلَّ القسم الثلاثين من هذا الكتاب دوراً هاماً في أوروبا، إذ وضع أسس علم الجراحة الأوروبية، ولاسيما أن هذا الفرع من الطب الذي طالما نظر

إليه أصحاب الشأن في البلاد الغربية نظرة احتقار وتسفيه إلا أنه رفع العلم إلى مقام رفيع، فأصبحت الجراحة مستقلة بذاتها ومعتمدة في أصولها على علم التشريح⁽¹⁴⁾، حيث زادت شهرة الكتاب عندما ترجم إلى اللغة اللاتينية على يد جيرارد الكلايموني، وترك أثراً كبيراً في إيطاليا وفرنسا وغيرها من الدول، واستمر الاهتمام به إلى القرن السابع عشر في العصر الحديث⁽¹⁵⁾.

اشتهر الزهراوي في عهد الخليفة الأموي الحكم الثاني ابن عبد الرحمن الناصر في فترة العصر الذهبي للحضارة الإسلامية بالمشرق الإسلامي، إذ عُرف خلالها بلقب (أبو الجراحين)، وذلك لإسهاماته في تقدم العلوم الطبية، وخاصة جراحة الفك وطب الأسنان⁽¹⁶⁾.

أغفلت الكتب التاريخية كثيراً ذكر أبي القاسم الزهراوي، وأماكن امتهانه للعمل الطبي على الرغم من شهرته وذيوع صيته ونبوغه، إذ إنه كان طبيباً عالمًا، فقد كانت مدينة الزهراء تحتوي حوالي خمسين مشفى لعلاج المرضى، وسبعين مكتبة بما فيها مكتبة الخليفة الحكم الثاني التي كانت تحتوي على 400 ألف كتاب، وكانت تنافس بغداد بمدارسها في مختلف العلوم والمعارف بما فيها الطب، فأصبحت قبلة علماء وطلاب العلم والمعرفة من مختلف أنحاء العالم⁽¹⁷⁾.

تلقى الزهراوي دراسة الطب على يد علماء الأندلس حيث كان يعمل بالنظر في طرق ممارسة الطب، والوسائل المستخدمة في علاج المرضى، فاهتم بالنظر والمتابعة الجادة والعمل المهني، فتكونت شخصيته العلمية، وترسخت قناعته في هذا المضمار، فبرع في علم الطب بمعظم تخصصاته، وكانت قاعدة انطلاق له بأهمية مزاولة الجراحة وطب الأسنان⁽¹⁸⁾، فالتحق بمستشفى قرطبة الذي أنشأه الخليفة عبد الرحمن الناصر، حيث أصبح طبيباً بارعاً، والطبيب الخاص للحكام الأندلسيين، ونذكر هنا شهادتين من علماء المسلمين، أولهم ابن حزم الذي قال متحدثاً عن كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف»: «لم يؤلف في الطب أجمع منه ولا أحسن في القول والعمل في الطبائع»، فقد جمع الزهراوي بين الطب والصيدلة. وثانيهما ابن أبي أصيبعة، حيث قال عنه: «كان طبيباً فاضلاً خبيراً بالأدوية المفردة والمركبة، جيد العلاج، له

تصانيف في صناعة الطب» (19).

طب الأسنان من العلوم القديمة

تعد أمراض الأسنان من الأمراض المعروفة عند المصريين منذ القدم، إذ كان لديهم أطباء مختصين في أمراض الأسنان والعيون (20)، فقد سعوا للتخلص من آلام الأسنان بطرق خرافية متعددة، وحاولوا العلاج والتعويض بالبدايل الاصطناعية عند فقد الأسنان الطبيعية، وتشير آثار تثبيت الأضراس الاصطناعية التي اكتشفت في مداخل الجيزة إلى أن المصريين أول أمة عُنيت بهذا الطب، وأنهم علّموه لليونان والرومان.

كما لا نغفل دور العرب في فترة الجاهلية بممارسة مهنة طب الأسنان حيث اقترنت هذه المهنة بالكثير من الممارسات والخرافات والاعتقادات غير المنطقية للتخلص من آلام الأسنان عندما استخدموا مسحوق عظام الكلاب وغيره لمعالجتها وإزالة الآلام (21).

أصبح للطب مكانة مميزة في الفترة الإسلامية فهناك الكثير من الأمثلة التي توضح أن المسلمين كانوا يتعاملون مع الطب بروية علمية متقدمة مثل طبنا الحديث، فقد فصلوا بينه وبين الخرافات والفلسفة والأنفة، ونبغ فيه علماء عظام منهم أبو القاسم الزهراوي، فقد كان طبيباً جراحاً من أشهر وأميز العلماء الذين ظهروا في فترة العصر الوسيط، إذ امتاز بقوة الإرادة والعزيمة حيث سجل لنا التاريخ مدى الجهود الكبيرة التي بذلها في كتاباته، وقد ظهر جلياً لنا من خلال تلمسنا لآثاره، إذ نلاحظ أنه كان يلتقي بالعلماء، ويخالط الملوك، ويدخل في خدمتهم، الأمر الذي سهل عليه تأليف كتابه العلمي المشهور «التصريف لمن عجز عن التأليف»، وقد خصص الجزء الثلاثين منه لعلم الجراحة، وجراحة الفم وطب الأسنان (22).

دور الزهراوي في تطور جراحة الفم وطب الأسنان

من خلال كتابه «التصريف لمن عجز عن التأليف»

شهدت بلاد الأندلس خلال القرنين الرابع والخامس الهجريين حركة واسعة في مجالي التأليف والترجمة، ظهرت من خلالها العديد من الكتب والمؤلفات التي ساهمت

في ازدهار وتقدم وتطور المعارف الطبية والصيدلية، ومن بينها كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف» الذي يعتبر مثلاً حياً وواضحاً لتقدم المعارف والعلوم، فهو يعد بحق موسوعة طبية تضاهي كتاب القانون في الطب لابن سينا، وكتاب الحاوي للرازي؛ فقد تُرجم كتاب التصريف في أوروبا إلى عدة لغات، وصدرت منه طبعات مختلفة⁽²³⁾.

يُعدُّ كتاب الزهراوي موسوعة طبية جراحية كاملة غير مسبوقة، فقد حظيت باهتمام بالغ في جميع الحضارات البشرية دون استثناء، كما أنه يُعدُّ موسوعة شاملة حيث أصبح المرجع الشامل والنادر في العالم الذي يُرتكز عليه في العلوم الطبية، ومن هنا نفهم النقلة الكبرى التي حدثت في علم جراحة الفم وطب الأسنان، حيث تألفت الموسوعة من ثلاثين مقالة، وكل مقالة تكاد تكون كتاباً مستقلاً، وخصص المقالة الأخيرة للعمل باليد، ويعنى بها علم الجراحة، وتعتبر هذه المقالة أكبر اختراع قدمه للإنسانية⁽²⁴⁾، حيث ذاع صيتها في أوروبا قبل آسيا وأفريقيا، ثم انتقلت شهرتها لنا في العصر الحديث، فهي تعتبر المصدر الوافي لكل الكتب الأوروبية التي تخصص علم الجراحة وطب الأسنان، كما أنها مزودة بأكثر من مائتي آلة من الآلات والأدوات الجراحية التي طورها الأطباء واستخدموها في معالجة المرضى، ومعظمها من ابتكاره، ومن خلال ما ورد فيها نقف على التطور الذي حدث في طب الأسنان ونقارنه بما هو متداول حديثاً.. مدة المقارنة أكثر من ألف عام أو عشرة قرون من الزمان 504 - 1433 هـ⁽²⁵⁾.

في القرن الثاني عشر ترجم للزهراوي جيرارد الكريموني كتابه «التسيير في المداواة والتدبير» إلى اللغة اللاتينية، وأصبح هذا الكتاب هو القاموس المتداول في الرجوع للأمراض ووصفها وعلاجها لعدة قرون متوالية، وقد راوده الطبيب غي دوشاليك من مدينة مونيليه في استشهاده أكثر من مئتي مرة⁽²⁶⁾.

قدم الزهراوي إضافات مهمة في علم طب الأسنان وجراحة الفكين، وأفرد لهذا الاختصاص فصلاً خاصاً به، إذ شرح كيفية خلع الأسنان بلطف، وأسباب كسور الفك أثناء الخلع، وطرق استخراج جذور الأضراس، وعلاج القطع اللحمية الزائدة في اللثة.

ووضع مبادئ من مبادئ الجراحة هما:

1 - تنظير الجرح لإظهار الأنسجة الحية.

2 - خياطة كل طبقة على مثلتها.

كذلك وضع فن العمليات الجراحية مع الشرح المفصل لكل عملية إضافة إلى الصور التي تشرح كيفية إجرائها، والآلات المستخدمة فيها، والأدوية التي توقف النزف بحال حدوثه، وهذا ما جعل العالم الأمريكي المؤرخ في طب الأسنان (ABSELL) يعتبر الزهراوي من أشهر أطباء الأسنان وجراحة الفك في القرن العشرين⁽²⁷⁾.

وقدم الزهراوي وصفاً للسرطان، حيث وصف الضفدع الصغير المتولد تحت الأسنان فقال: «إنه يمنح اللسان عن فعله الطبيعي، وربما عظم حتى يملأ الفم»، فإن كان أسود وصلباً يجب أن لا يتعرض له؛ لأنه ورم خبيث (سرطان)، وإن كان لونه فاتحاً ولزجاً يجب معالجته؛ لأنه ورم حميد، وتتم معالجته بفتح فم الصنارة وشقّه بمبضع لطيف، وتخليصه من جهة، ثم يُترك العليل يتمضمض بالخل والملح، ثم يُعالج بسائر العلاج الموافق لذلك حتى يبرأ إن شاء الله.

يسمى هذا في الطب الحديث بالضفدع الأزرق (Blue Frog)، ويعرف بالرانويلا (Ranula) وكلمة (Rana) في اللاتينية تعني ضفدع، وهي عبارة عن تجمع مخاطي (Mucin) ناتج عن انفجار في قناة إحدى الغدد اللعابية تحت اللسانية، وينتج عن ذلك ورم تحت اللسان، يميل إلى اللون الأزرق، ويؤدي إلى رفع اللسان، فينتج عنه صعوبة في الكلام وبلع الطعام. فهذا الورم عبارة عن ورم حميد يتم استئصاله جراحياً، ومعه الغدة اللعابية حتى لا يتكون مرة أخرى⁽²⁸⁾.

أما في الطب الحديث كما قال اختصاصي الأسنان زين العابدين علي محمد⁽²⁹⁾: «تعرف بالزوائد اللثوية (Gingival Polyp)، وتتم إزالتها بواسطة المشروط الجراحي، فإذا كانت الزائدة اللثوية صغيرة تتم إزالتها بواسطة المشروط الجراحي، وتوضع ضمادة حتى يتوقف النزيف، وإن كانت كبيرة تتم إزالتها وخياطة الجرح الناتج، وفي الحالتين يوصى المريض باستعمال مضمضة ملح طعام أو إحدى المضامض الطبية».

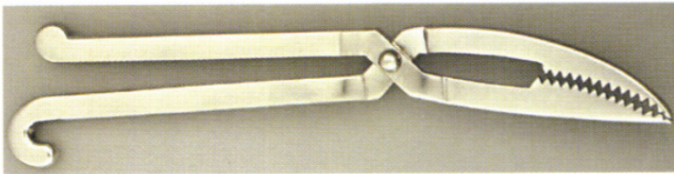
يتضح لنا من خلال قراءة هذا المقال وفصوله أن أبا القاسم الزهراوي كان يستعين بما وجدته من معلومات في كتب طب الأوائل، وهذا ما ظهر جلياً في الفصل

الثالث والخمسين، حيث قال: «وذكرت الأوائل أنه متى كان السرطان في موضع يمكن استئصاله كله...»، وقال الزهراوي: «كثيراً ما ينبت على اللثة لحم زائد تسمية الأوائل (أبولس، أمولس، أمكنوكس) يجب أن تقطعه بالصنارة، وأن تجمع ليشفى الجرح بالخياطة، وتشدها وتذر عليها الشيان واللبن».

خلع الأسنان

شرح الزهراوي كيفية خلع الأسنان (teeth extraction) بلطف حتى لا تتكسر داخل الفك وتبقى جذورها كما هي، أو يبقى بعضها بالداخل، حيث قال: «على الحجام أن يعالج الضرس من وجعه بكل حيلة ويتوانى عن قلعه، ويجب أن يتثبت حتى يكتشف عنده الضرس العليل لكي لا يفقد الإنسان ضرسين». وهذا الوجع في الطب الحديث يعرف بنظرية الألم المتحول (Referred Pain)، فكثيراً ما يحس المريض بالألم في أحد الأضراس، وبعد الفحص الجيد يتضح أن الألم متحول من ضرس إلى آخر، لذا فإن الفحص الجيد لجميع الأضراس مهم جداً قبل البدء في أي علاج⁽³⁰⁾.

تطرق الزهراوي إلى استخراج بقية الضرس، فقال: «فإن كان الضرس متاكلاً يجب على المدوأي أن يشد عليه بطرف شرود رقيق لئلا يتفتت، ويجب أن يستقصي بالشرط حول اللثة من كل جهة، ويبذل قصارى جهده لئلا يكسره في الفك، فيعود العليل منه ببليّة أعظم من كل وجعه الأول، ثم يتمضمض العليل بعد قلعه بشراب الخل والملح⁽³¹⁾».



كأب لإخراج بقايا الضروس المنكسرة
(كاتالوج، ج ٤، ص ٦٥؛ رقم الجرد: ح ١٩/٩)

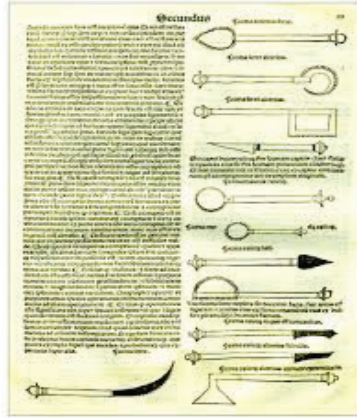
الممارسة العملية للوظيفة

اعتمد أبو القاسم الزهراوي على الممارسة العملية للجراحة، والتي تكسب الجراح مهارة وبراعة في العمل باليد، وبين ذلك لطلابه في كتاب «التصريف لمن عجز عن التأليف» فهو أول من أشار إلى أن المريض الذي تجرى له عملية جراحة في الفك والأسنان يجب أن يكون وضعه مائلاً، وقد طبقت هذه الطريقة في مختلف العمليات الجراحية الداخلية حيث تجعل رأس المريض منخفضاً على الأطراف، وهو ما يستخدم حالياً، فقد عذى الأطباء الغربيون هذه الوضعية إلى الجراح الألماني (تراند يلنبرغ)، وهذا الادعاء لم ينصف الزهراوي الذي أشار إلى هذه الطريقة وطبقها قبل الجراح الألماني بمئات السنين⁽³²⁾.



Al Zahrawi Photos and Premium High 19

الأدوات الجراحية في كتاب التصريف



Abu Al Qasim Al Zahrawi (Albucasis annsaudimed.net)



... Al-Zahrawi | Surgery at the Edward surgery.edwardworthlibrary.ie





أدوات جراحة في كتاب (التصريف لمن عجز عن التأليف) للزهراوي

. Abu Al-Qasim Al-Zahrawi “Father of



[Al Zahrawi High Resolution Stockalamy.com](http://AlZahrawiHighResolutionStockalamy.com)

تخدير عام

عرف فن التخدير منذ القدم، وقد استخدمه الزهراوي في العمليات الجراحية عام 1000، حيث وُصف بأنه أبو الجراحة من خلال استخدامه لفن التخدير (المستنشق) في عمل العمليات الجراحية، فقد استخدم الإسفنجة المنوعة، وهي إسفنجة مغمورة بالمواد العطرية والمخدرات يتم وضعها تحت الأنف خلال العمليات الجراحية للمريض⁽³³⁾.

تنظيف الأسنان

يعتبر الزهراوي أول من وضح طرق تنظيف الأسنان، حيث قال: قد يجتمع في سطوح الأسنان من الداخل وبين الثنيات قشور خشنة قبيحة قد تسود وتخشّر وتصفر حتى تصل إلى فساد اللثة وقبح الأسنان، لذلك يجب أن تجرد السن الذي يظهر لك فيه القشور حتى لا يبقى منه شيء، كذلك تفعل بالسواد والصفرة والخضرة حتى تنقى ويذهب ما فيها، وتبلغ الغاية. وأعلم أن الضرس يحتاج لمجارد مختلفة فيجب أن تستعمل منها على حسب ما يتهيأ لعملك.

يقول طبيب الأسنان هذه القشور التي وصفها الزهراوي تعرف في الطب الحديث بالترسبات الجيرية⁽³⁴⁾ (Calculus).

تنظيف الترسبات

وهي عبارة عن ترسبات لأملاح الكالسيوم والفوسفات التي تكون زائدة في لعاب الإنسان، وترسب على أسطح الأسنان القريبة من أماكن إفراز اللعاب في الفم، وتكون هذه الترسبات بيضاء اللون مائلة للصفار، ومع تراكمها يتحول لونها إلى البني أو الأسود بفعل الأصباغ التي تصبغها من المشروبات والمأكولات. ويوضح الطب الحديث أن تراكم هذه الترسبات يؤدي إلى تراكم مادة البلاك، الأمر الذي يسبب التهابات اللثة فتتم إزالة هذه الترسبات الجيرية باستعمال قلاحت يدوية أو جهاز الذبذبات فوق الصوتية⁽³⁵⁾.

تقويم الأسنان

قام الزهراوي بعملية تقويم الأسنان وهي مماثلة للتقويم الحديث، وبمواد ملائمة للأنسجة العضوية، فهو أول من كتب في تاريخ الطب عن تقويم الأسنان، وعلاج العاهات الخلقية وتشوهات الأقواس السنية وبرع فيها، حيث استعمل خيوطاً من الذهب والفضة في التقويم، إلا أنه فضل الذهب؛ لأنه باق على حاله، والفضة تتغير بمرور الزمن، كما وصف عملية شد الأسنان، وأن يكون الخيط متوسط الدقة والغلظ على قدر ما يسع بين الأضراس، ثم تحدث عن برد الأضراس الثابتة، فذكر أن تكون برفق حتى لا تغير مجراها، واخترع آلة تشبه المنقار الصغير لذلك، أما في تاريخ الطب الحديث الآن فيستعمل جهاز التقويم الذي يتكون من أسلاك معدنية (Wires) والحاصرات

(Brackes)، حيث يتم تثبيت الحاصرات على الأسنان عن طريق مادة لاصقة خاصة ثم يتم تثبيت الأسلاك بالحاصرات وبشكل كامل على جميع الأسنان المراد تحريكها في كل فك.



[Al Zahrawi High Resolution Stockalamy.com](http://AlZahrawiHighResolutionStockalamy.com)

الألات التي استخدمها الزهراوي في طب الأسنان

يعتبر الزهراوي أول من فكر في زراعة الأسنان من عظام البقر فقد صنع منها أضراس للتعويض عن الأضراس الطبيعية المفقودة، وهذا ما تم اكتشافه حديثاً، أي في خمسينيات القرن العشرين، فقد بدأت عملية زراعة الأسنان الاصطناعية كاستعاضة للأسنان الثابتة المفقودة، ويُعدُّ هذا التطور نقلة كبيرة في علم طب الفم والأسنان⁽³⁶⁾.

عملية وقف التنزيف والخيوط الجراحية

ابتكر الزهراوي طرائق متعددة لوقف النزف منها الخياطة، وهو أول من صنع خيوطاً جراحية من أمعاء القطط لخياطة الجروح واستخدامها في الجراحة، كما أنه أول من مارس التخييط الداخلي بإبرتين وخيوط واحد مثبت فيهما؛ كي لا تترك أثراً مرئياً للجراحة، وقد أطلق الزهراوي على هذا العمل اسم (إمام الجروح تحت الأدمة)، فهو أول من استعمل الخياطة التجميلية تحت الجلد، وأول من ابتكر الخياطة المثمنة، وهذه أمور مهمة جداً في فن الجراحة⁽³⁷⁾.

عملية التخدير

ابتكر القاسم الزهراوي طرق متعددة للتخدير وإزالة الألم، مثل: (الأفيون، نبتة ست الحسن، والزوان)، كما استعمل الإسفنجة المخدرة، وفي الطب الحديث يستعمل البنج الكامل للعمليات الكبيرة، والبنج الموضعي للعمليات الصغيرة، ويعطى عقار الفاليوم (Diazepam) قبل التخدير الموضعي لإزالة التوتر، ولاسترخاء المريض⁽³⁸⁾.
التعقيم

كان الزهراوي طبيباً فضلاً خبيراً بالأدوية المفردة والمركبة جيد العلاج، وله تصانيف مشهورة، فقد استعمل ملح الطعام لتطهير الجروح، واستعمل الشب والأفيون والخل، كما استخدم مادة الصفراء قبل إجراء العملية في تعقيم الآلات التي يستخدمها في العمليات الجراحية، وقد أثبت أن مادة الصفراء تقلل من وجود البكتيريا. أما في الطب الحديث فيستعمل التعقيم الكيميائي أو التعقيم البارد، وهذا النوع من التعقيم يستخدم في تعقيم المعدات غير الخطرة التي لا تتعرض للتلوث بالدم، وكذلك المعدات التي تتأثر بالحرارة، ومن المواد التي تستخدم في التعقيم الكيميائي كحول الأيثيل ومادة (الفلوترالزهد) وبتريزات معينة⁽³⁹⁾.

ويعتبر الزهراوي أول من ابتكر الكي بالنار لمعالجة تسوس الأسنان، وأول من أدخل القطن في الاستعمال الطبي، ووصف الآلات والأدوات الجراحية التي اخترعها بنفسه للعمل بها في عملياته، وكيفية استعمالها وطرق تصنيفها، ومنها الملاعق خاصة لخفض اللسان، وفحص الدم، ومقلصة اللوزتين، والجفت، وكلابات خلع الأسنان واستعمالها في القلع، وقد خصص لكل ضرر وسن نوع من الكلابات، والمقصات، ومناشير العظام، والمكاوي، والمشارط على اختلاف أنواعها، والحقنة العادية، وخافض اللسان، وعشرات من المبارد والمشارط.

الآلات التي استخدمها الزهراوي في عملياته الجراحية



التصريف لمن عجز عن التأليف

الخاتمة

ليس من الغريب أن تصبح موسوعة «التصريف لمن عجز عن التأليف» المصدر الأساسي لجراحي الغرب حتى القرن السابع عشر، وتظل المرجع الأساسي لدارسي الطب في جامعات أوروبا، مثل جامعة سالزنو مونبليه في القرن السادس عشر والسابع عشر الميلاديين، وأن تكون المرتكز الذي كان يعتمد عليها الطب الحديث، حيث تتأكد للعالم المكاتب العلمية الطبية لدى أبي القاسم الزهراوي، فقد كان له الفضل في علم الجراحة وجراحة الفم وطب الأسنان، فالمقالة الثلاثين كشفت عبقرية هذا الطبيب في تشخيصه للأمراض ومعالجتها، ثم اختراعه للعديد من الآلات المستخدمة في جراحاتها، وكذلك توصله إلى اختراع الدواء، وكتابة الأسماء عليه.

تبدو مكانة الزهراوي من خلال مخترعاته سالفة الذكر جراء تأثير الطب الحديث بمساهماته العلمية، وإيلائه أهمية لما اكتشفه هذا الطبيب، وهذا دليل واضح على أهمية مخترعاته الطبية وآلاته التي كانت بداية تطور علم الجراحة الحديث. في ضوء النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة، تمكنت من التوصل إلى بعض

التوصيات والمقترحات:

- توصي الدراسة بدراسة ابتكارات الحضارة العربية الإسلامية، ومعرفة ابتكارات علماء المسلمين في مختلف ضروب المعرفة خاصة المجال العلمي، والتوثيق لهم.
- الاهتمام بالإرث الحضاري الإسلامي، وتكريس مبدأ إحياء التراث العربي الإسلامي.
- تشكيل فرق بحثية للبحث والدراسة في مؤلفات المسلمين خاصة في مجال العلوم الطبية والصيدلانية.
- تنظيم ندوات ومحاضرات للكشف عن المزيد من ابتكارات العلماء المسلمين، وأسبقيتها على المخترعات الأوروبية.

الهوامش

- 1 - أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي ، كتاب الزهراوي في الطب لعمل الجراحين ، تحقيق محمد ياسر زكور، تدقيق لغوي محمد هاشم زكور، منشورات الهيئة العامة السودرية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2006م، ص3.
- مركز دراسات الوحدة الأفريقية، موسسة عبد العزيز شومان موسوعة تاريخ العلوم العربية، ج1، إشراف رشدي راشد، بيروت، 2005، ص364.
- 2 - أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2008، ص303.
- 3 - الزهراوي، مصدر سابق، ص3.
- 4 - عبد الحسين مهدي الرحيم، تاريخ الحضارة الإسلامية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994م، ص60.
- 5 - ناصر محي الدين ملوحي، تاريخ العلم وجيز التاريخ العلمي البشري، دار الغسق للنشر، سوريا، 2019م، ص62.
- 6 - عبد الحسين مهدي الرحيم، مرجع سابق، ص60.
- 7 - الزهراوي، مصدر سابق، ص3.
- 8 - الزهراوي، مصدر سابق، ص9، خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم، ط15، دار العلم للملايين، لبنان، 2002، ص310.
- 9 - الزهراوي، مصدر سابق، ص10، حنان جعيران ونبيلة عبد الشكور، علم الجراحة عند أبي القاسم الزهراوي، جراحة الأنف نموذجاً، مجلة الوفاق العلمية، مجلد12، ع3، الجزائر، 2020، ص104.
- 10 - وائل محمود عيس، أبو القاسم خلف الزهراوي، 2005/10/5م المجلة الطبية الفلسطينية. wmtcissa@yahoo.com
- 11 - ناصر محي الدين ملوحي، مرجع سابق، ص69.
- 12 - محمد مونس عوض، في رحاب الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2010، ص146.
- 13 - ابن عبد الله الحميدي، مصدر سابق، ص303.
- 14 - زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربية على أوروبا، ترجمة فاروق بيضون كمال دسوقي، ط1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1964م، ص288.
- 15 - رمضان الصباغ، العلم عند العرب وأثره على الحضارة الأوروبية، دارالوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998م، ص14.
- 16 - Ali Osman Arslan, Albucasis: Founder of Catgut, Anatolian Medicine History, Volume 2, Issue 3, 2014, p103
- 17 - فيليب حتي، تاريخ العرب مطول، ترجمة إدوارد جرجي، جبرائيل جبور، دار الكشاف للنشر والتوزيع، 1958م، ص685.
- 18 - الزهراوي، مصدر سابق، ص11.

- 19 - ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت، دت، ص 501.
- 20 - رمضان الصباغ، مرجع سابق، ص 299.
- 21 - محمد عبد الرحمن مرحبا، المرجع في تاريخ العلوم عند العرب، بيروت، 1978م، ص 244.
- 22 - إسلام المازني، روائع تاريخ الطب والأطباء المسلمين.
- 23- PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com
- 24 - زيغريد هونكه، مرجع سابق، ص 347.
- 25 - مصطفى لبيب عبد الغني، دور الزهراوي في تأسيس علم الجراحة، دار النشر والتوزيع الفجالة، القاهرة، 2000م، ص 7 - 8.
- 26 - مصطفى لبيب عبد الغني، مرجع سابق، ص 7 - 8.
- 27 - ناصر محي الدين ملوحي، مرجع سابق، ص 69.
- 28 - حسين حمادة، تاريخ العلوم عند العرب، بيروت، 1987م، ص 79 - 80.
- 29 - حسين حمادة، مرجع سابق، ص 79 - 80.
- 30 - طبيب سوداني، اختصاصي طب الفم والأسنان، وزارة الصحة، الخرطوم.
- 31 - الزهراوي، مصدر سابق، ص 33.
- 32 - زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربية على أوروبا، ترجمة: فاروق بيضون كمال دسوقي، ط 1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1964م، ص 288.
- 33 - ناصر محي الدين ملوحي، مرجع سابق، ص 70.
- 34 - حسين حمادة، مرجع سابق، ص 79 - 80، إلهام معتصم وزين العابدين علي، مرجع سابق، ص 1166.
- Albucasis (Abu Al-Qasim Al-Zahrawi): Renowned Muslim Surgeon of the Tenth Century (Great Muslim Philosophers and Scientists of the Middle Ages) Library Binding – Illustrated, 8 Feb. 2006 <https://www.amazon.co.uk/Albucasis-Abu-Al-Qasim-Al-Zahrawi-Philosophers>
- 35 - حسين حمادة، مرجع سابق، ص 79 - 80. يراجع: إلهام معتصم وزين العابدين علي، مرجع سابق، ص 1166.
- 36 - حنان جعيرون ونبيلة عبد الشكور، مرجع سابق، ص 101 - 122.
- 37- J Periodontol. 1964; 35: 424429- Journal Of Orthodontic-oct 2012
Ann Saudi Med. 2007 May-Jun; 27(3): 220–221 <https://www.ncbi.n>
- 38 - حسين حمادة، مرجع سابق، ص 79 - 80. إلهام معتصم وزين العابدين علي، مرجع سابق، ص 1166.
- 39- J Periodontol. 1964; 35: 424429- Journal Of Orthodontic-oct 2012.
- Hamarneh S. Al-Zahrawi, Abul-Qasim Khalaf Ibn Abbas. In: Gillispie Charles Coulston., editor. Dictionary of Scientific Biography. XIV. Charles Scribner's Sons Publishers; New York: 1976. pp. 584 -
585. [Google Scholar

المصادر والمراجع

- ◆ ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، تحقيق نزار رضا، بيروت، دون تاريخ.
- ◆ أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي، كتاب الزهراوي في الطب لعمل الجراحين، تحقيق محمد ياسر زكور، تدقيق لغوي محمد هاشم زكور، منشورات الهيئة العامة السودرية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2006م.
- ◆ ابن عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، ت: بشار عواد معروف، محمد بشار محمد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2008.
- ◆ خير الدين الزركلي، الأعلام، قاموس تراجم، دار العلم للملايين، لبنان، ط15، 2002م.
- ◆ عبد الحسين مهدي الرحيم، تاريخ الحضارة الإسلامية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1994م.
- ◆ زيغريد هونكه، شمس العرب تسطع على الغرب، أثر الحضارة العربية على أوروبا، ترجمة: فاروق بيضون كمال دسوقي، ط1، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع، 1964م.
- ◆ رمضان الصباغ، العلم عند العرب وأثره على الحضارة الأوروبية، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998م.
- ◆ فيليب حتي، تاريخ العرب مطول، إدوارد جرجي، جبرائيل جبور، دار الكشاف للنشر والتوزيع، 1958م.
- ◆ محمد مونس عوض، في رحاب الحضارة الإسلامية في العصور الوسطى، ط1، دار العالم العربي، القاهرة، 2010م.
- ◆ مصطفى لبيب عبد الغني، دور الزهراوي في تأسيس علم الجراحة، دار النشر والتوزيع، الفجالة، القاهرة، 2000م.

- ◆ ناصر محي الدين ملوحي، تاريخ العلم، وجيز التاريخ العلمي البشري، دار الغسق للنشر، سوريا، 2019م.

الأوراق العلمية

- ◆ حنان جعيران ونبيلة عبد الشكور، علم الجراحة عند أبي القاسم الزهراوي، جراحة الأنف نموذجاً، مجلة الوفاق العلمية، م12، ع3، الجزائر، 2020م.
- ◆ وائل محمود عيس، أبو القاسم خلف الزهراوي، 5/10/2005م، المجلة الطبية الفلسطينية.
- ◆ محمد عبد الرحمن مرحبا، المرجع في تاريخ العلوم عند العرب، بيروت، 1978م.
- ◆ 1-j Periodontol. 1964; 35: 424429- Journal Of Orthodontic-oct2012 Ann Saudi Med. 2007 May-Jun; 27(3): 220–221 <https://www.ncbi.n>
- ◆ 2- Hamarneh S. Al-Zahrawi, Abul-Qasim Khalaf Ibn Abbas. In: Gillispie Charles Coulston., editor. Dictionary of Scientific Biography. XIV. Charles Scribner's Sons Publishers; New York: 1976.]
- ◆ 3-Ali Osman Arslan, Albucasis: Founder of Catgut, Anatolian Medicine History, Volume 2, Issue 3, 2014.

مدى جواز إلتزام الزوجة بالتلفظ بفسخ عقد زواجها

د / عبد المؤمن بن عبد القادر شجاع الدين

أستاذ مشارك، رئيس قسم الفقه المقارن،

كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء

dashogaa@gmail.com

المخلص

من المشاكل الهامة في فسخ الزوجة لعقد زواجها إجمال وغموض النص القانوني الذي تناول لفظ (الفسخ)، حيث لم يبين القانون اليمني اللفظ الذي يستعمله القاضي عند النطق بالحكم بفسخ عقد الزواج، ولذلك اجتهدت المحكمة العليا في اليمن (محكمة النقض) اجتهاداً غير موفق حينما اشترطت إلتزام الزوجة طالبة الفسخ بالتلفظ بالفسخ أمام القاضي كي يحكم بفسخ عقد الزواج في المحكمة.

المقدمة :

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده محمد وعلى آله وصحبه: أما بعد فإن هذه المقدمة تشتمل على مشكلة البحث وتساؤلاته ونطاق البحث وتقسيماته، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مشكلة البحث وفروضها: تكمن مشكلة البحث في غموض وإجمال نصوص قانون الأحوال الشخصية اليمني التي تناولت هذا الموضوع مما أدى إلى تفاوت أحكام القضاء في هذا الشأن، حتى أن محكمة النقض باليمن قد تدخلت واجتهدت اجتهاداً يخالف مفهوم الفسخ في الشريعة والقانون، حيث ذهب المحكمة إلى تقرير وجوب إلزام الزوجة طالبة فسخ عقد الزواج بالتلفظ بلفظ الفسخ أمام القاضي المختص، وترجع فروض هذه المشكلة إلى الآتي:

1. عدم وجود مذكرة إيضاحية لقانون الأحوال الشخصية تبين المراد، علماً بأن المادة (18) من القانون المدني اليمني قد نصت على أن المرجع عند تطبيق النصوص القانونية هي كتب الفقه الإسلامي، والكتب الشارحة.
2. تجاهل خصوصية عقد الزواج من حيث فسخه وإجراءات ذلك.
3. تناثر مفردات هذا الموضوع في مراجع ومصادر وقوانين عدة.
4. عدم استقرار فهم هذا الموضوع في أذهان القضاة والمحامين والباحثين.
5. انعدام أية بحوث أو دراسات أو شروح أو تعليقات على النصوص القانونية التي تناولت هذا الموضوع.

ثانياً: تساؤلات البحث: لغرض معرفة مدى جواز إلزام الزوجة بالتلفظ بلفظ فسخ عقد الزواج ينبغي في سياق البحث الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما المقصود بفسخ الزواج؟ وبمَ يقع فسخ عقد الزواج؟ وما هي الألفاظ التي تدل على الفسخ؟ ومن هما طرفا عقد الزواج؟
2. هل هناك خصوصية لعقد الزواج من حيث انعقاده وفسخه؟
3. أين يقع فسخ عقد الزواج، في القضاء أم خارجه؟ وهل يجوز فسخ عقد الزواج خارج نطاق القضاء؟

4. ما هو دور القاضي إذا طلبت الزوجة فسخ عقد زواجها وثبت لديه السبب

الموجب للفسخ؟ وما هو اللفظ الذي يستعمله القاضي في حكمه بالفسخ؟

ثالثا: نطاق البحث: يقتصر البحث على جزئية مدى جواز إلتزام الزوجة طالبة الفسخ بالتلفظ بلفظ الفسخ، ولذلك فإن البحث لن يتعرض للفسخ وألفاظه وتفصيله إلا بالقدر اللازم لبيان ما إذا كان تلفظ الزوجة بلفظ الفسخ أمام القاضي لازما للحكم لها بفسخ عقد زواجها؟ كما أن البحث سيقصر على تناول هذه المشكلة في اليمن فقط كونها خاصة بهذا البلد.

رابعا: تقسيمات البحث: يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، وبيان ذلك على النحو الآتي:

مقدمة البحث: تضمنت مشكلة البحث وفروضها، وتساولات البحث ونطاقه وتقسيماته.

المبحث الأول: دور المرأة في عقد الزواج وفسخه: نشير فيه إلى دور المرأة في إبرام عقد الزواج وفسخه، والجهة المختصة بفسخ عقد الزواج، وأقوال الفقهاء في هذا الشأن، وموقف القانون اليمني من ذلك.

المبحث الثاني: اجتهاد المحكمة العليا اليمنية في اشتراط تلفظ الزوجة بلفظ الفسخ: ونشير فيه إلى القاعدة القضائية التي استقر عليها قضاء المحكمة العليا في إلتزام الزوجة طالبة الفسخ بالتلفظ بلفظ الفسخ أمام القاضي قبل النطق بالحكم بفسخ عقد زواجها، ومدى موافقة هذا الاجتهاد لمفهوم الفسخ في الفقه الإسلامي والقانون. خاتمة البحث: تتضمن نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول

دور المرأة في عقد زواجها وفسخه

وذلك يقتضي الإشارة إلى دور المرأة في إبرام عقد زواجها وفي فسخه وفق ما ذهب إليه الفقه الإسلامي، ونصوص القانون اليمني، ويتكون هذا المبحث من مطلبين، هما:

المطلب الأول: دور المرأة في إبرام عقد زواجها.

المطلب الثاني: دور المرأة في فسخ عقد زواجها.

المطلب الأول

دور المرأة في إبرام عقد زواجها

معرفة دور الزوجة في إبرام عقد زواجها ومن ثم فسخه يقتضي الإشارة بإيجاز إلى بيان المقصود من عقد الزواج وفسخه، وذلك في ثلاثة فروع: الأول دور المرأة في إبرام عقد الزواج، والثاني أطراف عقد الزواج، والفرع الثالث خصوصية عقد الزواج.

الفرع الأول: دور المرأة في إبرام عقد الزواج: عقد الزواج في الفقه الإسلامي هو (عقد يتضمن إباحة الوطء بلفظ نكاح أو تزويج أو ترجمته)⁽¹⁾، في حين عرفه القانون اليمني بأنه (ارتباط بين زوجين بعقد شرعي تحل به المرأة للرجل شرعا، غايته تحصين الفروج، وإنشاء أسرة قوامها حسن العشرة)⁽²⁾، وعند المقارنة بين التعريفين نجد أن تعريف القانون غامض يوحي بأن العلاقة الزوجية تنشأ بعقد بين الزوجين بدون حاجة إلى ولي يتولى إبرام عقد الزواج، وهذا ما ذهب إليه الحنفية⁽³⁾ وحدهم، في حين ذهب المالكية والشافعية والحنابلة والزيدية والظاهرية والإباضية والإمامية إلى وجوب أن يتولى إبرام عقد زواج المرأة وليها الشرعي الأقرب إليها⁽⁴⁾، إلا أن القانون اليمني

حينما نص على شروط صحة عقد الزواج اشترط صراحة إبرام عقد الزواج من قبل ولي المرأة كما سنرى في الفرع الثاني، وهذا التضارب يفسر تضارب أحكام القضاء اليمني في هذا الشأن.

الفرع الثاني: طرفا عقد الزواج: طرفا عقد الزواج هما ولي الزوجة من جانب، والزوج من جانب ثانٍ هذا على رأي غالبية الفقهاء على النحو السابق بيانه في الفرع الأول، في حين ذهب الحنفية إلى أن طرفي عقد الزواج هما الزوج والزوجة كما سبق بيانه، وفي هذه المسألة صرح القانون اليمني بأن الزوجة ليست طرفا في عقد الزواج، حيث نصت المادة (7) من ذلك القانون على أنه (يشترط لصحة العقد ما يلي:

- ◆ أن يكون في مجلس واحد.
- ◆ إيجاب بما يفيد التزوج عرفا من ولي للمعقود بها مكلف ذكر غير مُحرم، أو بإجازته، أو من وكيله.
- ◆ قبول التزوج قبل الإعراض من زوج مكلف غير مُحرم، أو ممن يقوم مقامه شرعا، أو بإجازته.
- ◆ تعريف الزوجين حال العقد باسم أو لقب أو إشارة أو نحو ذلك مما يميزهما عن غيرهما.
- ◆ أن يكون الإيجاب والقبول منجزين ومتطابقين وغير دالين على التوقيت بمدة، ويُلقى كل شرط لا يتعلق به غرض مشروع لأحد الزوجين، أو يخالف موجب العقد.
- ◆ خلو الزوجين حال العقد من موانع الزواج.

ومن خلال استقراء هذا النص يظهر أن القانون قد اشترط صراحة إبرام عقد الزواج بنظر ولي المرأة، وأن ولي المرأة هو الذي يحضر مجلس عقد الزواج، وهو الذي يصدر منه الإيجاب، حتى أن النص لا يشترط حضور المرأة المعقود عليها مجلس العقد، ومن خلال المقارنة بين المادة (6) والمادة (7) نجد أنهما متعارضتان فيما يتعلق بالولاية في عقد الزواج مما يؤدي إلى تضارب الأحكام وعموض الإفهام بشأن موقف القانون اليمني من هذه المسألة، إلا أن دلالة المادة (6) دلالة مفهوم حيث

يفهم منها إمكانية تزويج المرأة لنفسها من غير ولي في حين أن دلالة المادة (7) دلالة منطوق حيث تنص صراحة على اشتراط الولي لإبرام عقد الزواج، والقاعدة أن دلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم⁽⁵⁾، وعلى هذا الأساس فإن ما قرره المادة (7) من اشتراط الولي هو المعتمد الذي ينبغي القضاء بموجبه.

الفرع الثالث: خصوصية عقد الزواج: اتفق الفقهاء على أن عقد الزواج له خصوصية تميزه عن غيره من العقود، وتتجلى هذه الخصوصية في كل تفاصيل هذا العقد السابقة له من حيث الخطبة، ثم في إجراءات العقد، ومن ذلك اشتراط إبرام العقد من قبل ولي المرأة عملاً بقوله صلى الله عليه وسلم: (لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل)، وكذا تظهر خصوصية عقد الزواج في محكمة كونه عقداً دينياً تدور عليه الأحكام الخمسة من حيث الإباحة والوجوب والتحريم والاستحباب والكرهية⁽⁶⁾، وتستمر مظاهر الخصوصية في عقد الزواج حتى انتهائه بالطلاق أو لفسخ أو بسبب الموت⁽⁷⁾، ومن مظاهر هذه الخصوصية أن فسخ الزواج لا يتم إلا بنظر القضاء⁽⁸⁾.

المطلب الثاني

دور الزوجة في فسخ عقد زواجها

بيان دور الزوجة في هذا الشأن يقتضي الإشارة إلى معنى فسخ عقد الزواج، ومن يملك الفسخ، وذلك في ثلاثة فروع: الأول معنى الفسخ، والثاني من يملك الفسخ، والثالث مدى جواز فسخ عقد الزواج خارج القضاء.

الفرع الأول: معنى الفسخ وألفاظه: الفسخ في اللغة النقص، فيقال: فسخ البيع، أي نقضه وأزاله، وفسختُ العود فسخاً: أزلته عن موضعه فانفسخ، وفسختُ الثوب ألقيته، وفسختُ العقد فسخاً، أي رفعته، وفساخ القوم العقد توافقوا على فسخه، وفسخت الشيء فرقته، وفسخت المفصل عن موضعه أزلته⁽⁹⁾.

وبذلك يتضح لنا أن الفسخ يطلق في اللغة على معان عدة متقاربة، وهي: النقص، والإزالة، والإلقاء، والرفع، والتفرق، والفساد، وهذه المعاني بينها قاسم مشترك وهو التغيير والتحويل، فهو قائم فيها كلها، فإن نقض الشيء يحول الأمر عما كان عليه سابقاً، كنقض البناء، وكذلك نقض العقد، فإنه مزيل لما يترتب عليه من الأحكام في الحال⁽¹⁰⁾.

أما الفسخ في اصطلاح الفقهاء فهو لا يخرج عن معناه اللغوي، فهو عندهم حل رابطة العقد المبرم سابقاً، وهدم لكل الآثار التي كانت قد ترتبت عليه، بحيث لم يعد له وجود اعتباري، وذلك من وجهة نظر الشارع فقط، لأن الفسخ لا يمكن أن يعد العقد من الناحية المادية، فإنه قد وجد بالفعل، والموجود لا يمكن أن يعد معدوماً من ناحية الحس، ولكنه يعتبر معدوماً من حيث إنتاجه لآثاره التي رتبها عليه الشارع، فالانعدام هنا مجازي، وليس حقيقياً، وإذا انعدم العقد اعتبر كأنه لم يكن، وانهدم كل ما ترتب عليه من آثار والتزامات، وتحلل كل من المتعاقدين فيه من التزاماته، فلا يستطيع أحدهما أن يلزم الآخر بشيء استناداً إلى العقد المفسوخ، ومن خلال ما تقدم يظهر أن ألفاظ الفسخ هي الفسخ والنقض والإنهاء والرفع و... إلخ، وأن هذه الألفاظ تختلف باختلاف سبب الفسخ، وما إذا كان السبب مرافقاً لعقد الزواج أو لاحقاً له.

الفرع الثاني: من يملك فسخ عقد الزواج: الأصل أن الذي يملك فسخ العقد عامة هو الطرف الذي شارك في إبرامه، وعند تطبيق هذا المفهوم على عقد الزواج نجد أن طرفي عقد الزواج عند جمهور الفقهاء هما ولي الزوجة والزوج، وعند الحنفية طرفا العقد هما الزوج والزوجة، وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية اليمني بقول الجمهور في هذه المسألة، حيث اشترط صدور الإيجاب في عقد الزواج من ولي الزوجة المعقود عليها، أي إن القانون اشترط الولي في عقد الزواج الذي يصدر منه الإيجاب فيه، وهو مذهب جمهور الفقهاء، وعلى هذا الأساس فلا يلزم الزوجة أن تتلفظ بلفظ الفسخ.

الفرع الثالث: مدى جواز فسخ عقد الزواج خارج القضاء: الزواج عند الفقهاء من التصرفات القولية التي لا تقبل الفسخ من أي من الزوجين من تلقاء نفسيهما خارج القضاء، وعلى هذا الأساس لا يحق لأي من الزوجين فسخ عقد الزواج من تلقاء نفسه، لما لذلك من آثار خطيرة، فلو كان ذلك جائزا لقامت الزوجة أو وليها بفسخ عقد الزواج من تلقاء نفسيهما، فلهذا لا يُفسخ عقد الزواج إلا بنظر القضاء، بخلاف الطلاق والخلع الذي يقع خارج القضاء⁽¹¹⁾.

أما قانون الأحوال الشخصية فلم يذكر تعريف فسخ الزواج، واكتفى بالإشارة إلى أنه ينهي الزواج حيث نصت المادة (43) على أنه (ينتهي الزواج بالفسخ أو الطلاق أو الموت)، كما نصت المادة (44) من القانون على أنه (يشترط في الفسخ لفظه أو ما يدل عليه)، وهذا النص يعني أن تطلب الزوجة من القاضي الحكم بفسخ عقد زواجها، فإذا ثبتت صحة الطلب فإن القاضي يقوم بالحكم بفسخ عقد الزواج بلفظ الفسخ الصريح أو ما يدل على الفسخ كإنهاء عقد الزواج أو نقضه أو حله بحسب سبب الفسخ، فإذا كان سبب الفسخ مصاحبا لنشوء عقد الزواج، كأن تكون الزوجة أختا للزوج من الرضاعة، فإن القاضي عندئذ يستعمل لفظ (الفسخ)، فيذكر في الحكم هذا اللفظ حيث يتضمن الحكم عبارة (لثبوت الأخوة بين الزوجين فقد حكمت بفسخ عقد الزواج). أما إذا كان سبب فسخ عقد الزواج هو العيب الحادث بعد عقد الزواج فإن القاضي يستعمل اللفظ المناسب الذي يدل على الفسخ، فيذكر في الحكم عبارة (لثبوت العيب الحادث في الزواج فقد حكمت بإنهاء العلاقة الزوجية)، والإنهاء من الألفاظ التي

تدل على الفسخ، وقد نصت المادة (44) من القانون على أنه يشترط في الفسخ لفظه أو ما يدل عليه، فلا يلزم تلفظ الزوجة بالفسخ.

الخلاصة: أن لا يلزم تلفظ الزوجة بلفظ فسخ عقد الزواج أمام القضاء على وفق ما ورد في أقوال الفقهاء ونصوص القانون اليمني.

المبحث الثاني

اجتهاد المحكمة العليا بوجوب تلفظ الزوجة بلفظ الفسخ أمام القاضي

ضمن اجتهادات المحكمة العليا باليمن (محكمة النقض) يأتي اجتهادها بأنه يجب على الزوجة طالبة الفسخ أن تتلفظ بلفظ (الفسخ) أمام القاضي، وبموجب ذلك يحكم القاضي بثبوت فسخ عقد الزواج، وفي هذا الصدد قررت المحكمة العليا باليمن في جلسة 2002/5/16م في الطعن الشخصي رقم (182) لسنة 1422هـ بأنه (عند الحكم بالفسخ يلزم التصريح بلفظه المعتمد، وبما أن محكمة أول درجة قررت العجز عن الوطاء من الزوج، إضافة إلى أنه لا تناكر حول ذلك، كما أن الشعبة الشخصية باستئناف الحديدة توصلت إلى نفس النتيجة، وحكمت بفسخ عقد نكاح المدعية من زوجها المدعى عليه، وذلك الذي يمكن أن يقال، إلا أن ما حكمت به محكمة الاستئناف شابه قصور من حيث أن مدعية الفسخ لم تتلفظ به في مجلس القضاء بلفظ الفسخ المعتمد، ثم تحكم المحكمة بصحة فسخها هكذا، وذلك إعمالاً للقواعد المستقره والمادة (44) من قانون الأحوال الشخصية⁽¹²⁾، ويذهب بعض قضاة المحكمة العليا في تبرير هذا الاجتهاد إلى أن الفسخ في العقود من حق المتعاقد وحده، وأن دور القاضي يقتصر على الحكم بثبوت الفسخ الذي يتلفظ به المتعاقد في مجلس القاضي⁽¹³⁾.

ومن وجهه نظر الباحث وفي ضوء أقوال الفقهاء ونصوص قانون الأحوال الشخصية بشأن دور المرأة في عقد الزوج وفسخه، فإن اجتهاد المحكمة العليا بوجوب تلفظ الزوجة بلفظ الفسخ أمام القاضي المختص عند طلبها الفسخ إذا تبين للقاضي أنها محقة في طلبها، وثبت سبب الفسخ، أنه قد ورد مخالفا لأقوال الفقهاء ونصوص القانون. بيان أوجه هذه المخالفة على النحو الآتي:

الوجه الأول: استند هذا الاجتهاد إلى أن الزوجة طالبة الفسخ طرف في عقد الزواج: فهذا الاجتهاد أنه يشترط للحكم بفسخ عقد الزواج أن تتلفظ الزوجة طالبة الفسخ أمام المحكمة، كما لو أن الزوجة كانت طرفا في عقد الزواج يحق لها أن تفسخ الزواج الذي أحدثته بلفظها، في حين أنه من الثابت في الواقع، وطبقا للمادة (7) من قانون الأحوال الشخصية، أن عقد الزواج ينعقد بلفظ الولي الشرعي للمرأة، وليس بلفظها، فقد نصت تلك المادة على أن عقد الزواج ينعقد بإيجاب (من ولي المعقود عليها)، فليست المرأة طرفا في عقد الزواج.

الوجه الثاني: تلفظ الزوجة أو الزوج بالفسخ مخالف لما هو ثابت عند جميع الفقهاء الذي ذكروا التصرفات والعقود اللازمة التي لا تقبل الفسخ من قبل المتعاقدين، ومنها عقد الزواج، فقد تأسس اجتهاد المحكمة العليا على أساس أن عقد الزواج يقبل الفسخ من قبل الزوج أو الزوجة، وأن بإمكان الزوج والزوجة فسخ عقد الزواج بلفظ أي منهما أمام القضاء أو خارج ذلك، في حين أن ذلك غير جائز عند الفقهاء⁽¹⁴⁾، فهذا الفسخ لا يتم إلا أمام القضاء، وبحكم القضاء، ولأسباب ذكرها الفقهاء، إضافة إلى أن اجتهاد المحكمة العليا غير موافق للمادة (44) من قانون الأحوال الشخصية التي نصت على أنه يشترط في فسخ عقد الزواج أن يكون بلفظه أو ما يدل عليه، فالمقصود بهذا النص ليس تلفظ الزوجة بالفسخ، وإنما أن يحكم القاضي بفسخ عقد الزواج بهذا اللفظ (الفسخ) أو ما يدل عليه كالنقض والإزالة والرفع والإنهاء بحسب سبب الفسخ، فإذا كان الفسخ يرجع إلى اختلال عقد الزواج منذ انعقاده فالقاضي يستعمل في حكمه لفظ (الفسخ) الذي يعني نقض العقد من أساسه، وإذا كان السبب لاحقا لنشوء العقد، كالفسخ لعدم الإنفاق والعيب الطارئ، فإن القاضي يستعمل في حكمه لفظ (إنهاء)

العقد⁽¹⁵⁾، فالمخاطب بتطبيق نص المادة (44) السابق ذكرها والعمل بموجبها هو القاضي وليس الزوج أو الزوجة.

الوجه الثالث: عدم جدوى الحكم بالفسخ طالما والزوجة تملك فسخ الزواج بلفظها: فاشتراط تلفظ الزوجة بلفظ الفسخ أمام القاضي يعني أنه يجوز للزوجة أن تتلفظ بهذا اللفظ خارج نطاق القضاء، وتستطيع بمجرد نطقها بلفظ الفسخ أن تتحلل من عقد الزواج، وإذا كان الأمر كذلك فما حاجة الزوجة طالبة الفسخ للحكم القضائي بثبوت صحة فسخ عقد الزواج؟ وما جدوى هذا الحكم القضائي؟

خاتمة البحث:

تتضمن الخاتمة أهم نتائج البحث وتوصياته، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً: نتائج البحث: تتلخص أهم نتائج البحث في الآتي:

1. الزوجة عند غالبية الفقهاء ليست طرفاً في عقد الزواج، ولا يحق لها أن تزوج نفسها، في حين يذهب الحنفية إلى أن المرأة طرف في عقد الزواج، فلها أن تزوج نفسها، فيصدر الإيجاب منها، وينعقد عقد الزواج.
2. أخذ قانون الأحوال الشخصية اليمني برأي غالبية الفقهاء فيما يتعلق بانعقاد عقد الزواج بواسطة الولي الشرعي للمرأة، حيث اشترط ذلك القانون صراحة أن الذي يتولى إبرام عقد الزواج هو وليها الأقرب، فيصدر الإيجاب منه، ومع هذا التصريح فإن المادة (6) التي عرفت عقد الزواج بأنه (ارتباط بين زوجين بعقد) توحى بأن عقد الزواج يبرم فيما بين الزوج والزوجة، وهذا الفهم غير صحيح، حيث أن دلالة المنطوق مقدمة على دلالة المفهوم.
3. وفقاً لأقوال الفقهاء فليس للزوج أو الزوجة أن يفسخ عقد الزواج من تلقاء نفسه حتى ولو توفر سبب الفسخ؛ لأن عقد الزواج من التصرفات والعقود غير القابلة للفسخ من قبل طرفيه، ولذلك فإن فسخ عقد الزواج يتم بحكم قضائي.
4. عقد الزواج عقد ديني له خصوصيته التي تميزه عن غيره من العقود، وتتجلى هذه الخصوصية سواء عند إبرام العقد أو عند انتهائه بالفسخ وغيره.
5. ينص قانون الأحوال الشخصية على أن فسخ عقد الزواج مهما تعددت أسبابه يتم أمام القضاء.
6. اجتهاد المحكمة العليا باشتراط تلفظ الزوجة بلفظ الفسخ أمام القاضي كي يحكم القاضي بفسخ عقد الزواج يخالف ما ذهب إليه غالبية الفقهاء، بالإضافة إلى مخالفته نصوص قانون الأحوال الشخصية ذات الصلة بفسخ الزواج.

ثانياً : التوصيات : يوصي الباحث بالآتي :

1. تعديل المادة (6) من قانون الأحوال الشخصية لإزالة التناقض والغموض الذي يشوبها بحيث يكون تعريف الزواج على شاكلة تعريفات الفقهاء الذين اشترطوا الولي في عقد الزواج حتى تنسجم المادة (6) مع المادة (7) من القانون ذاته التي اشترطت الولي في عقد الزواج.
2. تعديل المادة (44) من قانون الأحوال الشخصية، وتضمينها أن القاضي هو الذي يقوم بالحكم بفسخ عقد الزواج بحيث يتم تعديلها على النحو الآتي: (يشترط في الفسخ لفظه أو ما يدل عليه بحسب سبب الفسخ، ويتم الفسخ بحكم القاضي).
3. دعوة الجمعية العمومية للمحكمة العليا للانعقاد لتقرير العدول من اجتهاد المحكمة المخالف للقانون.

الهوامش

- 1 - مغني المحتاج، 123/3.
- 2 - المادة (6) من قانون الأحوال الشخصية.
- 3 - فتح القدير، 255/3.
- 4 - قوانين الأحكام الشرعية، ص 221، والمجموع 302/15، والمغني 449/6، التاج المذهب 17/2، والمحلى 23/11.
- 5 - لباب النقول في علم الأصول، عبدالله بن محمد بن يحيى المنصور، ص 141.
- 6 - فتح القدير 289/2، والمغني 446/6، ومغني المحتاج 125/3، والمحلى 3/11.
- 7 - البحر الزخار 226/4، وبدائع الصنائع، 1482/3.
- 8 - حاشية الدسوقي 240/2، وحاشية ابن عابدين 132/3.
- 9 - مختار الصحاح والمصباح، مادة (فسخ).
- 10 - فسخ الزواج، د. أحمد الحجي الكردي، دار اليمامة للنشر، دمشق، ص 51.
- 11 - حاشية الرهاوي على شرح المنار، ص 994، والتنقيح والتوضيح 197/2، وأصول البزدوي 1505/4.
- 12 - وقد نشرت المحكمة العليا هذا الحكم ضمن المبادئ والقواعد التي استقر عليها قضاء المحكمة العليا (8) القواعد القضائية، العدد الأول، الجزء الثاني، ص 372، المحكمة العليا، الطبعة القضائية صنعاء 2004م.
- 13 - ذكر ذلك بعض قضاة دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة العليا في ندوة انعقدت بالمعهد العالي للقضاء بتاريخ 2010/4/22 م.
- 14 - الخرشي على مختصر خليل 231/3، وحاشية الدسوقي 515/2، وحاشية ابن عابدين 530/3، ومغني المحتاج 398/3، والمغني 31/7، والبحر الزخار 285/4.
- 15 - حاشية الدسوقي 515/2، والخرشي على مختصر خليل 231/3، وحاشية الدسوقي 515/2، وحاشية ابن عابدين 530/3، وفسخ الزواج د. عبد المؤمن شجاع الدين، ص 26، وفسخ الزواج، د. أحمد الكردي، ص 87.

قائمة المراجع

1. البحر الزخار، أحمد بن يحيى المرتضى، مؤسسة الإمام زيد بن علي، اليمن، صنعاء، 1424هـ.
2. بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين أبو بكر بن مسعود أحمد الكاساني المتوفى 587هـ، المطبعة الجمالية، 1328هـ.
3. التاج المذهب لأحكام المذهب، أحمد بن قاسم العنسي، دار الحكمة اليمنية، 1424هـ.
4. التلويح والتوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى 793هـ، مكتبة صبيح بمصر.
5. حاشية ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين المتوفى 1252هـ، دار الفكر بيروت، الطبعة الثانية، 1412هـ.
6. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المتوفى 1230هـ، دار الفكر، بدون طبعة.
7. حاشية الرهاوي، يحيى بن قراجا سبط الرهاوي، مركز البحث العلمي، أم القرى، 1557هـ.
8. شرح مختصر خليل للخرشي، محمد بن عبد الله الخرشي المتوفى 1101هـ، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.
9. فتح القدير: محمد بن عبد الواحد السيوسي المعروف بـ (ابن الهمام)، دار الكتب العلمية، 1424هـ.
10. فسخ الزواج، أحمد الحجى الكردي، دمشق، دار اليمامة، 1405هـ.
11. فسخ عقد الزواج، عبد المؤمن شجاع الدين، مؤسسة الثورة للطباعة، صنعاء، اليمن، 1421هـ.
12. قانون الأحوال الشخصية اليمني رقم (20) لسنة 1992م، وزارة الشؤون القانونية، مطابع التوجيه المعنوي، صنعاء، 2001م.

أهمية الحكم الرشيد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

(دراسة حالة: اليمن)

د / عبد الغني عبد الله جفمان
جامعة بوخارست للدراسات الاقتصادية
abdulghanigaghman@stud.ase.ro

الملخص

أصبح الحكم الرشيد من أهم المفاهيم المهمة الأكثر تداولاً في البلدان النامية، ونتيجة لذلك، تحاول بلدان كثيرة السعي إلى تحقيق الحكم الرشيد، وتطبيق المفهوم الراسخ للحكم الرشيد من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين المنشودين.

وقد شهد الاقتصاد اليمني ركوداً عميقاً بسبب حرب التحالف السعودي منذ مارس/ آذار 2015م. وبمجرد توقف الحرب، يتوجب إعادة هيكلة الاقتصاد، واتباع أسلوب تنمية جديد بأهداف ثابتة محددة، وتحديد مبادئ الحكم الرشيد التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

واليمن بوصفه واحداً من أقل البلدان نمواً، لم تكفل جميع جهوده الرامية إلى المضي قدماً اقتصادياً بالنجاح. وهناك أكثر من سبب لفشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ولكن أحد الأسباب هو غياب الحكم الرشيد. وقد طالبت المنظمات الدولية والجهات المانحة والباحثون بالحكم الرشيد كحل لتحقيق التنمية المستدامة.

هذه الورقة هي محاولة لإثراء هذا الموضوع جزئياً على الأقل، من خلال دراسة مدى تأثير اعتماد الحكم الرشيد على تحقيق التنمية المستدامة بالاستناد إلى

نتائج البحوث، والاستفادة من تجارب البلدان الأخرى، وتقدم التنمية والتحديات، كما تقوم بإعادة النظر في الإطار العام لتنفيذ الحكم الرشيد في خطة التنمية الوطنية التي تم إعلانها في اليمن (الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة)، والتي جعلت من التنمية المستدامة إحدى دعائمها، واعتمدت على بناء القدرات البشرية كأحد المتطلبات الرئيسية اللازمة لإحداث نقلة نوعية نحو التنمية المستدامة.

في هذا البحث تم استعراض الوضع الحالي للتنمية المستدامة والحوكمة في اليمن كدراسة حالة في منهجيات تفسيرية باستخدام الإحصاءات الإقليمية، وقاعدة البيانات العالمية مثل منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومؤشر التنمية البشرية والتنمية المستدامة، ومؤشرات الحوكمة، مع دراسة الأداء على مدى العقد الماضي. وأوصت الورقة باتخاذ خطوات عملية وإجراءات لمساعدة الحكومة الرسمية على إصلاح الترتيبات المؤسسية الحالية على الصعيدين الإقليمي والوطني، مثل اعتماد مبادئ الحوكمة، والتخطيط الطويل الأجل، وإنشاء (مجلس أعلى) مختص بالحكم الرشيد لضمان صياغة سياسات متكاملة، والتعاون والتنسيق الكافيين بين مختلف الكيانات الحكومية، وبين الحكومة وأصحاب المصلحة. وقد تم تقديم هذه التوصية والنتيجة إلى الحكومة اليمنية والمؤسسات الاقتصادية التي تهدف إلى الاندماج في استراتيجيات الإصلاح الاقتصادي والتنموي، ولا سيما في الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة (2030).

الكلمات الرئيسية: التنمية المستدامة، الحكم الرشيد، الإصلاح الاقتصادي، اليمن، أهداف التنمية المستدامة.

Abstract

The war in Yemen, which escalated in March 2015 when a Saudi-led coalition intervened, with comprehensive blockade and air campaign has turned a poor country into a humanitarian catastrophe. The impacts of the conflict in Yemen are devastating with nearly a quarter of a million people killed directly by fighting and indirectly through lack of access to food, health services, and infrastructure. The economy has collapsed, and fighting has ravaged the country's infrastructure. The reconstruction and recovery of Yemen will demand rebuilding the economy, restoring state institutions and infrastructure and repairing the social fabric. Good governance plays a key role in rebuilding Yemen as a post-conflict state. The task is thus to build transparent, efficient and participative governance structures that can help to stabilise the volatile transformation of post-conflict society. This paper intends to clarify how good governance can be promoted in Yemen as conflict / post-conflict country and which role the political and administrative system could play in this context. This paper is based on a literature review of the main theories and issues involved in post-conflict reconstruction, coupled with an analysis of relevant case studies and good practices from different countries. The main recommendations most urgently needed are establishing safety and security, strengthening constitutional government, reconstructing infrastructure and restoring services, stabilizing and growing the economy, and strengthening justice and reconciliation organizations.

Keywords: Good Governance, Post-conflict Reconstruction, Yemen, Transitional Economies.

JEL Classification: D74, O210

مقدمة

جذب موضوع التنمية المستدامة على مدى السنوات الماضية اهتماماً دولياً، وقد عُقدت مؤتمرات القمة والمنتديات الدولية لهذا الغرض، ولا سيما مؤتمر قمة جوهانسبرغ الذي عقد في جنوب أفريقيا في عام 2002 (الأمم المتحدة، 2001)، ومؤخراً في مؤتمر قمة دولي تاريخي في أيلول/سبتمبر 2015. اعتمد قادة العالم أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في «خطة التنمية المستدامة لعام 2030» التي تم تنفيذها رسمياً في يناير 2016 للسنوات الـ 15 المقبلة (الأمم المتحدة، 2016). وقد وضعت افتراضات مفادها أن البلدان ستعمل، من أجل تحقيق أهداف جديدة قابلة للتطبيق عالمياً، على تعبئة الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله، ومكافحة عدم المساواة، ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان إدراج هيكلا جميعاً. وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونياً، فمن المتوقع أن تتولى الحكومات زمام الأمور، وتضع أطراً وطنية لتحقيقها.

وتشير الحوكمة العالمية إلى الأنشطة (الشبيهة بالأنشطة الحكومية) في النظام الدولي. وتضطلع بها مجموعة من المؤسسات المتغيرة باستمرار، بما في ذلك القانون الدولي، والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية (كيمب وآخرون، 2005). وقد أصبحت الحوكمة أحد أهم المفاهيم في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ونتيجة لذلك، تحاول بلدان كثيرة، ولا سيما في العالم النامي، السعي إلى تحقيق الحكم الرشيد والاعتماد وفقاً للمفهوم الراسخ للحكم من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين.

إن ارتفاع مستوى كفاءة الحكم مسألة هامة في أي مناقشة للتنمية لأنها مرتبطة بالنمو الاقتصادي. وقال كوفمان وكراي (2002) إن نوعية الحوكمة والنمو الاقتصادي مرتبطان بشكل إيجابي. واستناداً إلى تقييم مؤشرات الحوكمة العالمية في الفترة من عام 1996 إلى عام 2002، وجدوا أن (نصيب الفرد من الدخل ونوعية الحكم يرتبطان ارتباطاً إيجابياً وثيقاً بين البلدان) (كوفمان وكراي، 2002، ص 1). وعلاوة على ذلك، أظهرت الدراسات التي أجراها البنك الدولي (2018) العلاقة



بين الحكم الرشيد وارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي. فإن الناتج المحلي الإجمالي قد لا يفيد بشكل كبير كمؤشر مرجعي عن الحكم الرشيد أو استدامة التنمية. كونه لا ينظر في مستويات عدم المساواة داخل بلد ما، سواء كانت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، أو أي حالات من التمييز الاجتماعي أو السياسي، كما أنه لا ينظر في أساليب خلق الثروة أو تكديسها، أو الآثار الضارة لاستغلال الموارد الطبيعية، وفي هذا الصدد، لا يقيس الناتج المحلي الإجمالي مستوى المعيشة على الإطلاق، بل ينبغي أن ينظر إليه على أنه مقياس للنشاط الاقتصادي (لاشمار، 2018). وبشكل عام فإن اعتماد المعايير الرئيسية للشفافية والوضوح يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد المحلية، إلا أن هناك فجوة في الدراسات المتعلقة بهذا الجانب وخصوصا فيما يخص اليمن.

واليمن، كغيره من بلدان العالم، لم يكن بمنأى عن اللجوء إلى هذه الإصلاحات متعددة الأوجه والشاملة لجميع القطاعات، وهي تعيش نظاما وسياسات جديدة في السياسات والأفكار الاقتصادية، وكانت أفكار التطورات هي النهج والوسائل، بما في ذلك اللجوء إلى السياسات الاقتصادية الحرة باعتماد آليات السوق، والدخول في اقتصاد السوق. لقد أصبح من المحتم مواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وقد انعكس ذلك في التحولات التي شهدتها اليمن، لا سيما بعد توحيد اليمن عام 1990 إلى قبل الحرب في مارس 2015 (البنك الدولي اليمن، 2018ج).

الاقتصاد في اليمن، الذي كان هشاً بالفعل، زاد من ضعفه انقطاع إنتاج النفط وغيره من الأنشطة الاقتصادية منذ عام 2014، حيث كان الاقتصاد اليمني في حالة ركود عميق تفاقمت وانكمش الناتج المحلي الإجمالي لعام 2017 إلى 5.9%، من 7.7% في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 (البنك الدولي، 2018ب)، وتشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى لعام 2017 معدل نمو الإنتاج الصناعي بنسبة 13.7%، و7.425 مليون شخص من القوى العاملة، وأكثر من 25% من البطالة، وأكثر من 75% من السكان تحت خط الفقر، و16.5% من الناتج المحلي الإجمالي المحصلة من خلال الضرائب، و6.9% من عجز الناتج المحلي الإجمالي، و135.5% من الناتج المحلي

الإجمالي في الدين العام، ومعدل التضخم 20٪. بالإضافة إلى ذلك، يحتل اليمن المرتبة 168 في تقارير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمرتبة 178 من أصل 180 دولة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، 2018) في مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 لمنظمة الشفافية الدولية بنتيجة 100/14 (البنك الدولي، 2018ب) (الجدول 1).

الجدول 1 - المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لليمن (المصدر: البنك الدولي، 2018ب)

Indicator	1990	2000	2010	2017
Population, total (millions)	12.06	17.87	23.61	28.25
Population growth (annual %)	4.5	2.8	2.7	2.4
Poverty headcount ratio at \$1.90 a day (2011 PPP) (% of population)	..	7.4	..	18.8
GNI, Atlas method (current US\$) (billions)	6.62	7.42	27.87	34.42
GNI per capita, Atlas method (current US\$)	500	420	1,18	1,25
People				
Life expectancy at birth, total (years)	58	60	64	65
Fertility rate, total (births per woman)	8.6	6.3	4.7	4.0
Economy				
GDP (current US\$) (billions)	5.65	9.65	30.91	31.27
GDP growth (annual %)	6.3	6.2	7.7	-5.9
Inflation, GDP deflator (annual %)	12.0	23.6	23.6	19.7
Agriculture, forestry, and fishing, value added (% of GDP)	24	14	8	6
Industry (including construction), value added (% of GDP)	34	46	44	42
States and markets				
Time required to start a business (days)	..	73	13	41
Domestic credit provided by financial sector (% of GDP)	51.8	5.3	19.5	..
Tax revenue (% of GDP)
Military expenditure (% of GDP)	6.2	4.4	4.7	5.0
High-technology exports (% of manufactured exports)	..	0	0	5
Statistical Capacity score (Overall average)	49	44

Source: World Development Indicators database (World Bank, 2018b)

تعتمد الأفاق الاقتصادية لليمن في عام 2019 وما بعده بشكل حاسم على التحسينات السريعة في الوضع السياسي والأمني، وفي نهاية المطاف ما إذا كانت نهاية العدوان المستمر ستسمح بإعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي (الجدول 2).

وإذا أمكن احتواء العنف بحلول أواخر عام 2020، فمن المتوقع أن يبدأ الناتج المحلي الإجمالي في الانتعاش في عام 2021، مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 10 في المائة. المزيد من مشاريع إعادة الإعمار والخطة الاستراتيجية القائمة لإعادة تفسير وتنمية اليمن التي تحتاج إلى النظر في الحوكمة كشرط وحصيلة لسياسات التنمية المستدامة (البنك الدولي، 2018).
الجدول 2- مؤشرات توقعات الفقر الكلي - (المصدر: البنك الدولي، 2018، ص 3).

TABLE 2 Yemen Arab Republic / Macro poverty outlook indicators (annual percent change unless indicated otherwise)

	2015	2016	2017 e	2018 f	2019 f	2020 f
Real GDP growth, at constant market prices	-37.1	-34.3	-13.8	-0.5	17.9	16.3
Private Consumption	-29.3	-27.5	-8.9	-0.8	6.6	3.4
Government Consumption	-26.0	-23.0	-37.1	26.1	0.7	12.7
Gross Fixed Capital Investment	-85.2	-39.6	9.3	220.2	33.8	15.2
Exports, Goods and Services	-68.1	-78.5	43.2	196.8	81.4	55.4
Imports, Goods and Services	-45.1	-20.5	-1.1	55.9	12.1	10.1
Real GDP growth, at constant factor prices	-37.6	-35.0	-13.6	0.5	19.4	17.8
Agriculture	-34.9	-31.4	-15.0	-5.0	11.0	9.0
Industry	-43.1	-43.4	-9.6	1.0	22.1	25.8
Services	-34.9	-31.4	-15.0	3.3	22.2	17.3
Inflation (Consumer Price Index)	61.4	-20.3	4.9	23.0	20.0	7.5
Current Account Balance (% of GDP)	-6.5	-5.2	-1.0	-6.5	-3.8	0.3
Fiscal Balance (% of GDP)	-11.5	-16.5	-7.6	-14.0	-8.6	-2.7
Debt (% of GDP)	72.7	128.0	141.8	130.9	98.5	84.7
Primary Balance (% of GDP)	-3.4	-7.3	-7.2	-7.7	-1.9	1.7
International poverty rate (\$1.9 in 2011 PPP)^{ab}	50.0	76.3	82.9	83.9	78.9	73.6
Lower middle-income poverty rate (\$3.2 in 2011 PPP)^{ab}	79.7	92.2	94.7	95.1	92.9	90.5
Upper middle-income poverty rate (\$5.5 in 2011 PPP)^{ab}	93.5	98.2	99.0	99.1	98.4	97.8

Source: World Bank, Poverty & Equity and Macroeconomics, Trade & Investment Global Practices.
Notes: e = estimate, f = forecast.
(a) Calculations based on 2014-HBS. Nowcast: 2016 - 2017. Forecast are from 2018 to 2020.
(b) Projection using neutral distribution (2014) with pass-through = 1 based on GDP per capita in constant LCU.

أهمية الدراسة

يعد اليمن من الدول منخفضة الدخل ويواجه تحديات صعبة طويلة الأجل لتحقيق الاستقرار وتنمية اقتصاده، ولم يؤدّ النزاع الحالي إلا إلى تفاقم تلك القضايا. قبل تصاعد العدوان في عام 2015 كانت التنمية غير مستقرة، ولم يتم العمل على تحقيقها بشكل جدي. يحتل اليمن المرتبة 153 في مؤشر التنمية البشرية، وهي بلد يبلغ عدد سكانها 30 مليون نسمة؛ (ب) المرتبة 138 في الفقر المدقع؛ (ج) المرتبة 147 في الصحة (العمر المتوقع)؛ (د) المرتبة 172 في التحصيل العلمي؛ و(هـ) كانت في فئة البلدان المتوسطة أو منخفضة الدخل في البنك الدولي. وتشير التوقعات إلى أن اليمن لم

يكن ليحقق أي من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 حتى في غياب النزاع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019).

أدت الحرب المستمرة والحصار الجائر إلى وقف صادرات اليمن، والضغط على سعر صرف العملة، وتسريع التضخم، والحد بشدة من واردات الغذاء والوقود، وألحقت أضراراً واسعة النطاق بالبنية التحتية. ويحتاج ما لا يقل عن 82 في المائة من السكان إلى المساعدة الإنسانية. قبل بداية النزاع في عام 2014، كان اليمن يعتمد بشكل كبير على الموارد النفطية المتناقصة للحصول على الإيرادات. وشكلت عائدات النفط والغاز ما يقرب من 25% من الناتج المحلي الإجمالي، و65% من الإيرادات الحكومية (البنك الدولي اليمن 2018).

واليمن، كبلد نام، لم تكلل جميع جهوده للمضي قدماً اقتصادياً بالنجاح، وهناك أكثر من سبب لفشلها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ولكن أحد الأسباب هو غياب الحكم الرشيد. وقد وصفت المنظمات الدولية والجهات المانحة والباحثون الحكم الرشيد كحل مبدئي لمشاكل التنمية المستمرة. ومع ذلك، في اليمن على وجه التحديد، لم يتم بعد إجراء دراسة واحدة حول هذا الموضوع حسب اطلاع الباحث. وهذه الورقة هي محاولة لسد هذه الفجوة، ولو جزئياً على الأقل، من خلال دراسة أثر تطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في اليمن. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان العربية، بما فيها اليمن، فإن التنمية الاقتصادية يجب تحقيقها من خلال تعزيز الحكم الرشيد، والانفتاح والتكامل مع الاقتصاد العالمي، ومن أجل تحقيق التنمية الشاملة، يجب اتخاذ سلسلة من التدابير الفعالة من أجل تحقيق متطلبات الديمقراطية والشفافية والتنمية المستدامة وأهدافها (AFED، 2018).

وبناء على ما سبق، يمكن صياغة المشكلة الرئيسية للبحث فيما يلي:

ما هي أهمية تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في اليمن؟
فرضية البحث هي: «هناك تأثير إيجابي لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد على التنمية المستدامة»، ولتسهيل وتسليط الضوء على المشكلة تهدف هذه الورقة إلى

الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ◆ ما هو وضع التنمية المستدامة والحكم الرشيد في اليمن؟
- ◆ ما آثار اعتماد الحكم الرشيد على أبعاد التنمية المستدامة؟
- ◆ ما هي العقبات والتحديات الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة والحكم الرشيد في اليمن؟

مفهوم التنمية المستدامة

ويمكن أن يكون تعريف التنمية المستدامة هو «تلبية الاحتياجات الأساسية للناس اليوم دون تدمير فرص الأجيال المقبلة في أن تفعل الشيء نفسه». التنمية المستدامة تعني أشياء مختلفة لأشخاص/مجموعات مختلفة. والتعريف الأكثر انتشاراً هو تعريف تقرير لجنة برونتلاند (1987)، الذي ينص على أنه يجب علينا «تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة». وبعبارة أخرى، عندما يتخذ الناس قرارات بشأن كيفية استخدام موارد الأرض مثل الغابات والمياه والمعادن والأحجار الكريمة والحياة البرية، وما إلى ذلك، يجب عليهم أن يأخذوا في الاعتبار ليس فقط مقدار هذه الموارد التي يستخدمونها، والعمليات التي استخدموها للحصول على هذه الموارد، ومن لديه إمكانية الوصول إلى هذه الموارد، بل يجب عليهم أن يسألوا أنفسهم: هل سترك موارد كافية لأحفادك؟ وهل سترك البيئة كما هي عليه اليوم؟

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوماً حديثاً نوعاً ما، إلا أنه لا يعتبر حديثاً خالصاً، فقد كان موجوداً منذ العصور القديمة، حيث يرتبط واقع ظهور هذا المفهوم بنظم الإنتاج، ونماذج الاستهلاك المستخدمة، وما تؤدي إليه من أضرار واضحة للموارد الشحيحة، والتنوع البيولوجي والثقافي. إن تكلفة إهمال البيئة والاستغلال غير الرشيد للموارد مرتفعة جداً بالنسبة للجيل الحالي، وأكثر للأجيال المقبلة، وفي الجدول التالي، سرد عن التطور التاريخي الواضح لهذا المفهوم من خلال العديد من مؤتمرات القمة، والمؤتمرات العالمية الرائدة (موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على شبكة الإنترنت).

الجدول (3) التطور التاريخي الصريح لمفهوم التنمية المستدامة من خلال العديد من مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية منذ عام 2000 (موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجميع المؤلف)

Event Name	Purpose or Agenda	Key Outcomes
The Millennium Declaration (2000)	The Declaration committed nations to a new global partnership to reduce extreme poverty and set out a series of eight time-bound targets - with a deadline of 2015 - that have become known as the Millennium Development Goals (MDGs).	UN Millennium Declaration (MDG, 2015)
World Summit on Sustainable Development - Johannesburg (2002)	The Conference reviewed the challenges and opportunities that could affect the prospects for achieving sustainable development and the progress made in the implementation of Agenda 21.	Johannesburg Summit (Plan of actions)
Addis Ababa Action Agenda of The Third International Conference on Financing for Development	The meeting agreed to work to finance and create an enabling environment at all levels for sustainable development, in a spirit of partnership and solidarity at the global level.	Addis Ababa Action Agenda, 2015
Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.	This Agenda is a plan of action for people, planet and prosperity. including its 17 Sustainable Development Goals (SDGs) and 169 targets was adopted on 25 September 2015.	The Global Goals 2030 (UN, 2016)
Our Ocean, Our Future: Call for Action (2017)	Support the implementation of SDGs #Goal_ 14 of the SDGs 2030 to affirm our strong commitment to conserve and sustainably use our oceans, seas and marine resources for sustainable development	

وفي الختام، فإن التنمية المستدامة هي تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة، وهي تحتوي في داخلها على مفهومين رئيسيين:

- مفهوم «الاحتياجات»، ولا سيما الاحتياجات الأساسية لفقراء العالم، التي ينبغي أن تعطى لها الأولوية القصوى.
- فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية.

وبالتالي، يجب تحديد أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث الاستخدام في جميع البلدان متقدمة النمو أو النامية، الموجهة نحو السوق أو المخططة مركزيا، وستختلف التفسيرات، ولكن يجب أن تتشاطر بعض السمات العامة، ويجب

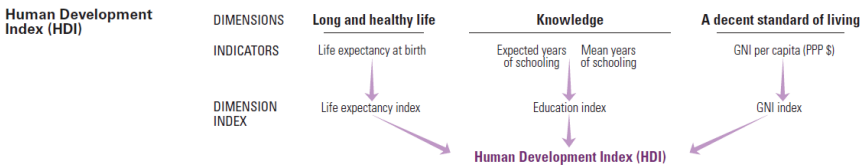
أن تنبع من توافق في الآراء بشأن المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة، وبشأن إطار استراتيجي واسع لتحقيقه.

مؤشرات التنمية

تعد مؤشرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP من بين أكثر مؤشرات التنمية المذكورة شيوعاً، وأكثرها استخداماً هي مؤشر التنمية البشرية HDI (الجدول 4). ومؤشر التنمية البشرية الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مقياس موجز لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، ودراية وثقافة ومستوى معيشي لائق. ويمكن أيضاً استخدام مؤشر التنمية البشرية للتحقق من مدى كفاءة خيارات السياسة الوطنية، متساوياً كيف يمكن لبلدين بنفس المستوى من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي أن ينتهيا بنتائج مختلفة في مجال التنمية البشرية. ويمكن لهذه التناقضات أن تحفز النقاش حول أولويات السياسات الحكومية، ومدى فاعليتها. (مؤشر التنمية البشرية، 2018).

بالتأكيد، فإن مؤشر التنمية البشرية له حدوده، فهو يغفل عدة عوامل يمكن أن يكون لها تأثير كبير على نوعية الحياة، مثل التدهور البيئي، والتلوث الصناعي، والاستخدام الجائر للموارد الطبيعية. (لاشمار، 2018).

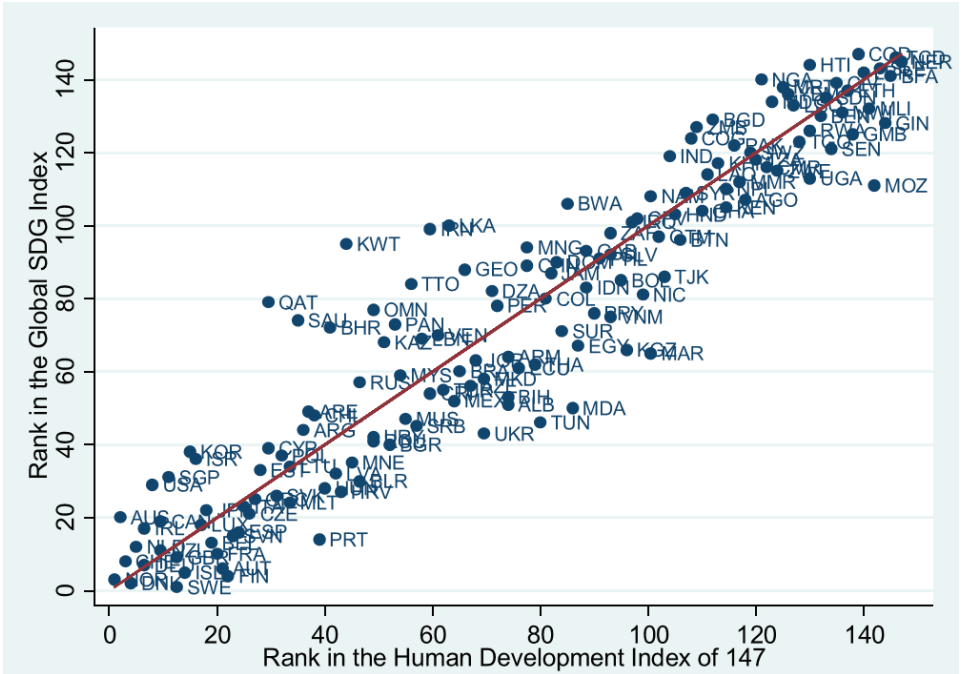
الجدول (4) عناصر مؤشر التنمية البشرية (المصدر: مؤشر التنمية البشرية، 2019)



وللتأكد من علاقة التنمية البشرية مقابل أهداف التنمية المستدامة قامت UNSDSN (2016) برسم مؤشر التنمية البشرية مقابل أهداف التنمية المستدامة، وتظهر علاقة خطية إيجابية بين كلا المؤشرين، وفي هذا البحث تم استخدام كلا المؤشرين وتطبيقهما

على الحالة اليمنية (الشكل 1).

شكل (1) مقارنة التصنيفات حسب المؤشر العالمي للأهداف الإنمائية الخاصة ومؤشر التنمية البشرية



مفهوم الحكم الرشيد (الحوكمة)

مصطلح «الحكم» يختلف من شخص إلى آخر، ومن بين التعاريف العديدة القائمة «للحوكمة» التعريف الذي يبدو الأنسب من وجهة نظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو «ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلد على جميع المستويات، وهي تشمل آليات وعمليات ومؤسسات يعبر من خلالها المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية، ويقفون بالتزاماتهم، ويتوسطون في خلافاتهم». (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص3).

ووفقاً للبنك الدولي، فإن الحوكمة هي «الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية». (هولزر وكيم، 2002). وعليه فإن مفهوم الحوكمة يهتم مباشرة بإدارة عملية التنمية، التي يشارك فيها القطاعان العام والخاص على السواء، وهو يشمل أداء القطاع العام وقدرته، فضلاً عن القواعد والمؤسسات التي تنشئ الإطار اللازم لتسيير الأعمال التجارية العامة والخاصة على السواء، بما في ذلك المساءلة عن الأداء الاقتصادي والمالي، والأطر التنظيمية المتعلقة بالشركات والشرركات، وبعبارة عامة، إن الحوكمة تتعلق بالبيئة المؤسسية التي يتفاعل فيها المواطنون فيما بينهم ومع الوكالات/المسؤولين الحكوميين (هولزر وكيم، 2002)، وقد لخص ماليتو (2015) تعريفات الحوكمة التي أدخلتها عدة منظمات في (الجدول 5).

الجدول (5) تعريفات نظرية لمفهوم الحوكمة (المصدر: ماليتو، 2015، ص3)

Institutions	Definitions	Characteristics
EC	'Governance represents both the rules, process, and behaviour that affect the way in which powers are exercised at the European level, particularly as regard to openness, participation, accountability, effectiveness and coherence' (European Commission, 2001).	
WB	Governance concerns 'the traditions and institutions by which authority in a country is exercised. This includes (a) the process by which governments are selected, monitored and replaced; (b) the capacity of the government to effectively formulate and implement sound policies; and (c) the respect of citizens and the state for the institutions that govern economic and social interactions among them' (Kaufmann, Kraay, & Mastruzzi, 2011, p. 222).	Input (Process and Structure)
OECD	'Governance is the exercise of political, economic and administrative authority necessary to manage a nation's affairs' (OECD, 2014).	Input (Process)
UN	In the community of nations, governance is considered "good" and "democratic" to the degree in which a country's institutions and processes are transparent' (United Nations, 2014).	Input (as Quality of institutions and Process)

ومن الناحية النظرية، يُفهم الحكم الرشيد عموماً على أنه شكل من أشكال الحكم بدون حكومة رسمية (Czempiel & Rosenau، 1992)، أي على أنه مجموعة من الآليات التنظيمية المنفذة دون الأدوات التقليدية لتنظيم الدولة. ومع ذلك، فإن الأدبيات لا تتفق على ما إذا كانت الحوكمة عملية تنفيذية أو إطار عام، ولا ما إذا

كان ينبغي تفعيلها من خلال مؤشرات المدخلات أو النواتج.

وباختصار، يشير الحكم الرشيد إلى عملية الإدارة العامة التي تزيد إلى أقصى حد من المصلحة العامة. وتتمثل إحدى سماته الأساسية في أنه نوع من الإدارة التعاونية للحياة العامة التي تقوم بها الدولة والمواطنون على حد سواء، وعلاقة جديدة بين الدولة السياسية والمجتمع المدني، فضلا عن الحالة المثلى للثنتين. وقد لخص كيبينغ (2018) جميع وجهات النظر حول الحكم الرشيد وتأثيره على التنمية المستدامة في الأساسيات الست التالية:

- ◆ **الشرعية (الصفة القانونية)** يشير إلى الدولة أو النوعية التي يتم الاعتراف بها طوعا، وتتمثل في النظام والسلطة الاجتماعية والتأييد والقبول المجتمعي، وكلما ارتفعت درجة الشرعية، كلما ارتفع مستوى الحكم الرشيد. والنهج الرئيسي لتحقيق الشرعية وتحسينها هو تحقيق أقصى قدر من توافق الآراء والهوية السياسية المشتركة بين المواطنين.
- ◆ **الشفافية** تشير إلى الإفصاح عن المعلومات السياسية والمالية. ويحق لجميع المواطنين الحصول على المعلومات المتعلقة بسياسات الدولة التي تتصل بمصالحهم الخاصة، بما في ذلك الأنشطة التشريعية، وصنع السياسات، والأحكام القانونية، وإنفاذ السياسات، والميزانية الإدارية، والإنفاق العام، وغير ذلك من المعلومات السياسية ذات الصلة. وكلما ارتفعت درجة الشفافية، ارتفع مستوى الحكم الرشيد.
- ◆ **المساءلة** تعني محاسبة كل شخص على سلوكه بغض النظر عن منصبه. وفي الإدارة العامة، تشير بوجه خاص إلى الواجبات المتصلة بوظيفة أو مؤسسة معينة والالتزامات المقابلة لها. وتعني المساءلة أنه يجب على المديرين والهيئات الإدارية أن يفوا بمهام والتزامات المناصب التي يشغلونها، وإذا لم تف بمهامها أو واجباتها المحددة، أو إذا قامت بذلك بطريقة غير لائقة، فإن سلوكها يشكل تقصيرا في أداء الواجب أو انعداماً للمساءلة.
- ◆ **سيادة القانون** تعني أساسا أن القانون هو المبدأ الأسمى في الإدارة السياسية

العامّة الذي ينبغي أن يلتزم به جميع المسؤولين الحكوميين والمواطنين الذين ينبغي أن يكونوا جميعاً متساوين أمام القانون. وسيادة القانون مطلب أساسي للحكم الرشيد، وهو أمر مستحيل بدون نظام قانوني سليم، واحترام تام للقانون، وبناء نظام اجتماعي قائم عليه.

◆ وترتبط الاستجابة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم المساءلة سالف الذكر. وهي، إلى حد ما، امتداد للمساءلة، وتعني أن على المديرين العاميين والهيئات الإدارية أن يستجيبوا لمطالب المواطنين في الوقت المناسب وبطريقة مسؤولة، وأن من المحظور تأخير الأمور دون سبب أو ترك أي مسألة دون حل واستجابة. وكلما زاد مستوى الاستجابة، كلما ارتفع مستوى الحكم الرشيد.

◆ الفعالية تشير أساساً إلى كفاءة الإدارة، ولها معنيان أساسيان هما: الهيكل الإداري الرشيد، والإجراءات الإدارية المصممة علمياً بحيث تكون أنشطة مرنة وذات تكاليف أقل وكفاءة وفعالية عالية. وكلما زادت فعالية الإدارة، ارتفع مستوى الحكم الرشيد.

منهجية البحث العلمي

واستناداً إلى الأهداف السابقة، استُخدمت منهجية دراسة الحالة الوصفية والتشخيصية لإدراك مدى تعقيد الحالة قيد الدراسة. ويهدف إعطاء تفسيرات وإثبات لفرضية البحث، تم اختيار التنمية الاقتصادية المستدامة والحكم في اليمن كدراسة حالة بحكم كونها حالة فريدة (أقل الدول نمواً في العالم العربي) (البنك الدولي، 2018)، والتي لديها أيضاً مصلحة جوهرية تهدف إلى فهم السبب وراء وضعها الاقتصادي الحرج وسوء إدارتها، ومع ذلك لديها مجموعة واسعة من الموارد الطبيعية، وتحتاج إلى تخطيط لتنمية مستدامة وخصوصاً في مرحلة ما بعد العدوان.

ستراتيجية البحث التفسيرية المستخدمة في هذا البحث، تصف الوضع الحالي والسابق لعشر سنوات مضت، وتأخذ في الاعتبار العديد من المتغيرات والمؤشرات (أي مؤشر التنمية البشرية، أهداف التنمية المستدامة، الحكم الرشيد)، (يوهانسون 2002). عدة أدوات وتقنيات تستخدم لتحقيق هدف البحث، بدءاً من استعراض

الجانِب النظري، والتحليل الوصفي. وعلاوة على ذلك، تم استخدام الأرقام والمؤشرات الاقتصادية كبيانات أولية، والتي تم الحصول عليها من قاعدة البيانات الإحصائية الدولية مثل مؤشر الحكم الرشيد (WGI، 2018)، ومؤشر برتلسمان للتحويل (BTI، 2018)، وكذا مؤشر التنمية المستدامة، ومحاولة استخدام البيانات الوطنية الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي اليمني للإحصاء لتحقيق غاية هذا البحث.

النتائج

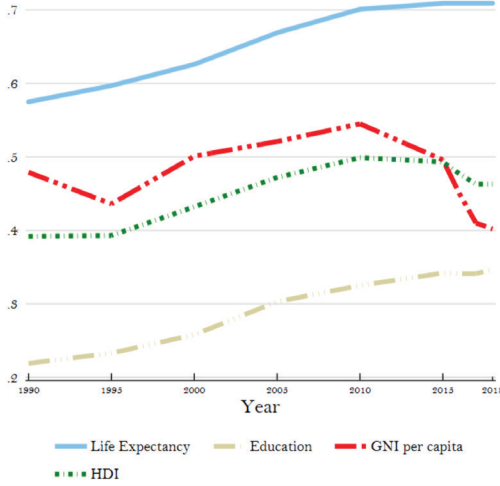
فيما يلي استعراض للنتائج والتي نتجت عن تحليل واستعراض الوضع الحالي للتنمية المستدامة في اليمن من خلال استخدام قاعدة بيانات وإحصائيات وطنية وعالمية مثل مؤشر التنمية البشرية والتنمية المستدامة لدراسة التقدم في التنمية المحرز على مدى العقد الماضي، كما استمدت مؤشرات الحوكمة من المؤشرات العالمية للحكم الرشيد. وتتمثل إحدى الصعوبات في نقص البيانات الواردة في التقارير الوطنية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ومؤشرات الحكم الرشيد، ولذلك لم يتم استخدام البيانات الرسمية مباشرة من الوكالات الإحصائية الوطنية بسبب مشاكل في قابلية المقارنة (طريقة مختلفة تستخدم لحساب المؤشرات)، ونوعية وتوافر السلاسل الزمنية.

1 - قيمة مؤشر التنمية البشرية HDI في اليمن ورتبته

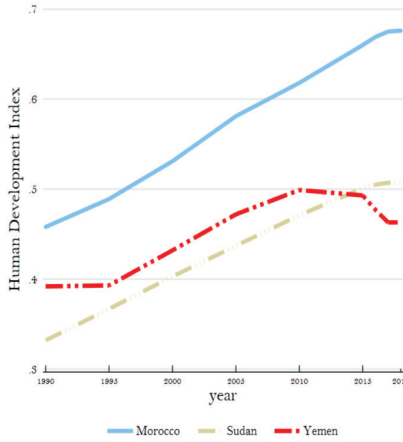
تبلغ قيمة مؤشر التنمية البشرية في اليمن لعام 2017 (0.452)، مما يضع البلاد في فئة التنمية البشرية المنخفضة، ويضعها في ترتيب 178 من أصل 189 دولة وإقليمًا. بين عامي 1990 و2017، ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية في اليمن من 0.399 إلى 0.452، بزيادة قدرها 13.3 في المائة. ويستعرض الجدول 6 التقدم الذي أحرزه اليمن في كل مؤشر من مؤشرات مبادرة التنمية البشرية. بين عامي 1990 و2017، زاد متوسط العمر المتوقع عند الولادة في اليمن بمقدار 7.3 سنوات، وارتفع متوسط سنوات الدراسة بمقدار 2.7 سنة، وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 1.5 سنة. انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في اليمن بنحو (54.5) في المائة بين عامي 1990 و2017. (الشكل 2)، (مؤشر التنمية البشرية، 2018).

جدول (6) الاتجاهات في مؤشر التنمية البشرية في اليمن للفترة 1990 – 2017 (المصدر: مؤشر التنمية البشرية، 2018 ص2)

Year	Life expectancy at birth	Expected years of schooling	Mean years of schooling	GNI per capita (2011 PPP\$)	HDI value
1990	57.9	7.5	0.3	2,726	0.399
1995	59.3	7.6	0.7	2,891	0.415
2000	60.4	7.9	1.2	3,583	0.443
2005	61.9	8.7	1.9	3,741	0.474
2010	63.5	8.6	2.6	4,227	0.498
2015	64.7	9.0	3.0	2,229	0.483
2016	65.0	9.0	3.0	1,480	0.462
2017	65.2	9.0	3.0	1,239	0.452



ويمكن مقارنة التقدم المحرز في التنمية البشرية، مقياساً بمؤشر التنمية البشرية، على نحو مفيد بالبلدان الأخرى. فعلى سبيل المثال، شهد اليمن والمغرب والسودان خلال الفترة بين عامي 1990 و2017 درجات مختلفة من التقدم نحو زيادة مؤشرات التنمية البشرية، (انظر الشكل 3)، ولكن حدثت انتكاسة في مؤشرات التنمية البشرية بسبب العدوان الذي بدء في 2015م، (مؤشر التنمية البشرية، 2018).



الشكل (3) يوضح اتجاهات مؤشر التنمية البشرية HDI لليمن والمغرب والسودان، 1990-2017. (المصدر مؤشر التنمية البشرية، 2018 ص3)

ومن الدول العربية، فإن البلدان القريبة من اليمن في عام 2017، وإلى حد ما من حيث حجم السكان، هي جيبوتي والسودان، اللتان تحتلان المرتبة 172 و167 على التوالي، (مؤشر التنمية البشرية، 2018).. (انظر الجدول 7).

جدول (7) مؤشرات التنمية البشرية HDI لعام 2017 لليمن مقارنة ببلدان ومجموعات مختارة، (المصدر مؤشر التنمية البشرية، 2018 P 3)

الدولة	قيمة مؤشر التنمية البشرية	رتبة مؤشر التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع الولادة	المتوقع سنوات التعليم	متوسط عدد سنوات الدراسة	الدخل القومي الإجمالي لكل فرد (تعادل القوة الشرائية دولار أمريكي)
اليمن	0.452	178	65.2	9.0	3.0	1,239
جيبوتي	0.476	172	62.6	6.2	4.1	3,392
السودان	0.502	167	64.7	7.4	3.7	4,119
الدول العربية	0.699	—	71.5	11.9	7.0	15,837

2 - مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

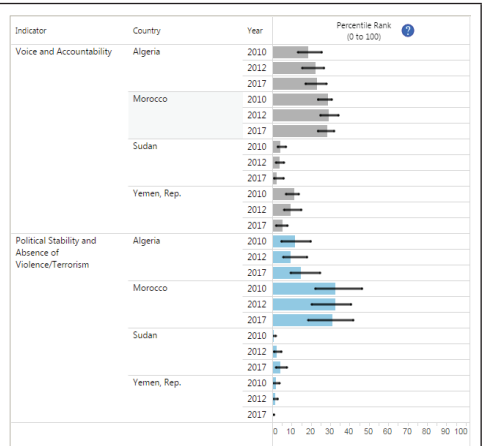
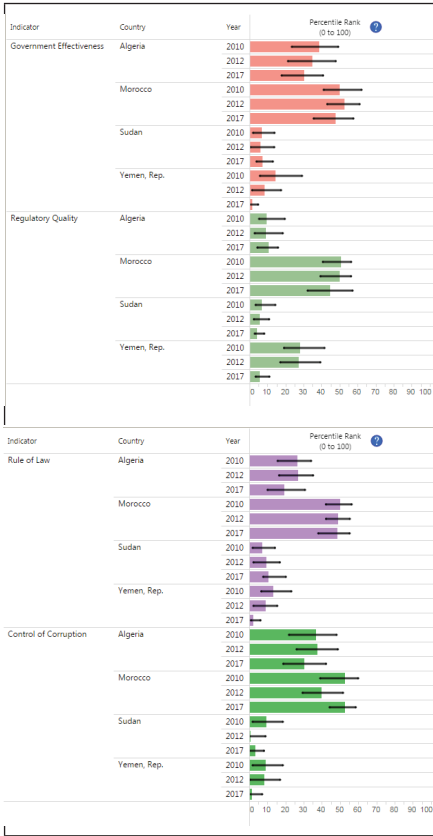
إن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اليمن والبلدان العربية النامية الأخرى هو مسعى صعب بسبب الأهداف المتعددة واسعة النطاق والمتراطة، (الإسكوا، 2017). واستناداً إلى قاعدة بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (مؤشر أهداف التنمية المستدامة، 2018)، سجل اليمن فقط 45 من أصل 85، وهي مؤشرات لا تزال قائمة في الجانب الأدنى من نقاط أهداف التنمية المستدامة، وأمامها الكثير من التحديات (الجدول 8).

الجدول (8) مؤشر أهداف التنمية المستدامة في اليمن لعام 2018 مقارنة ببلدان مختارة، (المصدر: مؤشر أهداف التنمية المستدامة، 2018)

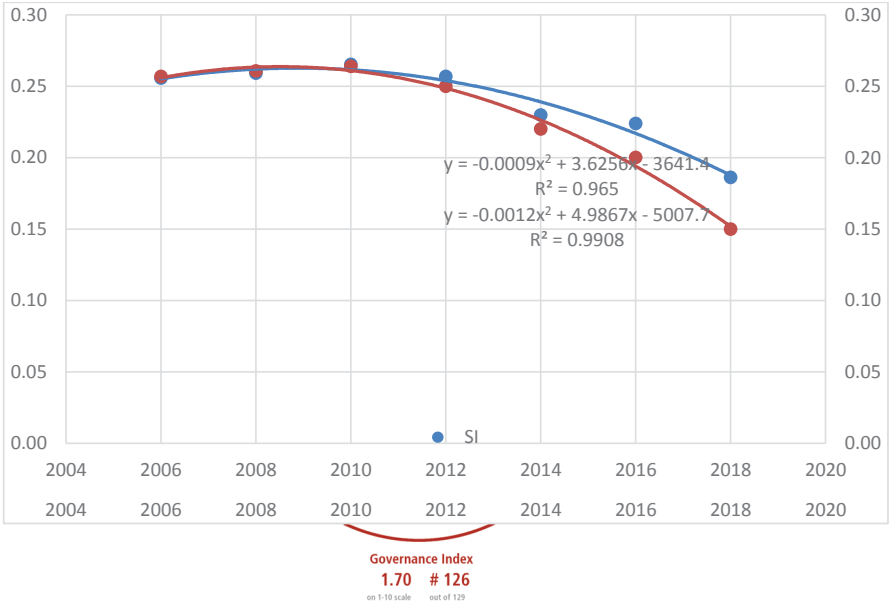
Countries	SDG Global rank	Global index score	Regional avg. score	GDP
Yemen	152	45.7 - 26.4% than region average	62.1	\$2,325.1
Sudan	143	49.6 - 6.1% than region average	52.8	\$4,386.4
Morocco	77	66.3 + 6.8% than region average	62.1	\$7,285.9
Algeria	68	67.9 + 9.3% than region average	62.1	\$13,921.2

3 - مؤشرات الحكم الرشيد

للتأكد فيما إذا كان الحكم «رشيداً أو جيداً»، يجب الرجوع إلى مؤشر الحوكمة العالمي (الشكل 4) (WGI، 2018)، ومؤشر برتلسمان للتحوّل (BTI، 2018) الذي يطل ويقيّم ما إذا كانت البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية توجه التغيير الاجتماعي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، وكيف توجه هذه البلدان التغيير الاجتماعي نحو الديمقراطية واقتصاد السوق، ويصنف مؤشر برتلسمان درجة الحوكمة في اليمن (ب) السيئة: (1.7 من أصل 10، والمرتبة 127 من أصل 129)، والأسوأ من ذلك أنها تتناقص مع مرور الوقت في العقد الماضي من 2007 وحتى 2017 (الشكل 5).



الشكل (4) مؤشرات الحوكمة العالمية في اليمن بالنسبة إلى بلدان مختارة (المصدر: (WGI, 2018



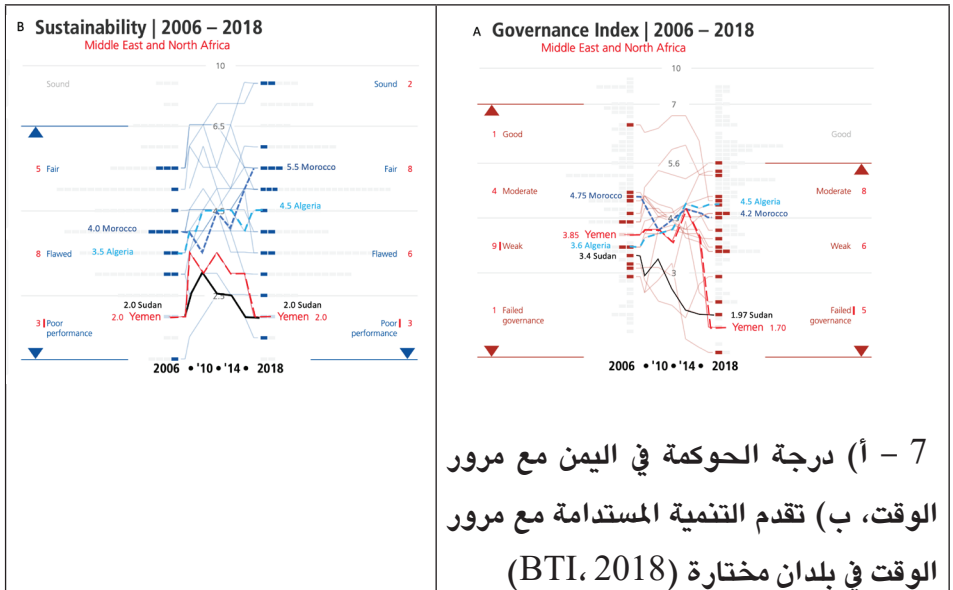
الشكل 5: ملخص التحول القطري (سياسي، اقتصادي، حوكمة) في اليمن، (المصدر: BTI، 2018)

ولتحقيق أهداف البحث، وجد أنه يمكن التنبؤ بالعلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة بوضوح من اتجاه التزايد الطردي الموضح في (الشكل 6) حيث تظهر علاقة قوية بشكل إيجابي (أكثر من 95%) على مدار السنوات العشر الماضية، درجة اللون تعكس مؤشر التنمية البشرية المختلفة. حيث بلغت كالتالي:

درجة قوة المقارنة Correlation Coefficient	العلاقة الخطية Trendline Equation	اسم المؤشر Index Name
$R^2 = 0.965$	$y = -0.0009x^2 + 3.6256x - 3641.4$	مؤشر الوضع العام
$R^2 = 0.9908$	$y = -0.0012x^2 + 4.9867x - 5007.7$	مؤشر الحكم الرشيد

الشكل (6) علاقة الحوكمة والتنمية المستدامة يظهر علاقة إيجابية

تقدم اليمن في مجال الاستدامة والحوكمة مقارنة بالتقدم المحرز في السودان والمغرب خلال العقد الماضي (2006-2018) كما هو مبين في (الشكل 7) المستند إلى BTI، 2018. ومن الواضح أنه عندما يزداد اتجاه تطبيق مبادئ الحوكمة، كما في المغرب والجزائر (باللون الأزرق)، تزداد التنمية المستدامة، والعكس صحيح في حالة اليمن والسودان (باللون الأحمر والأسود تبعاً).



7 - أ) درجة الحوكمة في اليمن مع مرور الوقت، ب) تقدم التنمية المستدامة مع مرور الوقت في بلدان مختارة (BTI، 2018)

واستناداً إلى نتائج البحوث، فإن تحسين الحكم الرشيد وتطبيق مبادئه أمر لا بد منه في اليمن من أجل إحراز المزيد من التقدم نحو تنمية الصادرات. الحكم الرشيد يخلق شعوراً بالملكية من جانب المواطنين، وبالتالي المساهمة في اتخاذ موقف أكثر إيجابية تجاه الحكومة. ويسهم ذلك في نهاية المطاف في زيادة الإنتاجية وزيادة كفاءة استخدام الموارد، ولذلك يمكن اعتبار الحكم الرشيد شرطاً أساسياً لسياسات التنمية المستدامة، والعمل على تحقيق أهدافها.

التوصيات

لكي تكون التنمية مستدامة - اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا - ومنصفة، هناك حاجة إلى نهج جديد يعالج الجوانب السياسية والتقنية للتحول الإنمائية القائمة على التحسن الكبير في الحوكمة، وبشكل رئيسي في الشرعية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون والاستجابة والفعالية.

وهناك تأييد دولي لأهمية الحكم الرشيد كنتيجة للخطة الدولية الإنمائية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 من خلال سلسلة من تحليل البيانات من مصادر وطنية ودولية. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى بعض التوصيات الضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في اليمن، والتي تغطي الاستراتيجيات والسياسات والتخطيط من أجل ممارسة أفضل للحكم الرشيد على جميع المستويات، وتشمل تلك التوصيات:

1 - الاستراتيجيات الطويلة الأجل والخطط المتوسطة الأجل

إن وضع استراتيجية طويلة الأجل ذات رؤية واضحة، وخطة عمل، ومؤشرات، مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ولا تزال المياه والطاقة والأمن الغذائي من بين التحديات الرئيسية التي تواجه اليمن.

2 - المجلس الأعلى للحكم الرشيد

لضمان التكامل السليم بين السياسات والتنسيق بين السياسات القطاعية، واتساق السياسات، فضلا عن الرصد والمتابعة، يُقترح أن يؤسس المجلس الأعلى للحكم الرشيد الملحق برئيس الدولة أو رئيس الوزراء. ويُقترح أن يشمل هذا الكيان عضوية جميع الوزارات، وينبغي أن تعمل هذه الهيئة جنبا إلى جنب مع كيان آخر يمثل القطاع الخاص والصناعة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني وجماعات الأقليات. وستتمثل الولاية الرئيسية لهذه الهيئة في ضمان صياغة سياسات متكاملة، والتعاون والتنسيق الكافيين بين مختلف الكيانات الحكومية، وبين الحكومة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين في البلد. كما ستكون مسؤولة عن الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية العامة المقترحة وتقييمها، وخطط العمل والبرامج ذات الصلة، واقتراح الإجراءات

التصحيحية أو العلاجية حسب الاقتضاء، وضمان التواصل الكافي بين الحكومة وعمامة الجمهور والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

3 - تنفيذ مبادئ الحكم الرشيد

الحكم الرشيد المتمثل في مؤسسات وطنية تعمل بطريقة فعالة وفاعلة وشفافة وخاضعة للمساءلة، يعد ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة في اليمن، وهذا غير موجود في معظم البلدان العربية، ليس فقط في اليمن، مما يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية وإصلاح في الهياكل المؤسسية القائمة للحكومة، ودعم المشاركة العامة والشفافية والمساءلة، والبدء بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وخطط العمل التي تهدف لتنفيذ مبادئ الحكم الرشيد.

ومن الناحية العملية، يتطلب تحسين الإدارة وتوجيهها نحو الحكم الرشيد اتخاذ إجراءات في عدد واسع من المجالات، لا يمكن تناولها كلها دفعة واحدة، ولا يمكن أن تكون جميعها موضوع توافق في الآراء. من أهم العناصر الرئيسية التي ينبغي النظر فيها ما يلي:

1 - وضع برنامج موحد لتطبيق مبادئ الحكم الرشيد للقطاعات العام والخاص في اليمن.

- ◆ وضع دليل للحكومة الرشيدة لجميع مستويات المنظمات العاملة في خدمة الجمهور.
- ◆ إطلاق مدونة قواعد السلوك الرشيد، وبرنامج التدريب لموظفي القطاعين العام والخاص.
- ◆ خطة رصد وتقييم محددة زمنياً للتتبع وتقييم كفاءة تنفيذ الحكم الرشيد.

2 - مؤسسات الدولة الفعالة والمستجيبة والخاضعة للمساءلة

إن تحسين قدرة الدولة (نوعية الإدارة العامة)، (إيفانز وراوخ، 1999)، أو قدرة الدول على تشكيل وتنفيذ السياسات في جميع أنحاء أراضيها، هو شرط أساسي للتنمية المستدامة من خلال الحكومة اللامركزية.

3 - الانفتاح والشفافية - وصول الجمهور إلى المعلومات

مزيد من الانفتاح والشفافية في جميع المؤسسات لتحقيق التنمية المستدامة، مع زيادة التركيز على المواطنين المطلعين والقطاع الخاص؛ لأنهم أكثر قدرة على المشاركة في وضع السياسات (Jean & Sen, 1989). الشفافية في السلوك الحكومي ترسل إشارات قوية للمواطنين والمستثمرين، والأدلة تبين أنه كلما زاد نشر الحكومة للمعلومات، كلما زاد الاستثمار والتأثير اللاحق على النمو والازدهار، (أندرو، 2009).

4 - التصدي للفساد والحد من التدفقات المالية غير المشروعة

هناك عدة أدلة على أن الفساد في اليمن يشكل عائقاً رئيسياً أمام التنمية المستدامة، وإضراراً شاملاً بالسكان، وزيادة حجم مجموعة الفقراء والمهمشين. وللفساد أثر سلبي على نتائج الصحة والتعليم، والإنصاف، وسيادة القانون، والاستثمار الأجنبي.

5 - العدالة وسيادة القانون

سيادة القانون مبدأ من مبادئ الحكم بشكل عام، والحكم الرشيد بشكل خاص، ويعد عاملاً مهماً بالنسبة للتنمية المستدامة. وقد تبين أن البلدان التي تلتزم بسيادة القانون لديها مستويات أعلى من النمو والاستثمار من خلال حماية حقوق الملكية، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013 ب). والأطر الفعالة لسيادة القانون، إلى جانب التنفيذ، هي منع جرائم العنف والتخفيف من حدتها، وحل المظالم، وحماية المواطنين؛ وكذا جميع العناصر الرئيسية لاحتواء الصراع العنيف. وتشير بعض الدراسات إلى أن التقديرات المتحفظة للتكاليف الاقتصادية للإنتاج المفقود، بسبب ارتفاع مستويات الجريمة والعنف، تتراوح بين 2 و3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، (البنك الدولي، 2011).

6 - المشاركة في صنع القرار

المشاركة حق ووسيلة لتحقيق تنمية أكثر استدامة. ويجب إشراك المجتمعات المحلية في عملياتها الإنمائية، وتقييم نتائج المشاريع من أجل توجيه أفضل للاحتياجات المحلية، والتي ستكون نتائجها أفضل وأكثر استدامة.

وقد تم شرح توصيات أكثر أهمية لتنفيذ التنمية المستدامة شرحاً وافياً من قبل AFED (2018)، مثل (صنع السياسات المتكاملة، وتنمية الموارد البشرية، والاستثمار في البيئة، وتطوير البنية التحتية المادية والبحوث والتنمية) التي تحتاج إلى مناقشة في مزيد من الدراسات المنفردة.

الختام

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة لم تتضمن هدفاً أو أهدافاً بشأن الحكم الرشيد، فإن إعلان الأهداف العالمية SDGs، الذي اعتمده قادة العالم في عام 2016، اعترف بالصلة الحيوية بين الحكم الرشيد والتنمية وحقوق الإنسان. ومن المسلم به على نطاق واسع أنه لا يمكن ولا ينبغي فرض نموذج وحيد للحكم الرشيد على جميع الدول، وتختلف الحوكمة باختلاف السياقات والثقافات، وغالباً ما تتطور كاستجابة لعدد من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وبالمثل، فإن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في اليمن هو مسعى صعب بسبب الأهداف المتعددة وأهدافها الواسعة النطاق والمتراصة. والتمويل مطلب أساسي لا غنى عنه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد أصبحت الحوكمة أحد أهم المفاهيم السائدة في البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ونتيجة لذلك، تحاول بلدان كثيرة في العالم النامي السعي إلى تحقيق الحكم الرشيد، والاعتماد وفقاً للمفهوم الراسخ للحكم من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين المنشودين.

واستناداً إلى نتائج البحوث والتعلم من تجارب البلدان الأخرى، والتحديات، توصي الدراسة بالنظر في الإطار العام لتنفيذ الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الخطة الوطنية للتنمية المقبلة من خلال تأسيس مجلس أعلى لصياغة وتنفيذ سياسات الحكم الرشيد، وتبني ودعم مؤسسات الخدمات العامة والخاصة للحكومة التي تستجيب للاحتياجات العامة والخدمات الأساسية، وتعزز النمو الشامل للجميع. في حين يجب أن تضمن العمليات السياسية الشاملة للمواطنين إمكانية مساءلة الموظفين

العموميين بغض النظر عن مناصبهم وانتمائهم. بالإضافة إلى ذلك، يعزز الحكم الرشيد التحرر من العنف والخوف والجريمة وتطبيق سيادة القانون، والمجتمعات السلمية والأمنه هي التي توفر الاستقرار اللازم للاستثمارات المحلية والخارجية والتي يتعين الحفاظ عليها.

إن الفجوة التمويلية الضخمة يجب مناقشتها بالتفصيل في أبحاث مستقبلية، وفيما يخص اليمن، فإنها تحتاج إلى بذل جهود متضافرة لتعبئة الموارد من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وعليه، يلزم استغلال مصادر رأس المال المحلية والأجنبية على السواء.. غير أن تعبئة الموارد المحلية تتطلب اعتماد سياسات وتدابير قابلة للتنفيذ من أجل نظم عادلة ومنصفة وفعالة للإيرادات الضريبية وموارد النفط والموارد العامة للدولة.

المراجع

- AFED (2018). Financing Sustainable Development in Arab Countries. Annual Report of Arab Forum for Environment and Development, Saab, N., Sadik, A.K., (Ed.); Beirut, Lebanon. Technical Publications.
- Andrew. W, 2009. “On the Release of Information by Governments: Causes and Consequences.” Journal of Development Economics Vol 89, No. 1 pp 124–38.
- Brundtland, G., Khalid, M., Agnelli, S., Al-Athel, S., Chidzero, B., Fadika, L., Hauff, V., Lang, I., Shijun, M., de Botero, M.M. and Singh, M., 1987. Our common future (\’brundtland report\’).
- BTI, 2018. Bertelsmann Stiftung’s Transformation Index. Retrieve from [<https://www.bti-project.org/en/home/>]
- Evans, P., and J. E Rauch. 1999. “Bureaucracy and Growth: A Cross-National Analysis of the Effects of ‘Weberian’ State Structures on Economic Growth.” American Sociological Review Vol. 64, No. 5 pp 748–65.
- EU, 2001. European Commission. European Governance: A White Paper. D10-10 Retrieve online from [http://europa.eu/rapid/press-release_DOC-01-10_en.htm]
- HDI, 2019. Human Development Index. Retrieved online from <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi>

- HDI, 2018. Human Development Indices and Indicators: 2018 Statistical Update. Briefing note for countries on the 2018 Statistical Update
- Holzer, M. and Kim, P.J. eds., 2002. Building good governance: Reforms in Seoul. National Center for Public.
- European Commission. 2001. White Paper on European Governance.
- Johansson, R., 2007. On Case Study Methodology. Open house international, Vol. 32 No. 3.
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. 2010. The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: The World Bank.
- Kemp, R., Parto, S. and Gibson, R.B., 2005. Governance for sustainable development: moving from theory to practice. International Journal of Sustainable Development, Vol. 8 No. 1-2, pp.12-30.
- Keping, Y., 2018. Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis. Fudan Journal of the Humanities and Social Sciences, Vol. 11 No.1, pp.1-8.
- Lashmar, H. 2018. United Nations Association – UK. Retrieved online from <https://www.sustainablegoals.org.uk/human-development-index-better-indicator-success/>
- Malito, D., 2015. The difficulty of measuring Governance and Stateness. Robert Schuman Centre for Advanced Studies

Research Paper No. RSCAS, 38.

- MDG, 2015. Retrieve online from [<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/mdg/the-millennium-development-goals-report-2015.html>]
- Rosenau, J.N., Czempiel, E.O. and Smith, S. eds., 1992. Governance without government: order and change in world politics (20). Cambridge University Press.
- Sen, Amartya, and Jean Dreze. 1989. “Hunger and Public Action”, Kaufmann, Daniel, and Ana Bellver. 2005. Transparenting Transparency: Initial Empirics and Policy Applications. Rochester, NY: Social Science Research Network. SSRN Scholarly Paper
- SDGs Index, 2018. Retrieve online from [<http://sdgindex.org/>]
- UNDP, 1997. Governance for Sustainable Human Development, A UNDP policy paper, pp 2-3
- UNDP, 2013a. Transparency International, “2015 and beyond: the governance solution for development”, Working paper, 01 / 2013.
- UNDP, 2013b, Issue Brief: Integrating the Rule of Law in the Post 2015 Development Agenda (2013). Retrieve online from [<http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/dg-publications/governance-and-the-post-2015-development-framework/>]
- UNDP HDR, 2018. Human Development Report, the techni-

- cal details. Retrieve online from [http://hdr.undp.org/sites/default/files/hdr2016_technical_notes.pdf] (accessed on May 2018).
- UNESCWA, 2017. United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia. Arab Region Progress in Sustainable Energy: Global Tracking Framework Regional Report. E/ESCWA/SDPD/2017/2.
 - UN, 2001. UN Comm. Sustainable. Dev. 2001 E/CN.17/2001/19, Available online from [<http://www.un.org/documents/ecosoc/docs/2001/e2001-29.pdf>] (Accessed on May 2018)
 - United Nations. 2014. Global Issues at the United Nations. Retrieved online from [<http://www.un.org/en/globalissues/governance/>]
 - UN, 2016. Sustainable Development Goals. Retrieve online from [<http://www.un.org/sustainabledevelopment/news/communications-material/>] (Accessed on May 2018)
 - UNSDSN, 2016. Preliminary Sustainable Development Goal (SDG) Index and Dashboard. Retrieve online from <http://unsdsn.org/wp-content/uploads/2016/02/160215-Preliminary-SDG-Index-and-SDG-Dashboard-working-paper-for-consultation.pdf>]
 - WGI, 2018. The Worldwide Governance Indicators. Retrieve online from [<http://info.worldbank.org/governance/wgi/#hom>]

- World Bank, 2018a. Yemen Economic outlook. Retrieve online from [<http://documents.worldbank.org/curated/en/722171523637393846/pdf/125265-MEM-April2018-Yemen-EN.pdf>]
- World Bank Data, 2018b. Retrieve online from[<https://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.DPND.YG?end=2016&locations=XD-XM-XO-XN&start=1977>] (accessed on March,2019).
- World bank Yemen, 2018c. The world bank in Yemen. Retrieve online from [<http://www.worldbank.org/en/country/yemen/overview>] (accessed on May,2018)
- World Bank, 2011 “Conflict, Security, and Development”, World Bank World Development Report, 2011, p. 65.





land.de/

- [15] M. K. Arjmandi, M. Pooyan, M. Mikaili, M. Vali, and A. Moqarehza-deh, "Identification of voice disorders using long-time features and support vector machine with different feature reduction methods," *Journal of Voice*, vol. 25, no. 6, pp. 275-289, Nov 2011.
- [16] D. Martínez, E. Lleida, A. Ortega, A. Miguel, and J. Villalba "Voice Pathology Detection on the Saarbruecken Voice Database with Calibration and Fusion of Scores Using MultiFocal Toolkit," *Advances in Speech and Language Technologies for Iberian Languages*. Springer Berlin Heidelberg, 99-109, 2012.
- [17] G. Muhammad and M. Melhem, "Pathological Voice Detection and Binary Classification Using MPEG-7 Audio Features," *Biomedical Signal Processing and Controls*, 11, pp. 1 – 9, 2014.
- [18] <https://statistics.laerd.com/spss-tutorials/mann-whitney-u-test-using-spss-statistics.php>. Accessed on March, 2017.



DOI: 10.1016/j.jvoice.2015.08.010.

- [7] A. Mahmood, M. Alsulaiman, and G. Muhammad, “Automatic Speaker Recognition using Multi Directional Local Features (MDLF),” *Arabian Journal of Science and Engineering*, vol. 39, no. 5, pp. 3799-3811, 2014 DOI: 10.1007/s13369-014-1048-0.
- [8] J.I. Godino-Llorente, P. Gomes-Vilda and M. Blanco-Velasco, “Dimensionality reduction of a pathological voice quality assessment system based on Gaussian mixture models and short-term cepstral parameters”, *IEEE Transactions on Biomedical Engineering*, vol. 53, no. 10, pp. 1943-1953. Oct. 2006.
- [9] A. Al-nasheri, G. Muhammad, M. Alsulaiman, and Z. Ali, “Investigation of Voice Pathology Detection and Classification on Different Frequency Regions Using Correlation Functions,” *Journal of Voice*, vol. 31, issue 1, pp. 3-15, 2017. DOI: 10.1016/j.jvoice.2016.01.014
- [10] Heman-Ackah YD, Heuer RJ, Michael DD, Ostrowski R, Horman M, Baroody MM, et al. “Cepstral peak prominence: a more reliable measure of dysphonia,” *Ann Otol Rhinol Laryngol*, vol. 112, pp. 324–333, 2003.
- [11] Markaki M, Stylianou Y. “Voice pathology detection and discrimination based on modulation spectral features,” *IEEE Trans Audio, Speech, Language Process*, vol. 19, pp. 1938–1948, 2011.
- [12] A. Al-nasheri, Z. Ali, G. Muhammad, and M. Alsulaiman. “An Investigation of MDVP Parameters for Voice Pathology Detection on Three Different Databases,” In *Sixteenth Annual Conference of the International Speech Communication Association (Interspeech’15)*, pp. 2952-2956, Dresden, Germany, September 2015.
- [13] Kay Elemetrics Corp., *Disordered Voice Database, Version 1.03 (CD-ROM)*, MEEI, Voice and Speech Lab, Boston, MA (October 1994).
- [14] W.J. Barry, M. Pützer, *Saarbrücken Voice Database*, Institute of Phonetics, Univ. of Saarland, <http://www.stimmdatenbank.coli.uni-saar>



7. References

- [1] G. Muhammad, G. Altuwaijri, M. Alsulaiman, Z. Ali, T. A. Mesallam, M. Farahat, K. H. Malki, and A. Al-nasheri, "Automatic Voice Pathology Detection and Classification Using Vocal Tract Area Irregularity," *Biocybernetics and Biomedical Engineering*, vol. 36, pp. 309-317, 2016. DOI: 10.1016/j.bbe.2016.01.004
- [2] Z. Ali, M. Alsulaiman, I. Elamvazuthi, G. Muhammad, T. A. Mesallam, M. Farahat, K. H. Malki, "Voice pathology detection based on the modified voice contour and SVM," *Biologically Inspired Cognitive Architectures*, vol. 15, pp. 10-18, January 2016. DOI:10.1016/j.bica.2015.10.004
- [3] G. Muhammad, T. Mesallam, K. Almalki, M. Farahat, A. Mahmood, and M. Alsulaiman, "Multi Directional Regression (MDR) Based Features for Automatic Voice Disorder Detection," *Journal of Voice*, vol. 26, no. 6, pp. 817.e19-817.e27, 2012. DOI: 10.1016/j.jvoice.2012.05.002
- [4] G. Muhammad, M. Alsulaiman, A. Mahmood, M. Almojaly, and M.A. Bencherif, "Voice Pathology Detection using Multiresolution Technique," 8th European Modelling Symposium (EMS2014), Pisa, Italy, October 21-23, 2014.
- [5] A. Al-nasheri, Z. Ali, G. Muhammad, M. Alsulaiman, K. Almalki, T. Mesallam, and M. Farahat, "Voice Pathology Detection with MDVP Parameters Using Arabic Voice Pathology Database," *The 5th National Symposium on Information Technology: Towards New Smart World (NSITNSW'2015)*, Riyadh, Saudi Arabia, 17-19 February 2015.
- [6] Z. Ali, I. Elamvazuthi, M. Alsulaiman, G. Muhammad, "Automatic Voice Pathology Detection with Running Speech by Using Estimation of Auditory Spectrum and Cepstral Coefficients Based on the All-Pole Model", vol. 30, Issue 6, pp. 757.e7-757.e19, November 2016.



6. Conclusion

In this work, we evaluated the combined features (ACPL, entropy) for different databases (MEEI, SVD) and investigated the performance of these features on eight different filters with specific frequency bands to assess the effect of each band on the detection process. In this paper, the obtained accuracies for detection varied on the same database as well as from one database to another. The best-acquired accuracies for detection were 99.97%, and 90.35%, for MEEI, and SVD, respectively. In addition, the best-achieved accuracies for classification were 99.52%, and 99.39% for the MEEI, and SVD, respectively. Some of the frequency bands performed better compared to the others, but the performance of consecutive combined bands was better than that of the individual band. The best performance was in the bands of frequency range 1000~6000 Hz. The use of the filters is much better than without filters. In addition, we found that the performance of peak values of autocorrelation with combination of entropy is better than the performance of peak and lag together combined with entropy. In future work, we will investigate the effect of the variety of voice disorders and their severities in the proposed system.

but different pathological samples. In addition, Godino et al. [8] used the MEEI database and reported an accuracy of 94.07%, while Martinez et al. [16] used the SVD and same classifier that we used and the attained an accuracy of 81%. The authors also used the MEEI database, and the acquired accuracy was 94.80%. Furthermore, Markaki et al. [11] used the MEEI database, and the attained accuracy for the classification was 94.10%, while Muhammad et al. [17] used the MPEG feature to detect and classify the voice pathology by using the MEEI database and SVM classifier, obtaining 99.41% accuracy with only seven features. Moreover, Al-nasheri et al. [12] used the SVD, and MEEI with the SVM classifier and used 22 MDVP parameters to detect the pathology, obtaining accuracies of 72.58%, and 76.36% for SVD, and MEEI, respectively. In our study, the obtained accuracy is comparable or better than the obtained accuracies in other methods.

Table 8: Comparison of accuracies between methods (pathology detection)

Methods	MEEI	SVD
Our Method	99.97%	90.35%
[Method [8	94.07%	-
[Method [15	94.26%	-
[Method [17	99.41%	-
[Method [16	94.80%	81.00%
[Method [11	94.10%	-
[Method [12	76.36%	72.58%

Table 8 shows the comparison between our method and the other methods used in different studies for detection by using MEEI, SVD. In our study, the highest obtained accuracies for detection were 99.69%, and 90.35% for MEEI, and SVD, respectively, while the highest achieved accuracies for classification were 99.52%, and 99.39%, for MEEI, and SVD respectively, using the combined feature.

Polyp Vs (cyst-paralysis)	1	81.14	84.12
	2	92.61	86.63
	3	96.58	87.95
	4	98.03	89.90
	5	98.28	89.46
	6	98.05	88.99
	7	98.39	89.19
	8	98.16	90.08

Table 7: *u-test* for the extracted features from the two databases

Filter No	MEEI p-values		SVD p-values	
	Entropy	Peak	Entropy	Peak
1	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
2	0.0001	0.0001	0.0391	0.0001
3	0.0001	0.0001	0.0998	0.0001
4	0.0001	0.0001	0.2135	0.0001
5	0.0001	0.0001	0.4876	0.0001
6	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
7	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
8	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001

As we can see from this table, the performance of entropy in the case of using SVD with filters 2, 3, 4, and 5 reflects fewer abilities to discriminate and to classify pathologies compared to the peak. It is clear that the extracted features from each database serve well for discriminating between normal and pathological samples, but the best performance was for the extracted features from the MEEI database. Generally, the obtained results in this study are better than or comparable to, other reported results using the two databases. For instance, the acquired accuracies were 94.26% and 91.55% for detection and classification, respectively in [15], where Arjmandi et al. used the MEEI database and the SVM classifier,

98.39%, while the highest acquired accuracies in the case of using SVD are 99.39%, 90.68%, and 90.08%. As we can see from Table 6, the best accuracies for the two databases were achieved in the case of classification type Cyst Vs (polyp-paralysis).

Moreover, the calculated p-values for the entropy and the peak features shown in Table 7 indicate that each feature has an ability to detect and classify pathological samples. We can infer from Table 7 that the peak value has better ability to detect and classify pathology than the entropy.

Table 6: The performance of the combined filter in classification with using filters in the two used databases

Classification Type	Combined Filters	MEEI	SVD
(cyst Vs (polyp-paralysis	1	91.20	98.38
	2	96.52	98.44
	3	99.17	98.88
	4	99.50	98.94
	5	99.30	99.19
	6	99.52	99.39
	7	99.07	99.13
	8	99.21	99.08
(Paralysis Vs (cyst-polyp	1	75.05	82.40
	2	90.37	84.92
	3	96.58	86.89
	4	98.65	87.55
	5	97.78	89.53
	6	98.36	90.68
	7	96.38	89.28
	8	98.53	87.09

shows the ROC curve of the extracted features from the two used database.

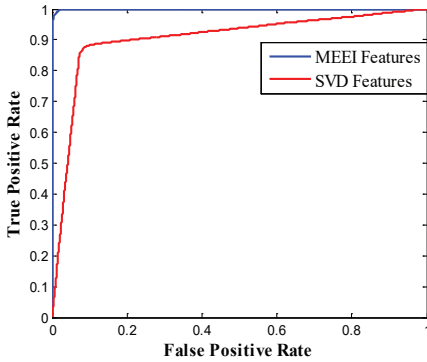


Figure 3: ROC curve for the two used databases

5.2 Classification

We perform two distinct classifications: one without using filters, and the other one without filters. Table 5 shows the acquired accuracies in the two used databases without filtering. The experiments in both cases rely on the classification types: Cyst Vs (polyp-paralysis), Paralysis Vs (cyst-polyp), and Polyp Vs (cyst-paralysis).

Table 5: Classification obtained accuracies of the combined features without using filtering in the two databases

Classification Type	(%) Accuracies	
	MEEI	SVD
(Cyst Vs (polyp-paralysis	90.89	98.39
(Paralysis Vs (cyst-polyp	78.92	81.59
(Polyp Vs (cyst-paralysis	82.30	83.31

Table 6 displays the highest acquired accuracies in the individual filter and consecutive combined filters. We can infer from the obtained accuracies mentioned in this table that the contribution of the individual filter is less compared with the combined filters in all cases. In the case of using the MEEI database, the highest gained accuracies are 99.52%, 98.65%, and

	(8~1) 8	99.90	99.94	99.92
SVD	(7)1	64.62	78.32	71.65
	(6~5) 2	69.33	81.85	75.76
	(7~5) 3	78.26	88.08	83.30
	(7~4) 4	84.14	90.29	87.29
	(8~4) 5	84.93	91.98	88.55
	(8~3) 6	85.79	91.80	88.87
	(8~2) 7	88.05	92.52	90.35
	(8~1) 8	87.82	92.10	90.02

Table 4 shows the performance of the best one filter, the best two combined filters, and so on until the best eight combined filters. It can be inferred from the variation of the obtained accuracies in the same database that every filter has different contribution to detect voice pathologies depending on the frequency band that assigned to that filter.

Figure 2: Performance of individual filter on the two databases

The variation of the obtained accuracy from the two databases may be caused by different reasons: (1) the severity of voice pathologies, which are not the same between the two databases, as shown, for instance, in Table 2, and Table 3, where sensitivity (to pathological samples) varies from one database to another; (2) the recording environment, and the regulation of the recording are not the same between the two databases; (3) in the case of the MEEI database, the recording environments for pathological and normal samples were not the same; and (4) the number of samples taken from each database in this study are not the same. The variation of the accuracies in the two different databases is illustrated in Table 2, and Table 3. It is obvious from these tables that the highest accuracies on the eight different bands are acquired in case of using the feature that was extracted from the MEEI database. Figure 2 reflects this variation in the accuracies in the case of the extracted features from the MEEI database. Figure 3

Table 3: Detection accuracies in the two databases with filtering

Database	% SN	% SP	%ACC	AUC
MEEI	99.90	99.94	99.92	0.99
SVD	87.82	92.10	90.02	0.90

As we can see from the two tables Table 2, and Table 3, the obtained accuracies are varied from one database to another. The reason behind this variation is that they have been different in protocols, environments, and samples. By comparing the accuracies in these tables, we can notice that the obtained accuracies in the case of using filters are much better than the obtained accuracies in the case of without using filtering. The obtained accuracies using filter bank are changed with relative improvement 2.76 %, and 39.00 % for MEEI, and SVD, respectively. These improvements indicate that analyzing a voice signal using different band-limited signals is better than analyzing the voice signal using one full band. This justifies that use of filtering in the proposed method. To check the performance of each filter, and the combined filters on discriminating between normal and pathological samples, various experiments were performed, but we only reported the highest obtained accuracy for the optimal individual filter, and for the finest combination of consecutive filters.

Table 4: Best detection performance on different number of filters from the two used databases with (ACPL + entropy) features

Databases	Combined Filters	% SN	% SP	% ACC
MEEI	(6)1	94.17	99.00	97.14
	(6~5) 2	99.19	99.74	99.53
	(7~5) 3	99.71	99.83	99.78
	(7~4) 4	99.94	99.97	99.96
	(8~4) 5	99.83	99.82	99.82
	(7~2) 6	99.97	99.96	99.96
	(8~2) 7	99.92	100.00	99.97

5. Results and Discussion

The results of the performed experiments for pathology detection and classification are expressed in terms of accuracy (ACC), sensitivity (SN: the proportion of pathological samples that are positively identified), specificity (SP: the proportion of normal samples that are negatively identified) and area under the Receiver Operating Characteristic (ROC) curve called AUC. These terms are shown in Table 2 and Table 3. In this paper, we performed distinct experiments with, and without filtering the signals in the both cases of detection and classification. We reported only the combination between ACPL and entropy because it gave better accuracy than each one separately.

5.1 Detection

We performed two experiments on the extracted features from the two databases using the combined features (ACPL, and entropy) without filtering the signals. The reason behind using this kind of experiment is to verify whether we need filters in the proposed method or not. Table 2 shows the obtained accuracies on each database. The achieved accuracies were 97.24 %, and 64.79 % on the MEEI, and SVD databases, respectively.

Table 2: Detection accuracy in the two databases without filtering

Database	% SN	% SP	%ACC	AUC
MEEI	94.06	99.23	97.24	0.97
SVD	48.32	80.44	64.79	0.64

Table 3 shows the detection accuracies from the two databases with using the concatenated features for the eight filters. The obtained accuracies were 99.92%, and 90.02% in the MEEI, and the SVD databases, respectively.

cal samples, and between the diseased samples.

4. *Experiment*

Before performing the experiments, the taken samples from the two databases were down sampled to 25 kHz. Various experiments were performed for the detection and classification of voice pathologies. In the case of detection, we performed two experiments (each one for one database) to extract the features from these databases. The extracted features are ACPL, entropy, and the concatenation between them. After the features are ready for each database, we performed thirty-six experiments on each database with the three extracted features individually. Eight experiments were performed on each individual filter, and the rests of thirty-six experiments were performed on each consecutive combined filter. Furthermore, we performed two experiments without using filtering on the signal on the extracted sample from the two databases. In the case of classification, we performed six experiments (three experiments on each database) to extract the features relying on the classification type. For each classification type, we performed thirty-six experiment (on each database) with the same scenario in detection. In addition to these experiments, we performed a different experiment using u-test [18] to see the significant differences between normal and pathological samples on each database with peak and entropy features separately. The output from each filter of the normal samples represents the normal class and the output from each filter of pathological samples represents the pathological class. The null hypothesis of the u-test is: “there is no significant difference between the two classes,” while the alternate hypothesis for this test is “there is a significant difference between the two classes.”

93.75, 187.5, 375, 750, 1.5K, 3K, and 6K Hz.

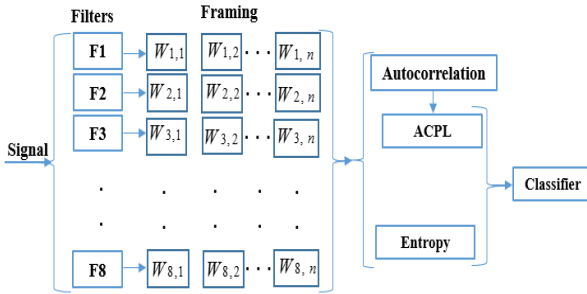


Figure 1: Block diagram of the system of the proposed feature extraction method.

The output from each filter is divided into N frames. From each frame, we extract two features: peak (P) and lag (L) values that resulted from autocorrelation (AC) are called (ACPL), and entropy values. The peak value is the maximum value of autocorrelation performed on each frame, and lag is its corresponding value at time lag t. To calculate the entropy, we normalize the sample values of each frame by subtracting the mean considering the normalized values as the probability. The AC function of a signal in a frame can be computed as follows:

$$A(\tau) = \sum_{n=0}^{N-\tau-1} s(n)s(n+\tau) \quad (1)$$

Where $0 \leq \tau \leq L - 1$, L is the maximum lag value, N is the number of samples in a frame, and t is the lag. Normalization by subtracting the mean, and the entropy can be calculated by using equation (2), and (3) respectively.

$$P_i = \text{Normalized}(e_i) = e_i - \frac{1}{N} \sum_{j=1}^N e_j \quad (2)$$

where N is the total number of samples in the frame and e_i is the i^{th} sample in the frame.

$$\text{Entropy} = -\sum_{i=0}^{N-1} P_i * \log_2(P_i) \quad (3)$$

The extracted features (ACPL and entropy) for all frames form a vector of features that will be fed to the SVM classifier for the detection and classification purposes between normal and pathologi-



2. Databases and Samples

In this study, the two used databases represent two different languages: Massachusetts Eye and Ear Infirmary (MEEI; English), and Saarbrücken Voice Database (SVD; German). These databases contain a sustained vowel /a/ and continuous speech recorded at different sampling frequencies. The MEEI is commercialized by Kay Elemetrics [13], and the SVD is a freely downloadable database [14]. In this study, sustained vowels /a/ of subjects suffering from vocal folds cyst, unilateral vocal folds paralysis, and vocal folds polyps, are considered. The distribution of the samples is provided in Table 1.

Table 1: Normal and pathological samples from two different databases.

Database	Normal	Pathological			
		Cysts	Paralysis	Polyp	Total
MEEI	53	10	71	20	101
	(34,19)	(6,4)	(39,32)	(11,9)	
SVD	266	6	212	45	263
		(1,5)	(139,73)	(26,19)	

The number of male and female samples for each disorder is enclosed within the parentheses. 3. Proposed Method

The main objective of this study is to develop features with the capability to obtain high accuracy of detection and classification of voice pathologies, and jointly to investigate the performance of different frequency bands on the detection and classification processes using these features. The Extracted features are obtained by using two distinctive approaches: autocorrelation and entropy. Figure 1 shows the block diagram of the proposed method of the system. As it is shown in Figure 1, the signal is fed to a bank of filters, which consist of eight bandpass filters with center frequencies spaced on an octave scale. The center frequencies are 31.25,

1. Introduction

Voice pathology detection and classification systems play a key role within the field of voice pathologies [1-5]. They can effectively be used to help clinicians to detect and classify the existence of any voice pathologies by screening them [6]. However, detecting and classifying pathologies need robust and accurate features that can be extracted from the voice or speech signals. In the last fifteen years, most of the used features were derived from automatic speech recognition [7, 8], and some of them were dedicated for voice pathologies [9, 10]. There are various avenues of research within this field that really need more exploration in depth. For example, most of the well-known features in this area were found to have good accuracy in a particular dataset; however, they fail to have decent accuracy in other datasets [11]. In our previous work in INTERSPEECH 2015, we demonstrated that the widely available features included within the multi-dimension voice program (MDVP) did not perform equally well in the two used databases. Some features were good for one database, while some other features were suitable for other databases [12]. Therefore, there is a need to develop a feature set, which will work well independent of the databases. In this paper, we propose a method by using two different approaches to extract features from the voiced signals that will be used the voice pathology detection and classification system; in conjunction with investigating the effect of different frequency regions in detecting and classifying pathologies using these features. The two used approaches for extracting features in this study are autocorrelation and entropy. These features are evaluated in individual databases. A support vector machine (SVM) based classifier are used in the system. The rest of this paper is organized as follows: section 2 provides an overview of the speech databases, and the used samples; Section 3 presents the methodology and tools using in this study; Section 4 gives experimental setup; Section 5 presents results and discussion, and finally; Section 6 draws some conclusions.



Voice Pathology Detection and Classification on Different Frequency Bands Using the Combination of Autocorrelation and Entropy Features

Dr. Ahmed Alnasheri

Assistance professor in Information
Technology Department

Teacher at Iqra'a University for Science,
a.alnasheri@yahoo.com

Abstract

Automatic voice pathology detection and classification systems can assist clinicians to early detect the existence, but also allow them to monitor the development, of voice pathologies. In this paper, we explore two different approaches to extract features from speech signals for the purpose of automatic detection and classification of voice pathologies. The first approach is based on the autocorrelation approach and the second one on entropy. In this work we showed that the performance of new features (ACPL) individually in combination with entropy is better than their performance together in combination with entropy. We also report the effect of filtering on the detection and classification procedure. Experiments with two databases show that the suggested methods achieve excellent performance for both tasks. For the Massachusetts Eye and Ear Infirmary database, we achieved 99.97% correct detection and 99.52% correct classification. For a second database, referred to as Saarbrucken Voice Database, we have achieved 90.35% and 99.39%, respectively. Support vector machine classifier was used throughout the system.

Index Terms: Voice pathology detection and classification, SVD, MEEI, SVM, u-test, ACPL

Relationships: Evidence from Small Lending Business Data”, *The Journal of Finance*, vol. 49, p. 3-37.

13. Soltani B. (1996), “Opinion of bankers and financial analysts on information contents of accounting and audit reports”, *papier présenté au 17ème congrès de l'Européen Accounting Association, Venise* page 20.
14. Sudsomboon, S. and Ussahawanitchakit, P.(2009), “Professional Audit Competencies P: The Effect on THAI'S CPAs Audit Quality, Reputation, and Success”, *Review of Business Research*, Vol.9, No.3, pp.66-85

References:

1. Cole, R.A. (1998), "The importance of relationships to the availability of credit", *Journal of Banking and Finance*, Vol.22, pp. 959-977.
2. Curtis, J.K, (1992), "The reliability of perception based annual report disclosure studies", *Accounting and business research*, pp. 31-43.
3. Citron D.B. and Taffler R.J. (1992), "The audit report under going concern uncertainties: an empirical analysis", *Accounting and Business Research*, vol. 22, n° 88, pp.337-345.
4. Estes, R., Reimer, M., (1977),"A study of the effect of qualified auditors opinions on bankers lending decisions", *Accounting and business research*, pp. 250-258.
5. Firth,M. (1980), "A note on the impact of audit qualifications on lending and credit decisions" ; *Journal of Banking and Finance* ; pp. 257-267
6. Harhoff, D. and Körting, T. (1998), "Lending relationships in Germany: Empirical evidence from survey data", *Journal of Banking and Finance*, vol.22, pp.1317-1353.
7. Houghton K.A (1983), "Accounting Data and the prediction of Business failure: The setting of priors and the Age of Data", *journal of accounting research*, pp.361-368.
8. Jensen, M.C. and Meckling, W.H., (1976), "Theory of the Firm: Managerial behaviour, Agency Costs and Ownership Structure", *Journal of Financial Economics*, 3. pp. 305-360.
9. Johnson, D.A. & Pany, K. (1984), "Forecasts, auditors review and bank loan decision", *Journal of Accounting Research*, vol.2.
10. Lasalle R.E,Randall, A.Aanadarajan&Asokan. (1997), "Bank loan officers reactions to audit reports issued to entities with litigation and going concern", *Accounting horizons*, vol.11,pp.33-40.
11. Libby. R. (1979), "The impact of uncertainty reporting on the loan decision", *Journal of Accounting Research*, p.35-57.
12. Petersen M.A., Rajan R. (1994), "The Benefits of Lending



CONCLUSION

To empirically investigate our problem, we collected forty (40) actual cases of investment credit with eight Yemeni banks (28 cases and 12 cases agree rejection). In light of the relative importance shown by the Respondents That There it is shows a statistically significant impact report for the Conservatives.

The auditor credit officer to put the client's assessment, this refers to the realization of the importance of credit officers report Conservatives, where credit officer is aware that there is a serious reservation on the auditor of the items contained in the financial statements The decision to grant, as the Conservatives credit officer report is anxiety and lack of trust, and that there are some irregularities It can affect the financial position. The study showed that the auditor's report Conservatives is of importance and usefulness of the credit officers and that a conservative report affects the credit officer's impressions about the client and affect credit decisions, particularly decisions related to interest rate.

Recommendations:

On the basis of the findings of the study, the following recommendations can be made:

1. First, the interested institutions as the profession council and auditors organization need to adopt the international accounting standards' requirements to fit the Yemeni legislations and laws.
2. Second, the coordination between the Central Bank of Yemen, Yemeni accountants association, the banks and any other concerned entity in establishing an independent website includes all the information include all type of institutions.
3. Third, it is important for the banks to ration credit because it will minimize the risk of default.
4. In general, external audit in Yemen, did not reach the required level due because the absence of local standards and the failure to apply the international standards, therefore, I commend activating the accounting standards so that the auditing gains the confidence.

Table 4: Test of Signification

	t	Signification
Unqualified Report	4,422	0,000***
Qualified Report	-0,142	0,888

The results shown in the table, the variable that has a significant impact on the decision to grant bank loans is the pure and simple report. Indeed, the particular context of Yemen that simple reports submitted by companies allow the latter to benefit from bank loans.

From these results, the hypotheses number two is rejected. These results are contrary to theoretical expectations are due to the particular context of Yemen is a country that can be considered a developing country.

The latest event of the form of the auditor opinion of positively influences the bank credit decision is consistent with our theoretical predictions. In Indeed, the associated coefficient for this variable is negative and statistically insignificant sign. This allows us to reject the hypothesis and called to confirm that the form of the audit report whether outright certification; certified with reservation or refusal of certification has no significant influence on the decision to bank credit. It seems that in Yemen, bankers do not take into account the opinion of the auditor to decide on the granting of investment credit. This confirms the results of Johson and Pany (1994) and invalidates the results of Soltani (1996) and Lasalle and Anandarajan (1997). We can say that the banks do not give importance to the opinion of the auditor because the audit report does not guarantee the reliability, regularity and fairness of the financial statements. Otherwise, the fear of non-renewal audit mandate is among the constraints that drive the listeners to form an outright opinion.

have not received a bank loan and whether or not for financial reasons.

This analysis allows us to have an idea about the number of file accepted without being able to advance specific and convincing explanations. To remedy this problem, we will continue to analyze and interpret other variables.

Table 3: Statistique Descriptive of Audit Report

Variable	Bank's Decision	Number Of Observation	Mean	Ecart-type
Audit Report	0	12	0,5	0,522233
	1	28		0,48795
TOTAL		40	0,6	

Audit report is a binary variable that takes the value 1 if the audit report of the company is without reservations and 0 otherwise. This is a variable that is introduced to estimate the weight that could have the audit report on the decision to grant bank loans. We are interested in us as the presence or absence of reserve in the auditor's report without distinguishing between different types of reserves.

From this primary analysis, we note that on average 60% of the companies belonging to our sample provide audit reports without reservations, while 40% of reports with reservations. We can argue that there are companies that receive bank loans while the audit report shows a reserve (averaging almost 36%). Indeed, specifying the analysis, which is always primary, we see that on average 64.28% of audit reports of companies that received a favorable response are outright reports. While nearly 36% of these audit reports have reservations. This result does not minimize the quality of the audit report since reservations are multiple and have different significances.



0: Otherwise.

✓ **The Form of The Audit Report**

Since the variable “form of the audit report” is a categorical variable and to be introduced in our model, therefore, it must be transformed into dummy. So this variable is a binary variable, dummy, dummy that takes two values, namely:

- 1. If Auditor opinion is favorable;
- 0. If Auditor opinion is unfavorable.

Noting that: An opinion is favorable in cases where the form of opinion is pure and simple certification and is unfavorable in case of certification qualified or in case of refusal Certification.

4. Empirical Results and Interpretations

In terms of bank lending, the criteria for assessments of credit application are diverse. Indeed, there is no standard methodology or precise reasoning in the decision of the bank. The accounting and financial information determined from the audited financial statements are the areas of interest of our research. Adding to this, the relationship between bank and enterprise, as well as the presence of bank guarantee which elements are taken directly from the specific context of Yemeni banks. Indeed, Yemen, banks are the only means of financing due to the lack of financial market can meet the expectations of donors in general and companies that make up the country’s economy in particular.

Table 2: Descriptive Statistics of the Variable credit demands

	Frequency	Percent
Rejection	<u>12</u>	<u>30%</u>
Agreement	<u>28</u>	<u>70%</u>
<u>Total</u>	<u>40</u>	<u>100%</u>

From these results we see that 30% of our sample of companies



3.2. Data Collection

A special feature of this study lies in the fact that the data are real cases of investment credit application. These accounting data collected from eight banks for the specific purposes of this study:

- Arab Bank,
- International Bank of Yemen,
- Yemen Commercial Bank,
- Yemen National Bank,
- Tadamon International Islamic Bank,
- Saba Islamic Bank, Gulf and Yemen Bank,
- Cooperativ & Agricultural Credit Bank

The collection was based on on-site consultation real rejection cases and granting investment credit records. This collection lasted nearly three months. We used to study 40 cases of actual bank lending with eight banks. These bank credit files were provided by credit granting Yemeni officials within banks.

3.3. Definition and Measurement of Variables

We go to the following define the variables of interest in the study and provide for each of them measuring instruments used in previous research while specifying those that we will use in this study or investigation; it is important reporting the existence of a multitude of measurement indicators for each variable of the study of interest. However, we limited ourselves to the most frequently used and cited ratios at the litterateur.

✓ The Decision of bank loans

At this research aims to empirically identify the determinants of the policy of granting bank loans while referring to the financial statements. The dependent variable is the decision to grant credit. This variable is a dummy variable qualitative (dichotomous) .It will measure in a direct way, as in the study by Cole (1998), the appearance of bank lending. The lending decision will be equal to:

1: If the credit demand is accepted;

3. Methodology

3.1. The Sample of the research

Foreign studies previously approached closely the issue of bank lending were based on large samples collected from large databases Cole (1998); Harhoff and al (1998); Petersen and al (1994).

The sample for this study was not contained as many banks, it was limited to forty (40) commercial and industrial enterprises Yemenis sought investment loans during the period 2007-2009 and whose financial statements are audited by an external auditor. We chose this period because it is the most recent. Cases of bank credit that could collect are not chosen randomly, but according to data availability in each credit responsibly. The sample is divided between two groups: a group of accepted credit companies (28 cases) and a group of non-accepted credit companies (12 cases). The description of the sample is represented as follows:

Table 1: Sample Description

	STUDY GROUP	
	Agreement (1)	Rejection (0)
Number Of Cases Credits	28	12

- 1: Group of companies whose credit demands are accepted.
- 0: Group of companies whose credit demands are rejected.

The selection of files to study was carried out jointly with the heads of the banking credit department.

Unlike Harhoff et al (1998) and Cole (1998), who are interested in companies from various economic sectors, we focused our interest to business and industry. With this decision, we tried to avoid the heterogeneity of the population of problems to better identify their common trends. We also focused on one type of bank credit namely the investment credit. The specific choice of investment credit is also justified by the importance of these credits as a means of business financing Yemenis.

statements with the subject studied and their attitude to annual reports certified without reserves. Houghton (1983) concludes that a subject does not transmit enough information to significantly alter the decision of the bankers. The results of the study indicate that the bankers simply spoke more frequently related reserves the unqualified report from the information used in their decision.

Firth (1980) aims to measure the influence of British reports most commonly used in the reaction of bankers and financial analysts. In his work, he incorporates the following formulations: certification without reservations on the subject of going concern; reserve on the valuation of assets and reserves for non-compliance with certain rules and accounting practices, to measure the influence of the most commonly, Firth (1983), In his work, he used the following formulations: unqualified certification; reservation on the going concern; reservation on the valuation of assets and a reserve for non-compliance with certain accounting rules and practices. The author shows that, except for the reservation expressed in non-compliance with accounting principles, bankers and financial analysts react differently according to the opinion given to the company concerned. Indeed, the reservation to the going reflecting uncertainty about the continuity of the operation of the business and disagreements manifested in asset valuation methods so well in his present significant information content.

As part of our study, we will considered that the form of the audit report (The auditor's opinion) has a significant impact on decision-making on bankers of bank credit to firms asylum such a credit in the context of Yemen. In addition, we can advance the hypothesis Following:

H01: The opinion of the auditor with reservation has a positive effect on the credit officer's decision

H02: The opinion of the auditor without reservation has a positive effect on the credit officer's decision

- The auditors believe that their examination of the accounts is accomplished with a minimum of errors and this increases the confidence of bankers.
- The bankers do not consider, in turn, the presence of the listener as a determining factor in the decision to grant credit.

Soltani (1996) attempted to study the impact of audit on the attitude of bankers and financial analysts. To do this, he conducted a questionnaire survey sent to 350 bankers and analysts financiers. It be noted that the questionnaire was on the financial statements of a company include 10 questions qualitative and 4 quantitative. In a different, Soltani (1996) conducted a preliminary study in the French context, whose goal is to assess the importance, in the eyes of bankers and financial analysts, information contained in the reports of the auditors including when they contain reserves. The author also interviewed users instead of report the auditor among other sources of financial and accounting information. In this research, the author has classified the opinions expressed in four main groups:

- Reports unreservedly and observations.
- Reports with reservations.
- Reports with observations, comments and findings.
- Reports with a refusal of certification.

The results of this research show that: bankers and financial analysts agree on a large auditor's reports as a reliable source of information. It can be applied by the fact that bankers and financial analysts do not base their decisions on personal judgments. Regarding audit reports with reserve, decision makers attach great importance to this information. Libby (1979), Houghton (1983) and Gul (1987) focused their study on only uncertainty reserves "subject to" under the Anglo-Saxon standards, trying to examine the effect of this type of reservation responsible for the decision of bankers credit.

Thus, Libby (1979) and Gul (1987) tried to compare their work through feedback from users concerned with the examination of financial

- Reports with a certification refusal.

The results of this research show that: Bankers and financial analysts agree on a substantial auditor reports as a reliable source of information. It can be applied by the fact that bankers and financial analysts do not base their decisions on personal judgments.

2.2. Institutions lending and Auditor Report

Institutions lending need reliable information to carry out their activity, and one of these sources of information is the opinion of the auditor, in order to ensure the accuracy of the information presented in the financial statements requires the banker that these statements are reviewed by an independent auditor.

For the evaluation of credit, commercial bank tests the ability of the borrower firm to meet its obligations to pay its debts when due in accordance with the contractual terms of credit. The judgment of the client's ability to pay its debts or credit risk requires that the loan officer or otherwise responsible credit estimates the probability distribution of future cash flows for the customer in question to service the debt.

The audit report is the medium of communication between the auditor and users of financial statements. It represents the most important aspect of the audit process and the listener it uses to transmit the audit results to the users of financial statements. The expected effect of the audit report on user decisions is one of the important factors that stands behind the demand for audit services. In this, the supply of accounting and financial information is particularly of information concerning the financial statements of companies translated through the auditor's report.

Johnson and Pany (1984) attempted to study the role of the auditor in the process of lending banker. The researchers analyzed the views of 119 of 104 bankers and auditors on the financial statements of a fictitious company. The objective of this study is whether the provisional accounts examined by an auditor are considered more reliable and quality by the bankers. The results of this study are as follows:

The role of accounting information is to allow the user to make a judgment about the situation of the company. However, decision makers in credit are based on a process of anticipation in the future. In this sense, accounting information disclosed must allow bankers to better predict some indicators considered of paramount importance as they give an idea about the company's ability to honor its commitments. Pany and Johnson (1984) have attempted to study the role of the auditor in the process of lending banker. The researchers analyzed the views of 119 104 bankers and auditors on the financial reports of a fictitious company. The objective of this study is whether the provisional accounts examined by an auditor are considered more reliable and quality by the bankers. The results of this study are as follows:

- The auditors believe that their examination of the accounts is accomplished with a minimum of errors and this increases the confidence of bankers.
- Bankers do not consider, on the other, the presence of the auditor as a determining factor in the credit decision.

Soltani (1996) tried to study the audit impact on the attitude of bankers and financial analysts. To do this, he conducted a questionnaire survey sent to 350 financiers. il banker and analysts note that the questionnaire was on the financial statements of a company include 10 questions qualitative and 4 quantitative. In an environment different, soltani (1996) conducted the first study in the French context, which aims to assess the importance, in the eyes of bankers and financial analysts, the information contained in the reports of the auditors including when they contain reservations. The author also questioned the place of the report of the auditor among other sources of financial and accounting information. In this research, the author has classified the views expressed in four main groups:

- The unqualified and without comment.
- Reports with reservations.
- Reports with comments, remarks and findings.

1. Introduction

Financial statements play a key role in the assessment of credit risk. Indeed, the state of cash flow allows decision makers to estimate the distribution of future cash flow of the company to meet its commitments.

In all countries, the current finance is characterized by movements of the development and modernization of financial markets. Faced with intense competition or increasing the credit institution and especially the bank is ever more closely linked to all sectors of economic and social activity in the country (economy, finance, money, trade, industry, agriculture, etc.).

Because the financial market in Yemen is not developed, the Bank plays an important role in financing the economy Yemeni. The establishment of a financial market in Yemen is of particular importance since it is a primary requirement for successful economic efforts put in place to promote economic growth and to improve investment policies and mobilization of savings into productive investment.

Bankers need different information to properly assess the situation of the company customers. However, the latter does not provide timely information for such a decision of credit. For the evaluation of credit, commercial bank tests the ability of the borrower firm to meet its obligations to pay its debts when due in accordance with the contractual terms of credit, the judgment of the client's ability to pay its debts or credit risk requires that the credit manager estimates the probability distribution of future cash flows for the customer in question to service the debt.

2. Background and Hypothesis Development

2.1. Audit Report Quality

Audit report quality adds a significant value to investors in capital markets because they often use audited financial statements by auditors as the main basis for investment decisions, Sudsomboon and Vssahawanitchakit, (2009). Citron and Taffler (1992) specify that an audit report will be of high quality if it is the result of a technically competent and independent audit process.

The Effect of External Auditor's Report on the Credit Decision for Yemeni Banks

Dr. Saleem Hussein Al-Akari

PhD in Accounting Sciences University of Manouba, Tunisia

E-mail: alaguarisaleem@gmail.com

ABSTRACT

The purpose of this study was to examine the effect of external auditor's report on credit decision in Yemen banks to identify if the type of audit report affects credit decision.

To empirically study our problem, we collected forty (40) cases actual investment credit from eight banks Yemenis (28 cases and 12 cases of agreement of rejection). The results of the study showed that auditor's report is considered as one of the important sources for credit officers in making their credit decision. The study also showed that qualified auditor's report, compared to clean reports, influences the credit officer's decision. Finally the study concludes that there are significant statistical differences between the various types of qualified auditor's reports in affecting the credit decision. Based on the conclusions of the study, the researchers recommend that the banks should increase their reliance on the various types of audit reports in making credit decisions, and pay more attention to disclosure and accounting policies qualifications. The researchers also recommend that the Yemen Association of the Certified Public Accountants should encourage the auditors to be very careful when expressing their opinions about the financial statements in order to avoid misleading decision makers.

Keywords: External Auditor, Auditor's Report, Credit Decision, Yemeni Banks.



nance in Crisis and Post-conflict Countries: 7th Global Forum on Reinventing Government, Building Trust in Government, 26-29 June 2007, Vienna Austria. *United Nations Publications*.

- [24] Babily N., 2018, Good Governance, Definition, dimensions and requirement. Egyptian Institute for studies.
- [25] Rogers, J., 2018. Local Governance in Yemen Theory, Practice, and Future Options. Berlin. *Berghof Foundation*
- [26] Collier, P., 2003. Breaking the conflict trap: Civil war and development policy. *World Bank Publication*.

- ities and Social Sciences, Vol. 11 No.1, pp.1-8.*
- [13] Stoker, G., 1998. Governance as theory: *five propositions*. *International social science journal*, 50(155), pp.17-28.
- [14] Commission on Global Governance, 1995. Our global neighbourhood: the report of the Commission on Global Governance. *Oxford University Press*.
- [15] UNDP, 2012. Governance for Peace: *Securing the Social Contract*.
- [16] WGI, 2019. The Worldwide Governance Indicators. Retrieve online from [<http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>]
- [17] Abdellatif Am 2003. Good governance and its relationship to democracy and economic development. *In Global Forum III on Fighting Corruption and Safeguarding Integrity, Vol. 20*, p. 31.
- [18] Kauzy, J.M., 2003. Reconstructing public administration in post-conflict countries: Leadership and institutional capacity implications. United Nations Leadership and Social Transformation in the Public Sector: *Moving from Challenges to Solutions, New York: United Nations*, pp.45-54.
- [19] UNDP, 2008. Crisis Prevention and Recovery Report 2008-Post-Conflict Economic Recovery Enabling Local Ingenuity. bureau for crisis prevention and recovery.
- [20] World Bank, 2018, New country classifications by income level: 2017-2018, <https://blogs.worldbank.org/opendata/new-country-classifications-income-level-2017-2018> (accessed on Dec,2019)
- [21] Johansson, R., 2007. On Case Study Methodology. *Open house international, Vol. 32 No. 3*.
- [22] BTI, 2019. Bertelsmann Stiftung's Transformation Index. Retrieve from [<https://www.bti-project.org/en/reports/country-reports/detail/itc/yem/>]
- [23] Rondinelli, D.A., 2007. The Challenges of Restoring Gover-



References

- [1] Moyer, J.D., Bohl, D., Hanna, T., Mapes, B.R. and Mickey, R., 2019. Assessing the Impact of War on Development in Yemen. *United Nations Development Programme (UNDP)*: Sana'a (Republic of Yemen).
- [2] CSO, 2019. Central Statistical Organisation- Yemen . <http://www.cso-yemen.com/content.php?lng=english&cid=131>
- [3] OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs), 2018. *Global Humanitarian Overview 2019*.
- [4] Yemen's Economic Outlook – April 2019, accessed Jan 8, 2020, [<http://pubdocs.worldbank.org/en/365711553672401737/Yemen-MEU-April-2019-Eng.pdf>]
- [5] Anand, S. and Sen, A., 1994. Human Development Index: Methodology and Measurement. <http://hdr.undp.org/en/content/human-development-index-hdi>
- [6] UNOCHA, Y., 2018. *Humanitarian Needs Overview 2019*.
- [7] Hamid, K. and OSBERG, S., 2018. An Institutional Framework For Post-Conflict Reconstruction In Yemen.
- [8] Gaghman, A., 2020. The Importance of Good Governance on Achieving Sustainable Development Case Study: Yemen. *KnE Social Sciences*, pp.170-192.
- [9] UNDP, 1997. Governance for Sustainable Human Development, *A UNDP policy paper*, pp 2-3
- [10] Holzer, M. and KIM, P.J. eds., 2002. Building good governance: Reforms in Seoul. *National Center for Public*.
- [11] Debiel, T. and Terlinden, U., 2005. Promoting good Governance in post-conflict Societies. collaboration with Tim Der-twirke, Armin Nolting, Martha Gutiérrez. Eschborn: *Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit Discussion Paper*.
- [12] Keping, Y., 2018. Governance and Good Governance: A New Framework for Political Analysis. *Fudan Journal of the Human-*

the State and the individuals, and thusly, it is the hatchery of open trust or question in government.

The reconstruction of Yemen should aim to transform the country to better state, and not only to restore the status quo ante. Yemenis and private, NGO, local administration must be associated with this procedure from the arranging stages to guarantee authenticity and local possession; at last, local actors will be answerable for actualizing these plans.

As we examined, Every post-conflict circumstance is interesting and requires a unusual institutional improvement procedure, so Yemeni government is prescribed to (I) make a thorough national program for re-inforcing administration and open organization; delineating its recommendations for changing and administration the open help, (ii) building up a common vision and clear crucial administration and open organization foundations; (iii) cherishing the standards of good governance in formal systems, for example, composed constitutions; (iv) make the institutions more dynamic; (e) advancing participatory democracy government and local administration; and (f) building base framework for peace, including establishments and components to intercede questions.

Acknowledgment

The physical and technical contribution of ‘ULTARE Consultation’ is truly appreciated. Without their support and funding, this project could not have reached its goal.

private associations and reinforce regulatory limit in the private part or associations of common society to convey administrations that supplement those of the public sector [24].

In the event that the war proceeds, viable local administration will be one of only a handful hardly any components accessible to address the pressing needs of Yemen's people and to keep further fracture and security rivalry under control. The Local Authorities Law, Law 4 of 2000 and its change in Law 18 of 2008, remains the lawful reason for nearby administration in Yemen, setting the jobs, obligations, and specialists vested in the national government, the representative, the local council, the governorate body, the chief general, and district-level board [25].

Toward the end, the suggestions to re-establish the governance in Yemen can be abridge in the accompanying focuses:

1. Restoring Effective Governance and Building Trust in Government
2. Establishing Safety and Security
3. Establishing or Strengthening Constitutional Government
4. Reconstructing Infrastructure and Restoring Services
5. Stabilizing and Equitably Growing the Economy
6. Strengthening Justice and Reconciliation Organizations
7. Alternative Approaches to Assisting Governance Capacity Building

6. *Conclusion*

In conclusion, Rebuilding proper governance in political, authoritative and public institutions, frameworks and components is without a doubt one of the most basic issues in guaranteeing peace and security, human rights and financial advancement in Yemen as it is rising up out of fierce conflict. Achievement relies to a great extent upon the adequacy of public administration and the advancement of an effective, efficient, responsible, transparent and creative government that works in association with all partners. The public service is the associating join between



perform significant recreation and improvement assignments, little advancement is probably going to be made without first deciding if suitable preconditions exist or can be made. Every one of the ways to deal with re-establishing governance suggested in this paper requires; coordinating mechanism, policies and authoritative limits so as to work successfully.

Since restoring governance and fortifying government in Yemen requires troublesome and complex changes that may set aside a long effort to actualize, starting endeavors should concentrate on reinforcing limits required for completing the most critical recreation capacities. The fundamental capacities that appear to be regularly to challenge the legislature in Yemen — setting up wellbeing and security, reinforcing established government, reform infrastructures and service restoring, settling and developing the economy, and fortifying equity and equality and compromise associations — are generally those in which limit building is most direly required [23].

The Yemeni government has feeble managerial limit and need monetary assets, it normally experiences institutional lacks that will require significant stretches of time to reinforce. In such case, benefactors helping with recreation and recuperation may choose to upgrade administration limit by investigating equal methodologies or they may basically sidestep government out and out [23]. Until governments become increasingly balanced out and changes can be attempted, and substitute for an administering authority.

Public-private partnerships can activate private money related, administrative, specialized, and information assets for offering open types of assistance all the more adequately. Utilizing NGOs and public society associations can expand the range of powerless government in offering types of assistance to poor people, to remote provincial zones, and to locales subject to proceeded with pressures.

Planned adequately, approaches that energize public-private and public NGO partnership PPP can help manufacture public admin ability to assume control over capacities did by equal structures and to oversee open

the certainty of people in general in the governance and makes a feeling of possession with respect to residents. Nonetheless, in this section some essential suggestions are required for accomplishing the post-conflict reconstruction in Yemen, covering strategies, policies, planning and governance.

Since the difficulties confronting emergency and post-conflict countries are varied and complex, governments and global associations can once in a while, if at any point, depend on all around relevant ways to deal with re-establishing governance principles. Involvement in post-conflict reconstruction and advancement proposes that, national and universal help associations need not exclusively to detail suitable, adjusted, auspicious, and powerful methodologies, yet additionally to coordinate four essential arrangements of variables into their plans and projects [23]:

1. an comprehension of key conditions and needs inside post-conflict countries, including the difficulties that administrations face, their qualities and shortcomings in meeting those difficulties, the most basic undertakings and capacities that legislatures must complete in a five-to-ten-year time period, and the insufficiencies in government limit with regards to offering types of assistance and actualizing recreation arrangements;
2. a acknowledgment of potential impediments to change, including the potential for surviving or forestalling the most incessant bottlenecks or obstacles to rebuilding government;
3. an appraisal of the possibility of ways to deal with international aid, including the capacity to actualize a help program that meets all or the greater part of the givers' standards for forestalling help reliance; and
4. a way from of the qualities and shortcomings of elective help approaches, and of the conditions under which they are probably going to be plausible.

In spite of the fact that reform governance includes expanding the limit of the express, the private sector, and civil society associations to



Governance Index | 2006 – 2018

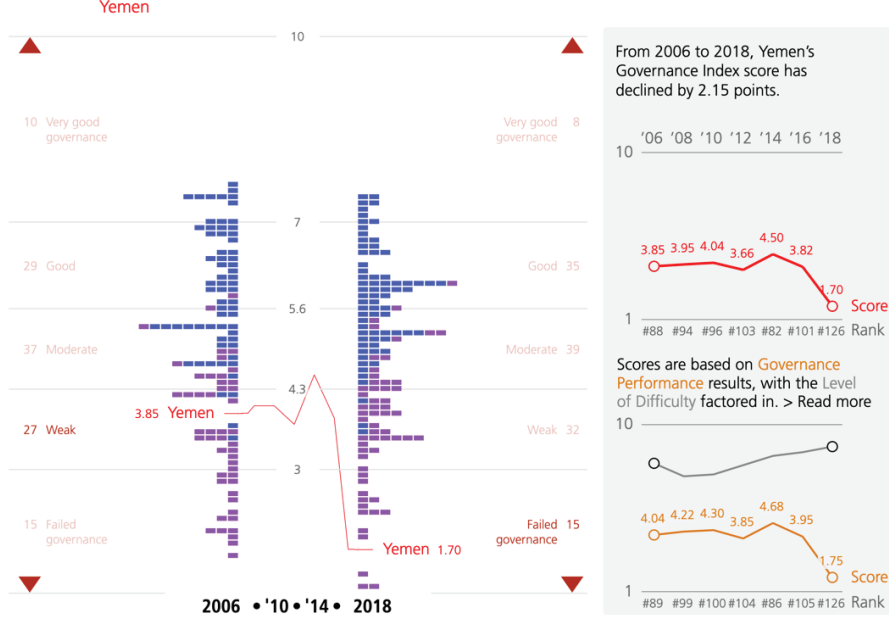


Figure 5 Time Series for Governance Index in Yemen during (2006-2018) (Source:[22])

5. Recommendation

In Yemen like many post-conflict countries, the breakdown of request is hard to invert and undermines the whole state with deterioration; a risk that is regularly exacerbated by more extensive provincial clashes. Frail states have little any expectation of re-establishing an imposing business model of power or meeting open obligations like security, instruction or wellbeing.

The qualities and shortcomings of in Yemen shift over the components of governance as appeared in (Table1). The arrangement of state security, notwithstanding, is comprehended to be the key factor in deciding its usefulness and character.

Embracing increasingly responsible, transparent and participatory methodologies in the definition and usage of arrangements upgrades



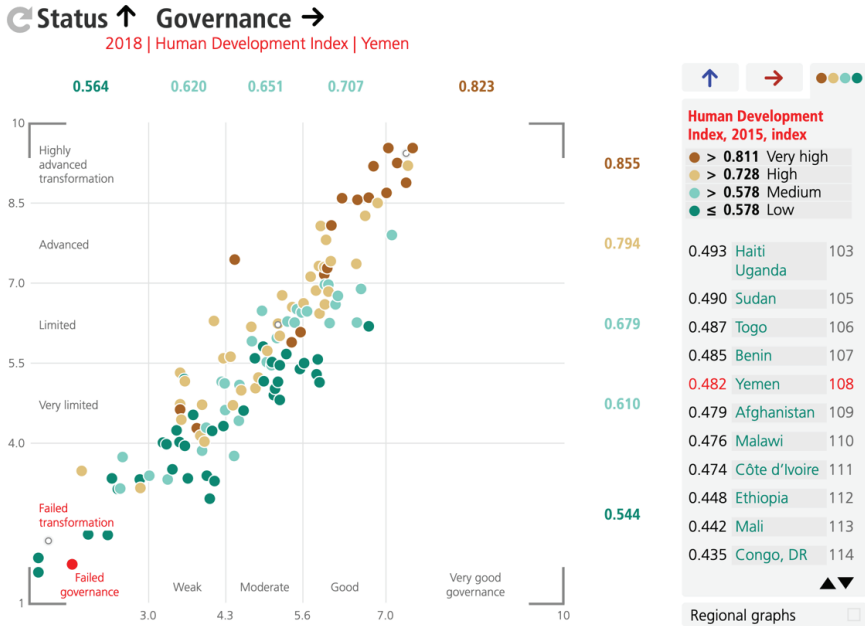


Figure 4 Transformation Status Vs Governance index (with HDI in color) for the several Countries. Yemen is highlighted in Red (Source [22])

Time Series plot for the Governance Index from [22] during the period (2006-2018), which index score shows decline by 65% (by 2.15 points) (Fig 5).



Other indicator is Bertelsmann Stiftung’s Transformation Index (BTI) where it analyses and evaluates whether and how developing countries and countries in transition are steering social change toward democracy and a market economy, focusing on the quality of governance. The BTI shows poor governance score in Yemen (1.7 out of 10 and rank 126 out of 129) (Fig 3) [22].

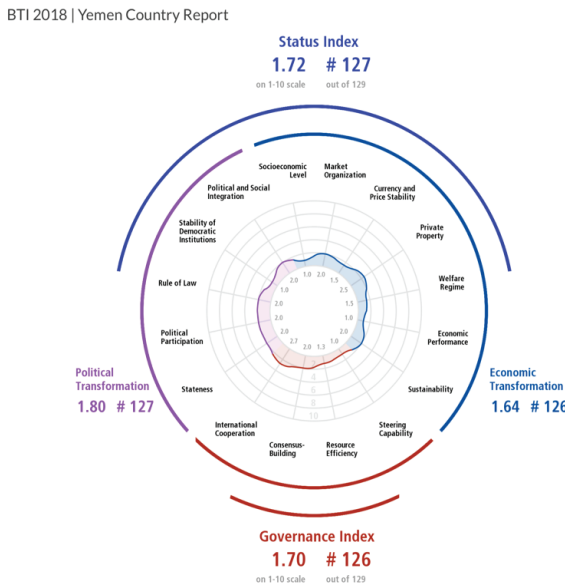


Figure 3 Yemen country Transformation Report (Source: [22])

In the Next plot indicate the relation between “The Status Index, with its two analytic dimensions of political and economic transformation” and Governance Index. HDI has been plotted in the 3rd dimensions (Fig 4). Of which show linear regression with high correlation coefficient ($r > 0.8$).

moved toward that Yemen ought to adjust even in the during the conflict time.

One of the troubles is a deficiency of noteworthy information in national report targets governance. In this way, the information utilized has been taken from UN associations, World Bank and another international indicators database, beginning with Worldwide Governance Index (WGI), Bertelsmann Stiftung’s Transformation Index (BTI).

To learn whether governance is ‘acceptable’, we allude to the Worldwide Governance Indicators (WGI) of which reports total and individual governance indicators for more than 200 nations and domains over the period 1996–2018, for six elements of governance appeared in (Table 1). The WGI shows diminishing pattern since 2007 toward no administration in the entirety of its parts contrasting with comparable nations in the district named (Sudan, Morocco, and Algeria) (Fig 2) [16].

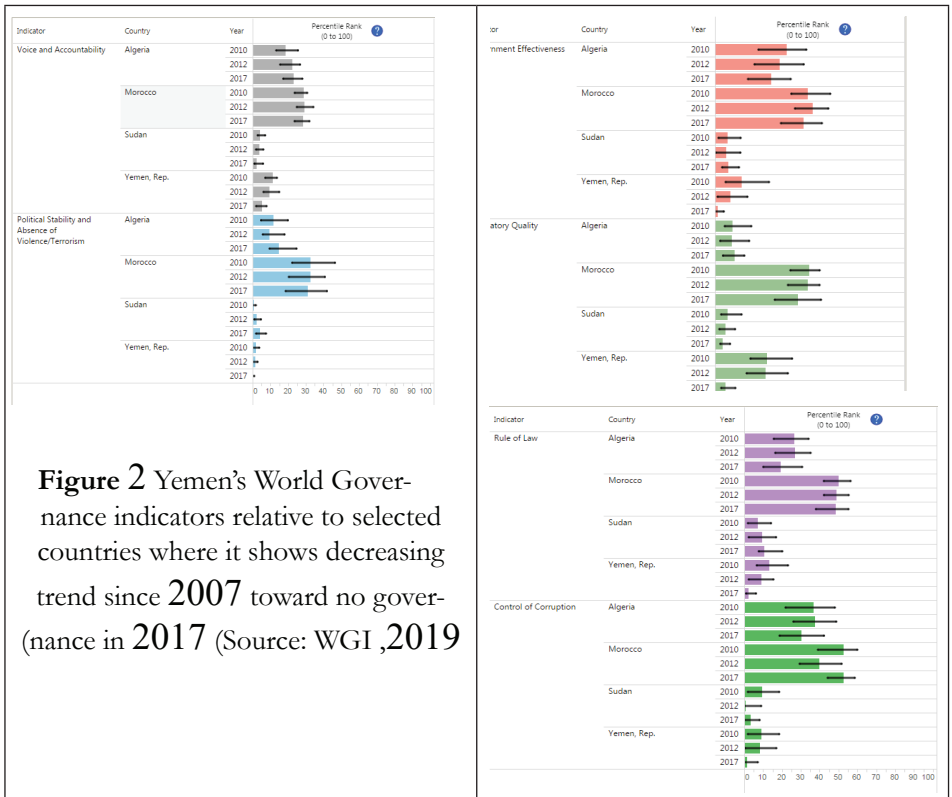


Figure 2 Yemen’s World Governance indicators relative to selected countries where it shows decreasing trend since 2007 toward no governance in 2017 (Source: WGI, 2019)



This work is based on comparisons between known cases (countries) from the repertoire and the actual case (Yemen) situation.

Yemen governance is purposefully selected as a case study in virtue of being somehow, unique and extreme (the most least developed county in the Arab world) [20], of which has also an intrinsic interest aiming to understand the reason behind its critical economic situation and poor governance in the pre conflict period, however it is still has wide spectrum of natural resources and need to plan sustainability for the future.

Explicative research strategy used in this research, where description of the current situation and history of the case (i.e. Yemen), but simultaneously take account of the context, and so encompass many variables and qualities (i.e. General indicators, Economic indicators, Governance indicators) with focus on contemporary events [21]. Moreover, in this paper we've presented, and analysed related economic facts using primary data obtained from thrusted international statistical sites as well as official national data issued by Yemeni government's institutions.

4.1 Data Analysis

After over four years of war in Yemen, conflict has devastated Yemenis' jobs and shaken the political, financial, and social establishments of the state. Right now, local administration structures have taken on focal significance for the political procedure and for the steadiness of Yemen. They are fundamental for offering types of assistance, moderating the effect of conflict, and for assisting with building conditions for peace so as to end the war. Regardless of whether the war proceeds, the prosperity of Yemen's residents depends to an enormous degree on the viability, effectiveness, and responsiveness of nearby governance structures.

Current circumstance of governance in Yemen has been audited utilizing local and worldwide database and insights to look at the advancement made throughout the most recent decade, Trends, missing information that persevere, and openings chances. This investigation has impediments and spotlights barely on the fundamental prerequisites for post-conflict reconstruction methodology, of which good governance is key system and



Country	Good Governance Actions
	<ul style="list-style-type: none"> • Institutions became adaptive: socio-economic development forced institutions which seemed to exemplify “Japanese style” or “Japanese culture” to change drastically in the 2000s and the 2010s
<p>GERMANY after World War II</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Talk less about leaders: Hitler was gone – but institutions remained and were reformed • Sharp changes in socioeconomic institutions following World War II in directions conducive to faster growth • Sweeping but regulated pro-market reforms in West Germany abolished cartels, and put the West German economy on a path toward European and world market integration • Collective bargaining and workplace co-determination, the principal mechanisms through which distributional coalitions had asserted themselves remained and informed big-investor growth • Technological adaptations and inventions allowed in private and public sectors
<p>Latin American countries</p>	<ul style="list-style-type: none"> • Evolving institutions like in Ecuador • Institutional strengthening taking root • Institutional addictiveness being undertaken especially in Natural Resources sector • Institutionalised technology transfers and adaptations taking place in Brazil, Chile, Ecuador • Strengthening of democracy – e.g. Ecuador’s transformational leader, Rafael Correa, has left office (instead of seeking to stay in power indefinitely)

Since post-conflict circumstances are heterogeneous, there are no “one size fits every single” institutional answer for governance challenges. In every nation, institutional changes ought to be customized to current needs while considering the heritage of previous organizations, including past qualities and conviction frameworks [18].

4. *Methodology And Data Analysis*

Qualitative and comparative methodology has been used in this research; both have in common a holistic approach to the paper subject.



made by struggle and seriously restricted access to humanitarian aid “.

Societies which have had good leaders promoting good governance have developed and sustained the momentum despite exogenous shocks and crises. Leadership is the engine of sustainable development, the fulcrum around which nascent institutional evolution revolves. Let’s look at these examples (Table 3):

Social orders which have had great pioneers advancing good governance have created and continued the energy in spite of exogenous stuns and emergencies. Administration is the motor of reasonable advancement, the support around which beginning institutional development spins. How about we take a gander at these models (Table 3):

- Post-World War II Japan;
- Post-World War II Germany; and
- The evolving Latin American economies

Table 3 Good Governance actions taken by leaders in several post-conflict situation (Collected by Author)

Country	Good Governance Actions
JAPAN	<ul style="list-style-type: none"> • Political and economic institutions that were formed in the 1950s helped Japan achieve the High Growth in the 1960s and 1970s • Dual economy institutions: large firms must co-exist with small firms & farmers and not compete with them. • Strong trade unions and Productivity movements • Emphasis on corporate governance • Democratic governance at political level as the empire was replaced with a democracy: “deliberative councils,” which consisted of representatives of interest groups in every ministry, to “quickly incorporate rich local information scattered around the industries into the government policy.”



longstanding peace and could compromise the nation's possibilities for manageable peace [4].

3.4 Governance in Post-Conflict Countries

Effectively advancing great administration in post-struggle social orders relies upon various issues, especially the manner by which the contention was settled, the activities embraced by the universal network so as to balance out the post-strife condition, and the degree to which statehood has been debilitated or crushed during the hour of contention. Chances for combining peace and improving administration are positively best where the contention parties themselves arrange a settlement and are just bolstered and checked by the global network. A high level of possession additionally implies that the gatherings included are bound to bargain so as to pick up the higher great, peace [11].

3.5 Good Leadership Role in Post-Conflict Countries

Creating administration limits in post-conflict countries is pre-famously an endogenous procedure that can be helped by fair-minded facilitators and by private and open - supported activities to unite battling parties and to fortify the limits of the limit developers.

Initiative is basic in present conflict circumstances on set up proper frameworks and foundations, to improve HR, to wisely oversee rare assets, to advance information and to wrap things up, to advance development and innovative use. Pioneers must have a dream of things to come so as to execute institutional changes. They should likewise have the option to prepare the individuals around them to move changes the correct way and accomplish shared objectives [18].

Yemen's present conflict is like others that are enormous, keep going for quite a while affect human advancement, for example, Iraq (2003–present), Democratic Republic of Congo (1992–present), Sierra Leone (1991–2002) and Liberia (2000–2003). However, “Yemen is The World's Worst Humanitarian Crisis, with extraordinary degrees of need



associations including the United Nations. All things considered, as a result of the complexities inborn to post-struggle circumstances, the term keeps on coming up short on an exact definition [18].

In spite of taking up post-conflict reconstruction as an unmistakable movement, no worldwide association gave an exact meaning of the term. The World Bank decided to relate “post-conflict” for the most part with “transitional” nations experiencing their first races after a rough clash [18].

The United Nations Development Program, in a Crisis Prevention and Recovery Report 2008 titled “Post-Conflict Economic Recovery”, portrays present clash nations agreeing on their advancement along a scope of “peacebuilding achievements” [19]. The report expresses: A post-struggle nation ought to be viewed as lying some place along a continuum on every one of these achievements, perceiving that it could here and there move in reverse. Up to a nation doesn’t slip back on an excessive number of these achievements without a moment’s delay, it can sensibly be relied upon to proceed towards recuperation. Coming up next are the most significant peacebuilding achievements.

- Ceasing hostilities and violence;
- Signing of peace agreements;
- Demobilization, disarmament and reintegration;
- Return of refugees and internally displaced persons (IDPs);
- Establishing the foundations for a functioning State;
- Initiating reconciliation and societal integration; and
- Commencing economic recovery [19].

In Yemen, The horrific social and financial disturbance brought about by the conflict represents a colossal test for post-conflict reconstruction and peace building. There are critical divisions among the populace on issues identified with local self-sufficiency, social avoidance, and complaints over the contention could keep on influencing the possibility of

them to control and guide open issues [13].

In summary, we can close by concurring with the meanings of governance, made by the Commission on Global Governance and distributed in 1995, “governance is the total of the numerous ways; people and foundations, open and private, deal with their basic issues. It is a proceeding with process through which clashing or different interests might be obliged and helpful move might be made. It incorporates formal establishments and systems enabled to authorize consistence, just as casual game plans that individuals and organizations either have consented to or see to be to their greatest advantage” [14].

3.2 Good Governance Principles

Governance can be used in several contexts such as: Co-operate governance, international governance, national governance and local governance [15]. Good Governance characteristics summary shown in (Table 2).

Table 2 Good Governance Principles

(UNDP, 1997) [9]	Keping, 2018)) [[12	(WGI, 2019) [16]
<ul style="list-style-type: none"> • Participation • Rule of law • Transparency • Responsiveness • Consensus oriented • Equitability and inclusiveness • Effectiveness and efficiency • Accountability 	<ul style="list-style-type: none"> • Transparency • Rule of law • Responsiveness • Effectiveness • Accountability • Legitimacy 	<ul style="list-style-type: none"> • Voice and Accountability • Political Stability and Absence of Violence; • Government Effectiveness; • Regulatory Quality; • Rule of Law; • Control of Corruption

3.3 Post-Conflict Reconstruction

As of late, the idea of “post-conflict reconstruction” has gotten a lot of consideration from researchers and specialists, just as from global



They are as per the following :

1. Governance alludes to a lot of establishments and entertainers that are drawn from yet in addition past the Government. It challenges the authority of the State or the Government in the customary sense and keeps up that the Government isn't the main force focus of a state. For whatever length of time that the force practiced by an open or private foundation is perceived by people in general, it is conceivable to turn into a force place at a particular level.
2. Governance distinguishes the obscuring of limits and duties regarding handling social and monetary issues. It shows that, in present day society, the State is moving its once elite obligations to common society (for example private division associations and intentional gatherings, which are attempted an ever increasing number of duties that were some time ago in the hands of the State). Subsequently, the limits between the State and society and among open and private parts are getting progressively obscured, as are meanings of their obligations.
3. Governance recognizes the force reliance engaged with connections between organizations associated with aggregate activity. To be explicit, each association dedicated to aggregate activity needs to rely upon different associations; to accomplish its motivation, it needs to trade assets and arrange a shared objective with others, and the result of the trade depends on the assets of every entertainer, yet in addition on the guidelines of the game and the earth in which the trade happens.
4. Governance underlines the significance of independent self-overseeing systems of entertainers. A self-overseeing system all things considered has the power to give arranges in a specific circle and work with the Government right now share its obligations regarding open organization.
5. Governance perceives the ability to complete things without depending on the intensity of the Government to direction or utilize its position. In open undertakings the executives, there are other administration apparatuses and procedures and the Government has the duty to utilize

3. Literature Review

3.1 Typology of Governance

Given that the expression “Governance” signifies various things to various individuals, it is valuable, subsequently, for the UNDP to explain, at the very beginning, the sense wherein it comprehends the word. Among the numerous meanings of “Governance” that exist, the one that shows up the most fitting from the perspective of the UNDP is “the exercise of economic, political and administrative authority to manage a country’s affairs at all levels [8]. It comprises mechanisms, processes and institutions through which citizens and groups articulate their interests, exercise their legal rights, meet their obligations and mediate their differences” [9].

As indicated by the World Bank, administration is “the way wherein power is practiced in the administration of a nation’s monetary and social assets for advancement.” [10]. On this importance, the idea of administration is concerned straightforwardly with the administration of the improvement procedure, including both general society and the private areas. It incorporates the working and capacity of the open area, just as the standards and organizations that make the structure for the lead of both open and private business, including responsibility for monetary and money related execution, and administrative systems identifying with organizations, companies, and partnerships [10].

Debiel and Terlinden in their GTZ conversation paper in 2005, portray “Administration” as the utilization of rules and procedures through which authority and control are practiced in a general public, political choices are made, the principles for the extent of activity of state and society are organized, and assets for financial and social advancement are managed. To operationalise this term for post-struggle circumstances, a differentiation is made between three components of administration, which are personally associated, to be specific security administration, political-managerial administration and financial administration [11].

As of late, Keping (2018) abridged the researchers’ perspectives in five significant recommendations on administration as hypothesis [12].

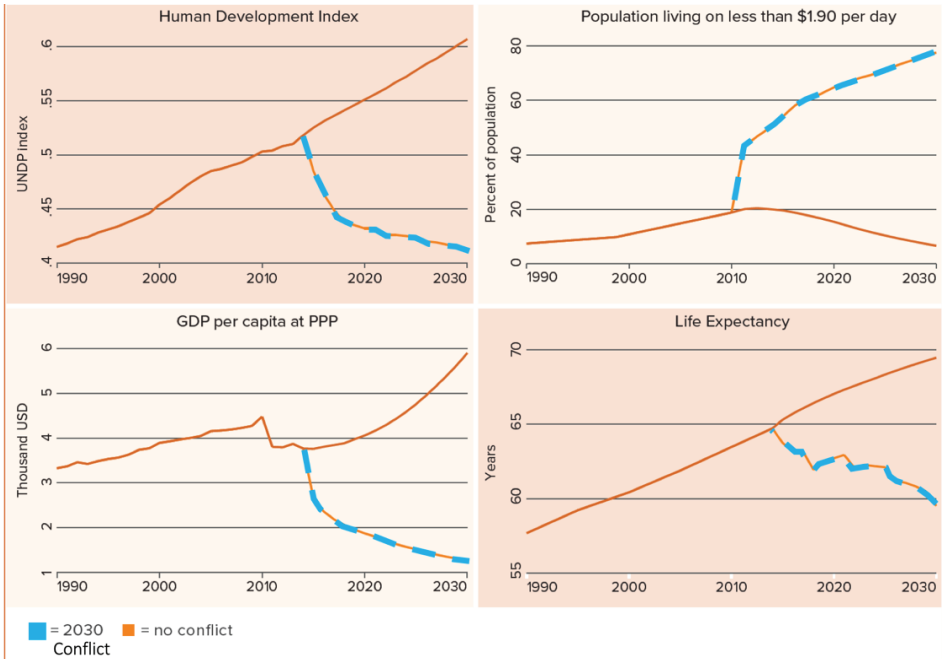


Figure 1. Select Development Indicators Along the No Conflict Scenario and Conflict 2030 (Source [1]).

2. Problem Statement

The long haul effects of contention are immense and place it among the most dangerous clashes since the finish of the Cold War. The contention has just slowed down human advancement by 21 years in Yemen. On the off chance that the contention were to end in 2022, advancement would be interfered with 26 years—more than one age. On the off chance that the contention endures through 2030, the misfortune develops to about four decades, or mutiple and-a-half ages. Right now, in-five enduring Yemenis will be genuinely hindered as a result of the contention [1].

While there have been conversations about the reproduction and recuperation process in Yemen, no official benefactor driven, composed, far reaching reaction has started [6]. The World Bank has been building up a reproduction and recuperation outline, yet appears to have finished this exertion without unmistakable outcomes [7].

140,000 Death	deaths of children under the age of five
13.4M	of the population living with malnutrition (17 per cent (of the total population in 2019
14M	of people living in extreme poverty (40% of the 2019 population
10.3M	of children without access to schools (36 per cent of (school-aged children in 2019
US \$89B	loss in economic output
US \$2,000	reduction in Gross Domestic Product (GDP) per capita (((at Purchasing Power Parity (PPP

Tragically, in the midst of vicious clash, consideration and assets move from creation to demolition, and the administration’s ability to offer types of assistance turns out to be seriously disabled. The impacts on the populace are destroying [3]. The economy has crumbled forcefully. While official measurements stay inaccessible, recounted proof proposes that GDP shrunk by an amassed 39 percent since the finish of 2014 [4]. Working costs rose seriously because of weakness and absence of provisions and information sources, prompting enormous cutbacks to the nation’s formal and casual workforce. The decrease in monetary movement has prompted a critical decrease in the assortment of open income and expanded the nation’s obligation [4]. The contention has caused far reaching interruption of monetary exercises, with generous re-duction in employments, private segment activities, and business openings

The HDI is a composite proportion of human advancement including well-being, training and salary [5]. HDI has just fallen 15 percent since 2014, and the hole between Yemen in struggle and a No Conflict situation keeps on augmenting (Fig 1). Right now, in HDI reflect of the roundabout effect of war that are lopsidedly felt by ladies and youngsters [1].

1. Introduction

The conflict in Yemen has created the world’s worst humanitarian crisis; the devastation of the country’s economy has exacerbated that crisis. Before the heightening of contention in 2015, advancement in Yemen was stressed. A nation of 30 million individuals, Yemen positioned: (a) 153rd on the Human Development Index (HDI); (b) 138th in extraordinary neediness; (c) 147th in future; (d) 172nd in instructive achievement; and, (e) was in the World Bank low-center salary class. Projections propose that Yemen would not have accomplished any of the Sustainable Development Goals (SDGs) by 2030 even without strife [1].

As the contention moves toward its fifth year, battling has harmed state foundations and crushed physical framework, including schools, emergency clinics, street systems, organizations and homes. The state’s arrangement of fundamental administrations, for example, medicinal services, training, water and power, was feeble preceding the contention, and these administrations have crumbled further during the war; moreover, the state has not paid standard pay rates to its government workers since 2016 [2]. The UNDP appraisal report of the effect of war in Yemen, expressed that, in the event that the war finishes in 2019, it will have prompted an extra 233,000 passings. Of these, 102,000 are the immediate aftereffect of battle brutality. In the event that the contention perseveres to 2030, that develops to 300,000 individuals (Table 1) [1].

Table 1 The Impact of The War In Yemen as per 2019 (Source [1]).

Impact – If the conflict were to end in 2019, it would account 2019 :for	
233,000 Death	per cent of the 2019 population) with 102,000 0.8) combat deaths and 131,000 indirect deaths due to lack of food, health services and infrastructure
Child Death 1	every 11 minutes and 54 seconds in 2019



Post-Conflict Reconstruction Requirements in Yemen

Dr. AbdulGhani Gaghman. Ph.D.

The Bucharest University of Economic Studies, Romania,

abdulghanigaghman@stud.ase.ro

Abstract

The war in Yemen, which escalated in March 2015 when a Saudi-led coalition intervened, with comprehensive blockade and air campaign has turned a poor country into a humanitarian catastrophe. The impacts of the conflict in Yemen are devastating—with nearly a quarter of a million people killed directly by fighting and indirectly through lack of access to food, health services, and infrastructure. The economy has collapsed, and fighting has ravaged the country's infrastructure. The reconstruction and recovery of Yemen will demand rebuilding the economy, restoring state institutions and infrastructure and repairing the social fabric. Good governance plays a key role in rebuilding Yemen as a post-conflict state. The task is thus to build transparent, efficient and participative governance structures that can help to stabilise the volatile transformation of post-conflict society. This paper intends to clarify how good governance can be promoted in Yemen as conflict / post-conflict country and which role the political and administrative system could play in this context. This paper is based on a literature review of the main theories and issues involved in post-conflict reconstruction, coupled with an analysis of relevant case studies and good practices from different countries. The main recommendations most urgently needed are; establishing safety and security, strengthening constitutional government, reconstructing infrastructure and restoring services, stabilizing and growing the economy, and strengthening justice and reconciliation organizations.

Keywords: Good Governance, Post-conflict Reconstruction, Yemen, Transitional Economies.

JEL Classification: D74, O210

